جامعة يحي فارس بالمـــدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علـوم التسييـــر

الموضـــوع:

دور الاستثمارات العمومية في دعم النمو الاقتصادي

(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2019)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص: علوم مالية

من إعداد الطالبة:

ملواح فضيلة

تحت إشراف الأستاذ:

أ/ د.مكيد علي

أعضاء لجنة المناقشة

أ/ د.سماي علي	أستاذ تعليم عالي	جامعة المدية	رئيسًا
أ/ د.مكيد علي	أستاذ تعليم عالي	جامعة المدية	مقررًا
د.معوشي عماد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	ممتحنًا
د.القينعي عبد الحق	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	ممتحنًا
د.مقراب سارة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خميس مليانة	ممتحنًا
د.قرواط يونس	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	ممتحنًا

السنة الجامعيـة 2023/2022

كلمة شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي ذلل لنا الصعاب ومنحنا الصبر والقدرة على إتمام هذا العمل الذي نرجوا أن يكون عملاً مفيدًا ونافعًا

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "أ.د مكيد علي" على قبول الإشراف غلى هذا العمل وإثرائه بنصائحه القيّمة وتوجيهاته الصائبة من خلال خبرته الواسعة

كما أتوجّه بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشتهم لهذا البحث وبذل جهد في قراءته وإبداء ملاحظاتهم ونصائحهم لتقويمه وإثرائه

و لا يفوتني أن أشكر كل من كان له دور في مشواري العلمي من أساتذتنا الأجلاء بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية

وإلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد

جزاهم الله خيرًا

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى والديّ الكريمين حفظهما الله وبارك في عمريهما وجزاهما عني خير ما يجزي به عباده الصالحين

إلى زوجي الحبيب "أمين" و ابنتي حبيبة قلبي "نغم"

إلى جدتيّ العزيزتين أطال الله في عمريهما

إلى إخوتي "مهدي، محمود وأحمد" وأختي الحبيبة "سـارة"

إلى زوجات إخوتي وبناتهم "ريـمة وإنصاف"

إلى جميع أقاربي من عائلتي "ملواح و بن وكريف"

إلى عائلتي الثانية عائلة "بوخديمي" وأخص بالذكر حماتي الكريمة وأميراتي "ميليسا" و"غزل"

إلى صديقات العمر هبة، صورية، أمينة وحنان وكل زملاء الدراسة والعمل

إلى جميع أساتذتي خلال مشواري الدراسي

إلى كل طالب علم

فضيـلة

الملخص

استهدفت هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمارات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وذلك باعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي، وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، خصص الفصل الأول والثاني لدراسة الأدبيات الاقتصادية للاستثمارات العمومية والنمو الاقتصادي أمّا الفصل الثالث فخصص لتحليل تطور متغيرات الدراسة، والدراسة التطبيقية باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، ومن خلال استخدام منهجية ARDL ظهر أن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمارات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة إلا أنها علاقة ضعيفة بالنظر إلى المبالغ الضخمة المخصصة لتغطية الإنفاق الحكومي الاستثماري فتظل النتائج المحقّقة دون المستوى المطلوب، وهو ما يستوجب إعادة النظر في السياسات المتخذة في هذا الإطار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات العمومية، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي الاستثماري، منهجية ARDL.

Abstract

This studyaimed to determine the relationshipbetween public investments and the economicgrowth in Algeriaduring the period (1990-2019), depending on descriptive analytical and the experimentalapproachs, the researchwasdividedintothreechapters, the first and the second chapterswheredevoted to the presentation of the economicliterature of public investments and the economicgrowth, while the thirdchapterwasdevoted to analyzing the variables and to appliedstudyusingeconometricmethodology. Whenusing the ARDL model, wefoundthatthereis a positive relation between the public investments and economicgrowth in Algeriaduring the period of study, butitwasweakdespite the hugeamountsallocated to covergovernmentinvestmentspending, the achievedresultsremainbelow the requiredlevel, whichnecessitates a review of the policies.

Keywords : Public investments, Economicgrowth, Governmentinvestmentspending, ARDL approach.

فهرس المحتويـــــــات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	I
الإهداء.....	II
الملخص.....	III
فهرس المحتويات.....	VI-IV
قائمة الأشكال.....	VIII
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الملاحق.....	X
مقدمة.....	أ-ح
الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمارات العمومية.....	88-02
تمهيد.....	02
المبحث الأول: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.....	03
المطلب الأول: مفهوم الدولة.....	03
المطلب الثاني: تدخل الدولة في الاقتصاد بين التأييد والمعارضة.....	09
المطلب الثالث: صور تدخل الدولة في الاقتصاد.....	18
المطلب الرابع: قياس تدخل الدولة في الاقتصاد.....	20
المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار ومصادر تمويله.....	22
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.....	22
المطلب الثاني: أدوات الاستثمار ومخاطره.....	31
المطلب الثالث: محددات الاستثمار.....	39
المطلب الرابع: مصادر وأساليب تمويل المشاريع الاستثمارية.....	43
المبحث الثالث: مفهوم الاستثمار العمومي.....	60
المطلب الأول: تعريف للاستثمار العمومي.....	60
المطلب الثاني: خصائص وأهمية الاستثمارات العمومية.....	62
المطلب الثالث: أهداف الاستثمارات العمومية ومعوقاتها.....	64
المطلب الرابع: مصادر تمويل الاستثمارات العمومية.....	68

خلاصة الفصل.....	88
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.....	182-90
تمهيد.....	91
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.....	92
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المتعلقة به.....	92
المطلب الثاني: أشكال ومقاييس النمو الاقتصادي.....	106
المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.....	110
المطلب الرابع: محدّدات النمو الاقتصادي.....	112
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.....	120
المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي.....	120
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي في التحليل الكينزي.....	127
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي في التحليل النيوكلاسيكي.....	138
المطلب الرابع: نظريات النمو الحديثة.....	144
المبحث الثالث: الاقتصاد الريعي ونظرية لعنة الموارد الطبيعية.....	159
المطلب الأول: مفهوم الريع، الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.....	159
المطلب الثاني: مفهوم لعنة (نقمة) الموارد الطبيعية.....	167
المطلب الثالث: تفسير لعنة الموارد الطبيعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.....	169
المطلب الرابع: قنوات احتواء لعنة الموارد الطبيعية.....	177
خلاصة الفصل.....	182
الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	257-183
تمهيد.....	184
المبحث الأول: سياسات الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الإصلاحات الاقتصادية (1990-1994).....	185
المطلب الأول: برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989-1990).....	189
المطلب الثاني: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (1991-1992).....	191
المطلب الثالث: برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995).....	194
المطلب الرابع: برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).....	196

المبحث الثاني: سياسات الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال برامج التنمية (2001-2019).....	201
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....	201
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....	210
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).....	215
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).....	222
المطلب الخامس: النموذج الجديد للنمو (2016-2030).....	227
المبحث الثالث: دور الاستثمارات العمومية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019).....	235
المطلب الأول: تحليل تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).....	235
المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)..	238
المطلب الثالث: قياس دور الاستثمارات العمومية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).....	243
خلاصة الفصل.....	257
خاتمة.....	260
قائمة المراجع.....	270
ملاحق.....	300

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

I. قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(1–2)	مكانة تراكم رأس المال كمحدّد من محدّدات النمو	113
(2–2)	تصورات "آدم سميث" للنمو الاقتصادي	121
(3–2)	تحليل "دافيد ريكاردو" للنمو الاقتصادي	124
(4–2)	تحليل "مالتوس" للنمو الاقتصادي	125
(5–2)	نموذج "AK"	147
(1–3)	هيكل برنامج التعديل الهيكلي	201
(2–3)	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	205
(3–3)	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	208
(4–3)	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014)	219
(5–3)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015–2016)	225
(6–3)	مضمون البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي (2017–2019)	232
(7–3)	تطور حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)	237
(8–3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)	240
(9–3)	المنهجية المتبعة لاختيار أفضل نموذج للتقدير	244
(10–3)	مراحل تطبيق منهجية ARDL	246
(11–3)	نتائج تحديد الدرجة المثلى للتأخير الزمني	247
(12–3)	نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	254
(13–3)	نتائج اختباري CUSUMو CUSUM of squares	256

II. قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(1–1)	أهم الفروق بين الاستثمار والمضاربة	25
(2–1)	أوجه الاختلاف بين السندات والأسهم	57
(1–3)	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	203
(2–3)	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	205

(3–3)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	208
(4–3)	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	218
(5–3)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	220
(6–3)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016)	224
(7–3)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2016)	226
(8–3)	مضمون البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي (2017-2019)	231
(9–3)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	233
(10–3)	تطور حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	236
(11–3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	239
(12–3)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	245
(13–3)	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test)	249
(14–3)	نتائج تقدير النموذج بطريقة ARDL	250
(15–3)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد (ARDL-UECM)	251
(16–3)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test)	255
(17–3)	نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (ARCH Test)	255

III. قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
الملحق (1)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	300
الملحق (2)	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test)	301
الملحق (3)	نتائج تقدير النموذج بطريقة ARDL	302
الملحق (4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد (ARDL-UECM)	303
الملحق (5)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test)	304
الملحق (6)	نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (ARCH Test)	305

مقدمـــــة

1. توطئة:

يعتبر النمو الاقتصادي الخطوة الأولى في مسار تحقيق التنمية، فهو بذلك العامل الأساسي المعتمد عليه رسميًا في قياس تطور وتقدّم الدول، ومن هذا المنطلق عملت الدول النامية على تجنيد مواردها المتاحة المادية والبشرية، وخاضت تجارب مختلفة ومناهج متعدّدة أملاً في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية في زيادة الناتج الوطني ،وتخفيض معدلات البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة سعيًا للّحاق بالدول المتقدمة اقتصاديًا. ويعدّ الاستثمار أحد المحركات الأساسية للنمو والتنمية شريطة توفر البيئة والمناخ الملائم بإطاره التشريعي والمؤسساتي وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق النمو يتوقف على تحديد وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار ومدى قدرتها على رفع حجم هذا الأخير، فنجد أن البحث عن سبل تشجيع وتنشيط الاستثمارات يعدّ من الانشغالات الكبرى للحكومات وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان النامية.

ومن خلال دراسة التطور في الفكر الاقتصادي نجد أن هناك مناداة بأهمية توسيع دور الدولة ليشمل تدخلها في النشاط الاقتصادي، أي المناداة بأهمية وضع الدولة لسياسات استثمارية قادرة على تحقيق مختلف الأهداف التنموية سواءً الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية.

وتلعب الاستثمارات العمومية دورًا هامًا في دفع عجلة النمو، حيث تمثل النظرية الكينزية الأساس النظري الذي انطلقت منه السياسات الاقتصادية المشجّعة على تفعيل دور الاستثمارات العمومية خاصة مع تزايد حدّة الأزمات المالية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، حيث أصبحت العديد من البلدان تركّز في برامجها على الاستثمارات العمومية لمعالجة مختلف الاختلالات التي تخلّفها هذه الأزمات، كون أن هذا النوع من الاستثمارات يساهم في ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية سواءً العامة منها أو الخاصة، وتعمل على رفع معدلات النمو القطاعي التكاملي بين الفروع والأنشطة الاقتصادية الداخلية، مما يؤدي إلى إرساء أسس وقواعد الاقتصاد الحقيقي ، الأمر الذي يمكّن من إصلاح الاختلالات الحاصلة في قطاع التجارة الخارجية وتحقيق توازنه بالشكل الذي يحدّ من معدلات التبعية، وهذا كله يفترض أن يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر كغيرها من البلدان النامية التي تواجه عدّة تحديات اقتصادية واجتماعية إلى محاولة إنعاش اقتصادها الوطني بتبني مجموعة من الإصلاحات تضم سلسلة من الاستثمارات العمومية التي تهدف

إلى زيادة وتيرة التنمية في مختلف القطاعات وتدارك التأخر الكبير الذي عانى منه الاقتصاد عقب الأزمة النفطية لسنة 1986، والتي امتدت تداعياتها إلى فترة التسعينيات، وشجّع الجزائر في ذلك الارتفاع الكبير في عوائد المحروقات مطلع القرن الحالي.

انطلاقًا مما سبق سنحاول في دراستنا هذه إبراز مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ بداية فترة التسعينيات وتبيان أثر الاستثمارات العمومية سواءً كان إيجابي أو سلبي على معدلات النمو الاقتصادي الجزائري، حيث خصصت مبالغ هامة ضمن جميع المخططات والبرامج التنموية تستدعي الدراسة والتثمين والتقييم.

2. الإشكالية:

و من أجل الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلاً، سنحاول من خلال إعداد هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمارات العمومية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

على ضوء هذا التساؤل وللإحاطة بجوانب الموضوع يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالاستثمارات العمومية وفيما تكمن أهميتها ؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟
- ما هي المشاريع الاستثمارية العمومية التي اعتمدت في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما هو دور سياسات الاستثمارات العمومية ضمن البرامج التنموية على الأداء الكلي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وهل ساهمت في تحسين معدلات النمو الاقتصادي؟

3. فرضيات البحث

- يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، كما يعد أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه المرغوب؛

– يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي؛

– اعتمدت الجزائر خلال فترة الدراسة مجموعة من المشاريع الاستثمارية العمومية تضمنتها مختلف المخططات والبرامج التنموية من برنامجي التثبيت والتعديل الهيكل، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، وذلك سعيًا إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ؛

– للاستثمارات العمومية تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي الكلي وتساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني؛

5. أهداف الموضوع

– التعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالاستثمار العام وأهدافه ودوافعه؛

– التعرف على أهم مصادر وأساليب تمويل المشاريع الاستثمارية العمومية والمخاطر التي تصاحبها؛

– تقديم إطار نظري للنمو الاقتصادي ونظرياته وتحليل موضوع نقمة المواد الطبيعية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لذلك ؛

– تحليل وقياس دور الاستثمارات العمومية في تحفيز النمو الاقتصادي وتسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري مع التركيز على فترة الإصلاحات الاقتصادية .

4. دوافع اختيار الموضوع

– الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع وتناسبه مع مجال التخصص؛

– قلّة الدراسات المتخصصة في مجال الاستثمار العمومي؛

– الدور الهام الذي يؤديه الاستثمار العمومي في الحياة الاقتصادية؛

– الدور الاجتماعي البارز الذي يؤديه هذا النوع من الاستثمار ومساهمته في تحسين الظروف المعيشية للمواطن؛

– قلّة الدراسات القياسية والأبحاث الاقتصادية المدعمة بالتحليل الكمي لمثل هذه المواضيع.

6. حدود الدراسة

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني:

ففي **الإطار المكاني** حصرت الباحثة الموضوع في دراستها لطبيعة الاستثمارات العمومية في الجزائر ودورها في دعم النمو الاقتصادي ويرجع ذلك أساسًا لانتماء الباحثين لدولة الجزائر بالإضافة لإمكانيات الحصول على الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية؛

أما في **الإطار الزماني** فقد تمثل في الفترة (1990-2019) والتي شهدت الجزائر في مطلعها تحوّلا نحو اقتصاد السوق وقامت بعدّة إصلاحات اقتصادية مدعومة من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية مسّت مختلف القطاعات خاصة جانب الاستثمار العام.

7. المنهج والأدوات المستعملة

للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على كل من المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث نقوم بوصف مختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بالاستثمارات العمومية والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، ثم عرض البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتحليل تطورها، ثم اعتمدنا المنهج التجريبي بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفروض، وذلك باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي في تقدير النموذج المناسب لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين وقياس درجة التأثير.

أما أدوات البحث المستخدمة، فقمنا بالاستعانة بمجموعة من الأدوات منها الإحصائيات التقارير والدراسات التي تصدر من الهيئات الرسمية الوطنية والدولية المناسبة للتحليل، إضافة بعض أدوات الاقتصاد القياسي.

8. الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الاستثمارات العمومية منها ما تعلق بحالة الجزائر أو ببلدان أخرى، ويعد بحثنا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ولبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة، ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكر وليس الحصر:

1-**نسرين معياش، أثر الاستثمارات العمومية غلى النمو الاقتصادي-دراسة قياسية للفترة(1980-2014)-**، مجلة الباحث، العدد17، 2017، حيث كانت هذه الدراسة تهف إلى تحليل أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي استنادًا للفكر الكينزي، وذلك من خلال دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014 باستخدام دالة الإنتاج كوب-دوغلاس وأسلوب الانحدار الذاتي للأشعة، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ضعيف للاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي مقارنة مع حجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمار العام، أما في دراستنا فسنحاول البحث في هذا الموضوع لكن خلال الفترة (1990-2019)؛

2- مختار بن قوية، **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، حيث حاول الباحث الإجابة على إشكالية هل للاستثمار العام (الاستثمار الحكومي أو استثمار الدولة) دور إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وما هي قطاعات الاستثمار التي يجب أن تحظى بالأولوية؟، حيث قام الباحث بدراسة وصفية تحليلية لتطور الاستثمارات العمومية في الجزائر مقارنة بحجم الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج التنموية، ثم اعتمد في الدراسة التطبيقية على أسلوب تحليل المركبات الأساسية بهدف تجميع القطاعات العشرة للاستثمار في قطاعين رئيسيين: القطاع الصناعي والاستثمارات العمومية المتنوعة، وقد خلصت الدراسة إلى الاستثمار العام الكلي كانت مساهمته إيجابية على معدلات النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة، لكن مساهمة كل قطاع كشفت على أن نتائج بعض القطاعات كانت عكس ذلك. أما في دراستنا فسنحاول الربط بين تطور حجم الاستثمارات العمومية بمعدلات النمو الاقتصادي ونقيس درجة تأثيرها على هذا الأخير من خلال دراسة تحليلية قياسية باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي؛

3- عبد الصمد سعودي، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر(2001-2014)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016/2015، وقد عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى مساهمة برامج الاستثمارات العمومية المطبقة بالجزائر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة (2001-2014)، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن تأثير الاستثمارات العمومية في زيادة كل من النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة كان محدودًا بسبب عدم كفاءة ومرونة القطاعات الإنتاجية والقيود التي تفرضها الطاقة الاستيعابية

للاقتصاد الوطني، كما أن البرامج التنموية ترتبط مخصصاتها بعائدات النفط مما يجعلها تعاني من مشاكل في التمويل وهذا يؤدي إلى العرقلة في إنجاز المشاريع التنموية. أما في درستنا فسنحاول الإلمام بجميع البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (1990-2019)؛

4- أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان "**تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**"، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، يومي 12/11 مارس 2013، حيث أحاطت هذه الأبحاث بجميع الجوانب المتعلق بالاستثمارات العمومية في الجزائر وتأثيرها على مستويات التشغيل والنمو وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وسنحاول من خلال دراستنا هذه تقديم إضافة بالقيام بتحليل شامل لمختلف المخططات والبرامج التنموية في الجزائر يستوفي كل الفترة (1990-2019) وتدعيم ذلك بدراسة قياسية للتعرف على طبيعة وحجم تأثير الاستثمارات العمومية على معدلات النمو الاقتصادي.

9. صعوبات الدراسة

- قلّة المراجع المتخصصة في موضوع الاستثمارات العمومية، وكذلك الخاصة بدراسة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي؛

- نقص المراجع باللغة العربية المتعلقة بنماذج النمو الاقتصادي؛

- تضارب الإحصائيات الصادرة عن الهيئات والجهات المختلفة، واختلاف حتى في معطيات نفس المصدر باختلاف التقارير وتواريخ صدورها، الأمر الذي يصعب على الباحث اختيار الإحصائيات التي يعتمد عليها في دراسته.

10. هيكل البحث

بناءً على طرح الإشكالية وأهداف الموضوع يتم دراسة البحث من خلال ثلاثة فصول كما يلي:

تناول الفصل الأول الإطار النظري للاستثمارات العمومية وذلك بدءًا بموضوع تدخل الدولة في الاقتصاد فقمنا بعرض الآراء المؤيّدة والآراء المعارضة لذلك وكذا صور التدخل، هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتعرضنا للمفاهيم الأساسية للاستثمار بشكل عام من تعريف، أدوات، العوامل المحددة للاستثمار ومصادر

وأساليب تمويل المشاريع الاستثمارية، ثم خصصنا المبحث الثالث للاستثمارات العمومية ،مفهوما، أهميتها، أهدافها ومصادر تمويلها.

أما بالنسبة للفصل الثاني فخصصنا المبحث الأول للتعرّف على مختلف المفاهيم والمقاييس المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى أهم النظريات والنماذج القديمة والحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية والمتعلقة بالنمو الاقتصادي، لننتقل في المبحث الثالث إلى التعرف على مشكلة نقمة الموارد الطبيعية والإحاطة بأهم جوانب هذه الموضوع والتطرق إلى بعض الحلول لمعالجة هذه الظاهرة.

وخصصنا الفصل الثالث للبحث في طبيعة العلاقة بين الاستثمارات العمومية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال عرض مسار تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر عبر مختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها فترة الدراسة من مخططات وبرامج تنموية وتحليل نتائج هذه الإصلاحات باستخدام عدّة مؤشرات اقتصادية في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقد تم عرض وتحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، لننتقل في المبحث الأخير إلى إجراء دراسة قياسية لتحديد درجة تأثير الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي.

الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمارات العمومية

تمهيد

تؤدي الاستثمارات العمومية دورًا بارزًا في تنمية البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية للاقتصاد، وبذلك فهي تشجع الاستثمارات الإنتاجية والخدمية الخاصة والعامة، مما يساهم في رفع معدلات التشغيل وزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وكذا المحافظة على الطاقات الموجودة وتطويرها لتلبية حاجيات المواطنين ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، وبما أن الاستثمار العمومي هو وسيلة من وسائل الدولة في دعم وتوجيه النشاط الاقتصادي، ارتأينا أن نتطرق في المبحث الأول إلى توضيح دور الدولة في الاقتصاد بإعطاء نظرة عامة عن الدولة ومراحل تطورها ومختلف النظريات والآراء المؤيدة والمعارضة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ثم خصّصنا المبحث الثاني للإلمام بالمفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع الاستثمار بشكل عام من مفهوم وأدوات ومحددات وأهم مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه موضوع الاستثمارات العمومية وأهدافها ودوافعها وأهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

المبحث الأول: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

تعتمد قدرة الدولة في إشباع الحاجات العامة على درجة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي والوظائف التي تمارسها والدور الذي يمكنها أن تقدمه في هذا المجال، وفي هذا الإطار سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح وجهة نظر الفكر الاقتصادي بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بعرض أهم الآراء المؤيدة والآراء المعارضة مع تقديم حجج كل اتجاه وعرض مراحل تطور صور تدخل الدولة في الاقتصاد وتبيان مختلف معايير قياس هذا التدخل.

المطلب الأول: مفهوم الدولة

الفرع الأول: تعريف الدولة

عرّفت الدولة من وجهات نظر مختلفة تختلف حسب الخلفية الفكرية والمنابع الفلسفية التي ينتمي إليها كل مفكّر، ونذكر من بين هذه التعريفات ما يلي:

أولاً: من الناحية السياسية: تم تعريف الدولة في هذا المجال على أنها: "كل تنظيم يندرج تحته الأفراد والهيئات والمؤسسات الحكومية، أي أنها تنظيم سياسي عام يشمل الأفراد والهيئات والمؤسسات"[1].

وتعرف كذلك بأنها: "رقعة من الأرض موحّدة ومنظمة سياسيًا ومسكونة من قبل سكان أصليين، لها حكومة وطنية ذات سيادة على جميع أطراف الدولة ولديها القوّة الكافية لحماية الدولة"[2].

من التعريف الأخير نستنتج مجموعة من الشروط الواجب توفّرها لقيام الدولة، وهي:

---

[1] اسماعيل الغزال، **القانون الدستوري والتنظيم السياسي**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986، ص69؛

[2] حسين حمزة بندقجي، **الدولة (دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية)**، ط3، الناشر ح.ح.بندقجي، جدّة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص ص 8؛

-رقعة من الأرض محدّدة بحدود واضحة ومعترف بها؛

-وجود شعب أو سكان أصليين يعيشون على تلك الأرض عيشة دائمة على أن توجد بينهم روابط قويّة تجعل منهم وحدة سياسية متماسكة؛

-التنظيم السياسي، والذي بواسطته تمارس الدولة وظيفتها داخل وخارج حدودها السياسية، وهذا التنظيم لا يتم إلا بواسطة شخص أو أشخاص تكون وظيفتهم الرئيسية رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية باتخاذ القرارات اللازمة والتي يراعى فيها الخير والرفاهية للشعوب، إذ لا بد من وجود سلطة عليا في الدولة يخضع لها جميع أفراد الشعب وتكون مسئولة عن استغلال موارد البلاد؛

- خلو الدولة من الالتزامات الخارجية إلا تلك التي أخذتها على نفسها بمحض إرادتها، حيث أن جوهر الدولة هو الاستقلال الذاتي وحكم الشعب نفسه بنفسه، فالسيادة التامة من قبل الحكومة على جميع أطراف البلاد أمر لا بد منه؛

- أن يكون لديها القوّة الكافية لحماية الشعب، فعدم وجود القوّة الكافية لنشر الأمن بين أفراد المجتمع من الاعتداءات الخارجية يجعل الدولة في حالة عدم استقرار أمام القوى المعارضة لوحدة البلاد من الداخل والخارج.

ثانيًا: من الناحية القانونية: حيث تعرّف بأنها: "هيئة سياسية تقوم بفرض سيادتها على رعاياها في حدود إقليميها"[1].

وعرّفها البعض بأنها: "مجموعة أفراد مستقرّة في إقليم معيّن تخضع لسلطة صاحبة سيادة مكلّفة بتحقيق مصالح المجموعة بالتزامها بتطبيق القانون"[1].

[1] نعيم الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، دار الثقافة والنشر، القاهرة، مصر، 1999، ص13؛

ثالثًا: من الناحية الاقتصادية: عرّف بعض الاقتصاديين الدولة على أنها: "التنظيم الذي يحدّد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقص بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنًا تركيب الدولة ووظائفها، يضاف إلى ذلك أن الإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري يستلزم السيطرة على الأنهار وشق القنوات لتنظيم استخدام المياه إلى غير ذلك من الأشغال الكبيرة التي يعجز الأفراد عن القيام بها، الأمر الذي يدفع إلى وجود سلطة مركزية منظمة تتولى القيام بهذه الأشغال الكبيرة ويخلق بالتالي وظيفة اقتصادية تقوم بها الدولة"[2].

وباختصار يمكن تعريف الدولة من وجهة نظر اقتصادية أنها شكل من أشكال التنظيم الذي يعمل على تحصيل لإيرادات عامة ويقوم بالتصرف في النفقات العامة بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد والمحافظة عليه.

الفرع الثاني: أهداف الدولة

إن من شأن الدولة الفاعلة وضع السياسات الكلية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد حيث لا تهيمن فيه على النشاط الاقتصادي بالكامل وإنما تهيء المناخ والبيئة القانونية والاقتصادية الملائمة للقطاع الخاص، والتي تشجع المبادرات الفردية وتفعّل دورها في تنفيذ وإدارة التنمية، وعليه يمكن حصر أهداف الدولة بصفة عامة في النقاط التالية: [3]

[1] نفس المرجع السابق، ص13؛

[2] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص16؛

[3] عبد الله امحمد شامية، **دور الدولة في النشاط الاقتصادي**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، ليبيا، أوت 2016، ص ص 4-5، متاح على الموقع: https://loopsresearch.org/media/images/phototklzuqoluq.pdf، تاريخ الاطلاع: 2019/12/05؛

أولاً: تحسين الكفاءة: أي أن تكون كل من مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة كفؤة في أدائها، وذلك من خلال ترك عملية تخصيص الموارد لآيات السوق، فالسوق هو أحسن معيار للكفاءة، إن قيام الدولة بإشراك القطاع الخاص في النهوض بجزء من التنمية ينتج عنه عدّة مزايا أهمها:

1-زيادة الكفاءة: لأن القطاع الخاص يتميز بدرجة كفاءة أعلى من القطاع العام.

2-تطوير القوى البشرية: حيث يؤدي القطاع الخاص إلى تطوير اليد العاملة البشرية ويزيد من إنتاجيتها نتيجة تطبيقه لأنظمة إدارية ومالية مرنة.

3-تحسين الخدمة وزيادة الإنتاج: يمتلك القطاع الخاص عامّة والأجنبي خاصة وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة تساهم في تحسين نوعية الخدمة وزيادة الإنتاجية.

4-تخفيف الأعباء المالية عن الدولة: يؤدي إشراك القطاع الخاص إلى تخفيف بعض الأعباء الواقعة على عاتق الخزينة العامة خاصة إذا كانت مؤسسات القطاع العام تعاني من خسائر.

ثانيًا: تعزيز المنافسة: حتى تعمل آلية السوق بكفاءة وتنمو وتزدهر الأسواق لابد من تشجيع المنافسة وتطويرها عن طريق سن قوانين وسياسات تمنع السلوك غير التنافسي وتوقف الأساليب والممارسات غير المنصفة وتعزز الممارسات السليمة للأعمال وتضفي الشرعية على استخدام أساليب الإدارة الاقتصادية الرشيدة.

ثالثًا: توفير بيئة جيّدة ومناسبة للسياسات الكلية: إذ يجب أن تكون هناك بيئة مناسبة للسياسات الكلية وأن تكون هذه السياسات واضحة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها يمنع حدوث أي تشوهات في الأسعار وتحفّز التجارة والاستثمار، فعلى الدولة تهيئة مناخ مناسب لنجاح القطاع الخاص.

رابعًا: الحدّ من الفساد: إن زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد تؤدي إلى ضعف دوافع الفساد، فالسياسات التي تؤدي إلى تقليص القيود على التجارة الداخلية والخارجية وإزالة الحوافز التي تحول دون ولوج القطاع الخاص في مجالات الصناعة والخدمات تؤدي بالضرورة إلى محاربة الفساد.

خامسًا: تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين: إن الدولة التي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة تسعى عند رسم سياساتها العامة إلى توفير أعلى قدر ممكن من حاجات سكانها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال مشاركة سكانها المستعملين لهذه الحاجات من أفراد ومؤسسات في صنع السياسات بإبداء آرائهم ، وقد يكون من الأفضل للدولة تقديم هذه الحاجات الأساسية من سلع وخدمات عن طريق الشراكة بين مؤسساتها ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني فهذا يزيد من توفر هذه الحاجات وبكفاءة.

الفرع الثالث: وظائف الدولة

إن الدولة كظاهرة سياسية–اجتماعية قامت من أجل ممارسة السلطة والسيادة على إقليمها، وفي هذا الإطار تعتمد على مجموعة من الحقوق والواجبات تجاه مواطنيها، مما يترتب عليه جملة من المهام و الوظائف يجب القيام بها، فاستقرار الدولة واستمرارها يعتمد بشكل كبير على مدى إمكانية السلطة السياسية فيها بأداء وظائفها على الوجه المطلوب حسب ما تقتضيه المصلحة العامة. وتعدّ مسألة وظائف الدولة من المسائل المهمة التي لازمت قيام المجتمعات، حتى وإن اختلفت تبعًا لجملة من المعطيات التي من أهمها التوجه الفكري للدولة والتوجه الاستراتيجي بناءً على الظروف الخاصة والمعطيات الدولية والإقليمية وما إلى ذلك من الظروف والعوامل الموضوعية والذاتية.

ومن خلال النقاط التالية سنحاول التطرق إلى أهم وظائف الدولة:[1]

-توفير الأمن الداخلي بحفظ سلامة الأفراد وممتلكاتهم وحقوقهم من خلال تفعيل دور آليات الرقابة الوطنية على السياسات الأمنية وإعداد قوات أمنية منظمة ومؤهلة لمكافحة الجرائم ومعاقبة مرتكبيها؛

-الدفاع عن سيادة الدولة وضمان سلامتها وسلامة أفرادها من العدوان الأجنبي وتمثلها في ذلك المؤسسة العسكرية؛

-توفير العدالة من خلال سن القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقة بين الدولة والمواطنين، وبين المواطنين أنفسهم، إلى جانب إنشاء المؤسسات والأجهزة المسؤولة عن تطبيق هذه القوانين وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، ويتولى هذه المهام الجهاز القضائي الذي يجب أن يتميز بالحياد والاستقلالية وامتلاك القوة والحماية والهيمنة على جميع أفراد المجتمع؛

- إدارة العلاقات الدولية بينها وبين باقي الدول حيث إن للدولة وحدها القدرة على الالتزام على الصعيد الدولي، وتنص أغلب الدساتير على القواعد العاملة التي يجب أن تطبق في إدارة الشؤون الدولية كالتفاوض وإبرام المعاهدات وتأسيس الشراكات قائمة على تبادل المنافع والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة إضافة إلى تحديد العلاقة بين القوانين الخارجية والداخلية ومحاولة بناء سمعة دولية طيّبة؛

- وضع السياسات النقدية العامة وصك النقود وتنظيم المؤسسات والتعاملات المالية داخل الدولة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين وتنظيم الأنشطة الاقتصادية وإنشاء المؤسسات المالية والاقتصادية التي تدير هذه المهام؛

[1] حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، مصر، 1998، ص ص 22-27؛ [بتصرف]

– التدخل لدفع التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول حديثة الاستقلال التي تتميز بضعف مؤسساتها الاقتصادية الوطنية وتبعية معظمها للدول المستعمرة أو ارتباطها بها، وقصور إمكانات السوق المحلية وضعف كفايات التنظيم لدى الأفراد، فقد كان من الضروري أن تتحمل الدولة مسؤولية جديدة في الاستثمار والتصنيع إلى جانب إقامة المرافق العامة وخدمات البنية الأساسية، مما جعل من الدولة في هذه المجموعات الممارس الاقتصادي الرئيس وأحيانًا الوحيد في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، ويختلف هذا التدخل بحسب العديد من الاعتبارات الخاصة بكل دولة؛

– توفير مستوى معقول من التعليم الإلزامي وحماية مستوى التعليم العالي ورعاية البحث العلمي؛

– رعاية مستوى الصحة العامة والخدمات الطبية و ضمان الرعاية الكاملة لمن هم في حاجة كالعاجزين والمعاقين والفقراء؛

– توفير فرص العمل أو ضمان حد أدنى من الدخل في حالة البطالة المساعدة في توفير المسكن المناسب؛

– الإعلام ورعاية الشباب وحماية البيئة.

المطلب الثاني: تدخل الدولة في الاقتصاد بين التأييد والمعارضة

يعدّدور الدولة في النشاط الاقتصادي من بين القضايا الحساسة التي احتلت ولازالت تحتل مساحة شاسعة من النقاشات، حيث اختلفت آراء الاقتصاديين بهذا الخصوص، فالعض ينادي بعدم تدخل الدولة في حدود ضيقة لأن تدخلها يخل بعمل اقتصاد السوق مما يسبب اضطرابات اقتصادية، والبعض الآخر يدعوا إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على نطاق أوسع لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي يمكن أن تلحق باقتصاد السوق، وفي هذا المطلب سنحاول عرض أهم الآراء المؤيدة والمعارضة في هذا المجال.

الفرع الأول: الآراء المعارضة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

من بين أهم الآراء الرافضة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نجد:

أولاً: الفكر الطبيعي

يعتقد رواد هذا الفكر أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية وأن التنظيم التلقائي للاقتصاد يكون عن طريق آليات السوق انطلاقًا من أن الظواهر الاقتصادية تشبه الظواهر الطبيعية في كونها تخضع لقوانين حتمية ثابتة ، لذا يرفض الطبيعيون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلاّ في حدود ضيّقة، ومن بين أسباب تبنيهم لهذه الفكرة هو تدهور الإنتاج الزراعي وسوء أحوال المزارعين بفرنسا بسبب تدني دخولهم نتيجة قيام الدولة بتخفيض أسعار السلع الزراعية لتشجيع الصناعة وتقييد حرية التجار والمنتجين وكل ما يتعلق بالتجارة الداخلية والخارجية[1] فكانت أفكار الطبيعيين بمثابة صرخة تنادي بالرجوع إلى الطبيعة والوضع الطبيعي لأن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بانتظام دون الحاجة إلى تدخل الدولة.

ثانيًا: الفكر الكلاسيكي

تعتبر أفكار المدرسة الكلاسيكية امتدادًا لأفكار الطبيعيين وأسسها الاقتصادي الاسكتلندي "آدم سميث"، فقامت آراء الكلاسيك على فكرته الداعية إلى إطلاق الحريات الفردية وفقًا لمقولته الشهيرة "دعه يعمل دعه يمر"[2]، وبالتالي تقوم آراء هذه المدرسة على رفض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعدم التأثير على آليات

---

[1] أحمد جامع، **الرأسمالية الناشئة**، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت، ص144؛

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية(النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج)**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2007، ص81، متاح على الموقع: http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.pdf؛

السوق الحرّة. إلاّ أن آدم سميث قدّم بعض الاستثناءات التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها خاصة في أوقات الأزمات على أن يكون تدخلها في أضيق الحدود ولفترات قصيرة، ثم تعود الأمور إلى ما كانت عليه سابقًا[1].

كما أرجع الكلاسيك الجدد وعلى رأسهم زعيم المدرسة النقدية ميلتون فريدمان" وزعيم مدرسة جانب العرض "لافر"(Laffer) كل الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فدعوا لضرورة تقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد واعتبروا أن الدولة ليست أكثر من دولة حارسة ولا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا في حدود ضيقة، على أساس أن آليات السوق قادرة على مواجهة الاضطرابات التي تلحق بالاقتصاد.[2]

الفرع الثاني: حجج معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

نحاول تلخيص أهم حجج معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصاي في النقاط التالية: [3]

-إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو سبب الاضطرابات التي يتعرض إليها السوق، ويمكن معالجة تلك الاضطرابات وتحقيق الاستقرار في السوق بامتناع الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية؛

- يمكن لأصحاب المصالح من أفراد ومؤسسات استغلال تدخل الدولة في بعض المجالات لتحقيق نفوذهم وتعظيم أرباحهم على حساب الفئات الأخرى من المجتمع باستغلال النظام القانوني في الدولة؛

---

[1] النذير قمرة، غضبان مبروك، **تأثير الفكر الاقتصادي على دور الدولة في المجال الاقتصادي في العالم الثالث**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد08، 2017، ص04؛

[2] أحمد رشاد موسى، **دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، 1999؛ص04؛

[3]أنظر:

- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص25؛

- معيزي قويدر، مرجع سابق، ص ص 141-142؛

-إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل واسع يقتضي زيادة الإنفاق العام لتغطية أعباء هذا التدخل مما يتطلب البحث عن موارد مالية إضافية من خلال رفع معدلات الضرائب المفروضة أو فرض ضرائب أخرى جديدة أو التوجه نحو الخارج أو من خلال التمويل بالتضخم، وهذه الآثار السلبية يمكن تجنبها بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

-يعتبر القطاع الخاص أكثر كفاءة وفعالية في أداء النشاط الاقتصادي من القطاع العام، وبالتالي فإنه من غير الضروري وجود الدولة في السوق؛

-إن نظام الحوافز لا يشجع على زيادة المنافسة والإنتاجية في السوق إذا ما طبق في المؤسسات العمومية خاصة مع احتكار مصادر الإنتاج وإدارتها من جانب فئة قليلة قد لا تستحقها؛

-عجز الدولة عن معالجة الاختلالات في السوق نتيجة البيروقراطية والفساد بكل أشكاله وضعف وهشاشة مؤسسات الدولة؛

-لا يتحدد بقاء واستمرارية المؤسسة العمومية على أساس النشاط الفعلي والنتائج في السوق وإنما يتحدد حسب قرارات إدارية بعيدة عن الرشادة الاقتصادية، كما لا يكون نشاط المؤسسة العمومية مراعٍ لاحتياجات السوق بل يسعى لتلبية حاجات خاصة بأصحاب النفوذ من السياسيين؛

-ظهرت تجارب التخطيط المركزي محدودية إمكانية السلطة المركزية على توفير بيانات دقيقة عن الاقتصاد الوطني، كما أدت البيروقراطية والجمود الإداري إلى عدم مواكبة التطورات الاقتصادية وغياب الحافز على الإبداع والابتكار.

الفرع الثالث: الآراء المؤيدة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

من بين أهم المفكرين الذين أيدوا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل أوسع، نذكر:

أولاً: الفكر التجاري

وتتلخص أفكار هذا التيار في ضرورة العمل على إعلان شأن الدولة في الجانب الاقتصادي والسياسي، ونادوا بضرورة تدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي لحماية السوق الداخلية من الواردات المنافسة للصناعة المحلية الناشئة ولتعزيز قوة الدولة وزيادة ثروتها بالاهتمام بتجميع أكبر كمية من المعادن النفيسة وتهيئة الظروف والأسباب لزيادة الصادرات، ويتم هذا التدخل من خلال ما يلي:[1]

-إنشاء صناعات حكومية محلية وتصديرية؛

-المساهمة في إنشاء المؤسسات التجارية الخاصة؛

-الملكية العامة لوسائل النقل البحري والأساطيل التجارية ؛

-الملكية العامة للمناجم والمحاجر سواء كانت داخل الدولة أو في مستعمراتها، واستغلالها في زيادة الثروة المعدنية وتوسيع البنى الأساسية لإنعاش وتأمين التجارة؛

-تشجيع جلب المعدن النفيس لداخل الدولة ودعم الصناعات المحلية من خلال إصدار تشريعات تمنع تصدير الذهب والفضة للخارج؛

-فرض قيود جمركية على الواردات من السلع المنافسة، وفرض ضرائب جمركية مرتفعة على بعض الصادرات من المواد الأولية اللازمة للصناعات المحلية؛

[1] حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، مصر، 1994، ص170؛

-إصدار تشريعات تعمل على زيادة إنتاجية اليد العاملة كمنع الهجرة الخارجية للعمال المهرة وتحديد ساعات العمل؛

-تحديد الأسعار والرقابة عليها والرقابة على حجم ونوعية الإنتاج.

ثانيًا: الفكر الكينزي

يرى روّاد المدرسة الكينزية التي نشأت على يد العالم الإنجليزي "جون ماينارد كينز" (1883-1946) عكس ما جاء في الفكر الطبيعي والكلاسيكي في رفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود كما وضحنا سابقًا، حيث ظهرت المدرسة الكينزية لمحاولة علاج الآثار السلبية لأزمة الكساد الكبير سنة 1929 المتمثلة في تزايد حدّة البطالة وانخفاض مستويات التشغيل إلى معدلات غير مسبوقة والإفلاس الذي تعرضت إليه معظم الشركات وارتأت أن الحل يكمن في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة حجم الطلب الكلي ومن ثم زيادة معدل التشغيل، ونادى كينز بوجوب تدخل الدولة ليس فقط من خلال السياسة المالية والنقدية فقط وإنما القيام بالأعمال العامة وإنشاء المرافق العمومية، ويكون تدخل الدولة في نظر كينز عند مستويين هما:[1]

1-التدخل المباشر:وذلك من خلال ما يلي:

-زيادة حجم الإنفاق العام في مجال الاستثمار لزيادة فرص العمل ومن ثم ارتفاع الطلب الكلي؛

-فرض ضرائب تصاعدية لتستفيد منها الفئات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك لزيادة الطلب الكلي؛

-توفير الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة بأسعار منخفضة لزيادة الاستهلاك الكلي؛

[1] معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 140؛

-معالجة حالات التضخم بتقليل الإنفاق الحكومي وتحديد الضرائب والتحكم في أسعار الفائدة.

2-التدخل غير المباشر: ويكون من خلال:

- إصدار قوانين وتشريعات تناهض الاحتكار من أجل تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية ورفع الطلب عليها مما يشجع المنتجين على زيادة الطلب على الاستثمار الضروري لإنتاجهم.

- اعتماد سياسة نقدية توسعية تعمل على خفض سعر الفائدة لزيادة مستوى الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

ثالثًا: الفكر الاشتراكي

كرد فعل على العيوب التي ظهرت في النظام الرأسمالي الحر القائم على الحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ظهر الفكر الاشتراكي في منتصف القرن التاسع عشر على يد الاقتصادي الاشتراكي كارل ماركس Karl Marx (1819-1883)[1]، إلا أن هذا الفكر لم يدخل حيز التطبيق إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين، ويقوم هذا الفكر على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وإلغاء الفردية والقطاع الخاص، وينادي بإلغاء التقسيم الطبقي في المجتمع وإلغاء استغلال الإنسان بهدف تحقيق العدالة والمساواة. وهو فكر يدعم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث يعتبرها المنتج الوحيد في السوق الذي يخدم المصلحة العامة، ويتمثل دور الدولة في ظل النظام الاشتراكي فيما يلي:[2]

- حماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة، حيث تتحمل الدولة مسؤولية ضمان مستوى معقول من النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص الشغل لمحاربة البطالة وتحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادي؛

[1] محي الدين محمد مسعد، **دور الدولة في ظل العولمة –دراسة تحليلية مقارنة–**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص19؛

[2] سعيد النجار، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، مصر، 1991، ص25؛

– السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث تتحمل الدولة إضافة إلى وظائفها التقليدية مسؤولية الاستثمار والتصنيع؛

– التخطيط الاقتصادي من خلال اعتماد التخطيط الاشتراكي المركزي الذي يتضمن مجموعة من الأهداف الواجب تحقيقها وكذا الوسائل والأساليب اللازمة لذلك.

الفرع الرابع: حجج أنصار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:[1]

– إن عجز السوق في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعتري النظم الاقتصادية يجعل من تدخل الدولة ضرورة ملحّة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (العمالة الكاملة، استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات)، ومن بين الأمثلة على ذلك أزمة الكساد الكبير 1929-1933 التي استدعت التدخل المباشر للدولة لإعادة حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي، وأزمة النقد الأوروبي 1992 التي كان لها دور كبير في عودة الكينزيين الجدد وظهور فكرة تدخل الدولة عبر قنوات سياسات الاقتصاد الكلي خلال فترة التسعينيات، ثم الأزمة المالية العالمية 2008-2010 التي تطلبت تدخل أوسع من الدولة بتقديم مجموعة من الحوافز والمخصصات المالية لاحتواء الأزمة، حيث قامت البنوك المركزية الكبرى الأمريكية والأوروبية بضخ ما يقارب 320 مليار دولار في الأسواق المتضررة لتوفير السيولة اللازمة، كما قامت كل من اليابان وأستراليا بضخ مليارات الدولارات لوضع تدابير وقائية.

[1] تم الاعتماد على المرجعين:

– بوشعور راضية، بلمقدم مصطفى، **السياسة الاقتصادية وتدخل الدولة بين التأييد والمعارضة**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد06، أفريل 2007، ص46؛

– معيزي قويدر، مرجع سابق، ص143؛

– يتطلب التطوّر الاقتصادي والاجتماعي في الدولة قرارات استثمارية ضخمة وعلى درجة كبيرة من الأهمية والمخاطرة بحيث لا يمكن للقطاع الخاص تحملها كونه يهدف بشكل أساسي إلى الربح واسترداد رأس المال في أقرب الآجال؛

– إن اليد الخفية التي نادى لها آدم سميث والتي تعمل على تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ليست سوى وهم وفكرة غير صائبة لأن نظام السوق يعبر أكثر عرضة للاضطرابات وأقل قدرة على تصحيحها ذاتيًا، إضافة إلى أن سعي كل فرد لتحقيق احتياجاته ومصالحه الشخصية لا يؤدي إلى نتائج سلبية على المجتمع فحسب وإنما قد لا يحقق مصالح الفرد نفسه مقارنة مع وضع بديل يمكن الوصول إليه بالتفاهم والتضامن بين أفراد المجتمع.

– عجز السوق في توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل الذي يحسّن من وضعية الفرد دون إلحاق ضرر بباقي الأفراد مما يجعل الدولة مجبرة على التدخل لإعادة توجيه هذه الموارد لصالح السلع المستهلكة من قبل الأفراد محدودي الدخل الذين يشكلون النسبة الغالبة في المجتمع خاصة في الدول النامية؛

– إهمال السوق لجوانب غير اقتصادية كتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، مما يتطلب تدخل الدولة لحماية مصالح الفقراء ومحدودي الدخل بتوفير احتياجاتهم الأساسية من سكن وغذاء وصحة وتعليم.

المطلب الثالث: صور تدخل الدولة في الاقتصاد

إن موضوع تدخل الدولة عرف عدّة صور نتاجًا لتطور الفكر الاقتصادي، خاصة في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية كالتضخم والركود وعجز آليات السوق في إعادة حالة التوازن، وتختلف درجة هذا التدخل من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى حسب الإمكانات المالية والمؤسسية للدولة.

الفرع الأول: الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي

كرّست النظرية الكلاسيكية اتجاهًا يهدف إلى تحجيم الدور الاقتصادي للدولة وترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة، حيث يقتصر دور الدولة على جباية الضرائب وتدبير الأموال اللازمة التي تقتضيها وظائف الدولة التقليدية من توفير الأمن الداخلي والخارجي، إقامة العدل مع إمكانية إنشاء بعض المرافق العامة والقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية التي يعزف عنها القطاع الخاص بسبب انعدام دافع الربح فيها، وتستند هذه الأفكار إلى أن هناك قوى ذاتية تمنع حدوث فترات طويلة من الركود الاقتصادي وأن الاقتصاد في ظل نظام السوق لديه آلية ذاتية لإعادة توازنه العام. لكن بعد حدوث ظاهرة الكساد الكبير أعاد المفكرين الاقتصاديين النظر في النظرية الكلاسيكية وشككوا في صحنها بعد أن عجزت آليات السوق على تصحيح الأوضاع الاقتصادية آنذاك. [1]

الفرع الثاني: الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي

بعد أن اجتاحت العالم أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وعجزت اقتصاديات الدول على إعادة التوازن التلقائي، شكك الاقتصاديون في صحة النظرية الكلاسيكية وفرضت تلك الأوضاع الاقتصادية ضرورة التخلص من مفهوم الدولة الحارسة ليحل محله مفهوم الدولة المتدخلة من طرف الاقتصادي الانجليزي كينز والذي جاءت أفكاره معاكسة تمامًا لما نادى به المفكرين الكلاسيك، وحاول رسم السياسات الحكومية اللازم إتباعها للخروج من هذه الأزمة.[2]

[1] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص85؛

[2] نفس المرجع السابق، ص90؛

والدولة المتدخلة هي دولة غير حيادية، حيث تتدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب وظائفها التقليدية، حيث نجد هذا المفهوم في أطروحات التجاريين من خلال فكرة ضمان ميزان تجاري موافق عن طريق الحدّ من الاستيراد للحفاظ على المعدن النفيس وتقييد خروجه، ونجده في أطروحات الكينزيين من خلال إقامة بعض المشاريع العامة لخلق الطلب الفعلي وتحريك النشاط الاقتصادي، كما نجده في أطروحات الاشتراكيين الذين ينادون بتوسيع نطاق الملكية العامة لفك التناقض بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، ونجده كذلك في أطروحات مفكري دولة الرفاهية الداعون إلى ضرورة تخصيص الموارد بفعالية أكثر وتقليص الجوانب السلبية لحالات عدم الكفاءة في السوق ومعالجة إخفاقات السوق.[1]

الفرع الثالث: الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي

بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت أطروحات ومبادئ الاقتصاد الاشتراكي الذي يربط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها برز مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية التي يعمل على توسيع نطاق تدخل الدولة ليشمل عملية الإنتاج والتوزيع إلى جانب الأفراد، فتغيرت وظيفة الدولة في كثير من البلدان التي تبنت هذه الفكرة فأصبحت الدولة تسيطر بالكامل على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حيث كادت أن تصل هذه السيطرة إلى نسبة 100% واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير.[2]

ومن بين الدول التي تبنت هذا الاتجاه نجد دول العالم الثالث التي كانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، حيث اقتنعت بأنه لا يمكن حدوث تنمية دون تدخل مباشر للدولة في النشاط الاقتصادي، وترتب عن ذلك مجموعة من النتائج، أهمها:

[1] معيزي قويدر، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد08، ماي 2013، ص ص144-145؛

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص ص 41-42؛

– تغيّر وظيفة الدولة لتصبح لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول واختفاء النشاط الفردي بشكل شبه كامل في هذا النموذج؛

– المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءًا لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية، ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءًا من الاقتصاد السياسي ؛

– هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينها وهي هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيرًا هدف التوازن العام. [1]

المطلب الرابع: قياس تدخل الدولة في الاقتصاد

نذكر من بين أهم المعايير المستخدمة في قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ما يلي:[2]

الفرع الأول: نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام

$$\text{حجم تدخل الدولة} = \frac{\text{الإنفاق العام}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

ويضم الإنفاق العام كل النفقات والتحويلات التي تقوم بها الحكومة، وتبرز هذه النسبة مدى مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ما يعاب على هذا المعيار خاصة في حالة الدول النامية، صعوبة

[1] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990–2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 40؛

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص18–20؛

الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة الخاصة بالإنفاق الحكومي بسبب غياب الشفافية في ضبط البيانات بشكل دقيق ووافي.

الفرع الثاني: نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام

$$\text{حجم تدخل الدولة} = \frac{\text{الاستهلاك العام}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

ويشمل الاستهلاك العام كافة مجالات الإنفاق الجاري العمومي بما فيه الإنفاق العسكري، وتعبّر هذه النسبة عن مدى اهتمام الحكومة بتوفير الخدمات لجميع مواطنيها.

الفرع الثالث: نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام

$$\text{حجم تدخل الدولة} = \frac{\text{الاستثمار العام}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

ويضم الاستثمار العام كل الاستثمارات التي تقوم بها الهيئات والسلطات الحكومية في شكل بنى تحتية وطرق وجسور ومشاريع عامة، إضافة إلى الاستثمارات المالية التابعة للدولة، وتمثل هذه النسبة القيمة المخصصة من الثروة لإنفاقها في مجال الاستثمار بهدف تحقيق النمو، ويعتبر هذا المعيار أكثر دلالة من سابقه (نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام) لأنه يعبّر هن مدى مشاركة الدولة في عملية الإنتاج وتكوين رأس المال إلى جانب القطاع الخاص، إلاّ أن معيار نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام هو المعيار الأنسب لقياس حجم تدخل الدولة كمتعامل اقتصادي كونه يضم كل من الاستثمار والاستهلاك الحكومي.

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار ومصادر تمويله

يحظى موضوع الاستثمار بأهمية بالغة لدى الاقتصاديين نظرًا لدوره في عملية التنمية، فزيادة معدل الاستثمار من شأنه زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة بإنتاج المزيد من السلع والخدمات، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور. ويغطي الاستثمار عدد كبير من الأنشطة، وغالبًا ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع، السندات، الأسهم وصناديق الاستثمار، كما قد يشير أيضًا إلى الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوّط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية مثل اختيارات البيع والشراء والعقود المستقبلية وعقود المبادلة، هذا بالإضافة إلى الاستثمار التقليدي في الأصول الحقيقية الملموسة، وسنحاول في هذا المبحث التعريف بالاستثمار والتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة به، ثم ننتقل إلى مختلف مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

1- عرّف الاستثمار أنه "التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملاً في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي يحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته".[1]

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية بالاستهلاك الحالي وبالتالي هو بالضرورة مستعد لتحمل أي مخاطرة بفقد أمواله المستثمرة أو بعضًا منها مستقبلاً، كما قد يحصل على مكافأة أو عائد

[1] ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 12؛

ثمنًا لتلك المخاطرة، وبالتالي فلا توفر فائض من المداخيل لدى الأفراد أو المؤسسات حتى تنشط حركة الاستثمار بل لابد أيضًا من توفر عوامل أخرى تدفعهم لتحويل هذه الفوائض إلى استثمارات، ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل في النقاط التالية:[1]

-توفر درجة من الوعي الاستثماري لدى المواطنين والتي تجعلهم يفضلون توظيف مدخراتهم في شراء أصول منتجة بدلاً من تجميدها في شكل أوراق نقدية تتناقص قيمتها مع الزمن بفعل التضخم، كما تشجعهم على قبول قدر معقول من المخاطرة بهدف الحصول على عوائد مستقبلية تضاف إلى مدخراتهم؛

-توفر مناخ قانوني واجتماعي وسياسي مناسب للاستثمار يوفر حد أدنى من الأمان يشجع المدخرين على تحمل المخاطرة المصاحبة لقرار الاستثمار؛

-توفر سوق مالي كفؤ وفعّال يجمع بين رغبة المدخرين في استثمار أموالهم ورغبة المقترضين في الحصول على هذه الأموال، كما يطرح أما المستثمرين مجموعة واسعة من فرص الاستثمار ويمكنهم من اختيار المجال المناسب من حيث الأداة، التكلفة، العائد والمخاطرة.

2- كما تمّ تعريف الاستثمار على أنه "يمثل التضحية بالموارد التي يتم استخدامها في الحاضر لغرض الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار، ويتمحور الاستثمار حول مدّة حياة الاستثمار، المردودية وفعالية العملية الاستثمارية، والخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار؛[2]

[1] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)**، ط4، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص19؛

[2] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 35؛

3- وعرّف الاستثمار كذلك أنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".[1]

4- يعرّف الاستثمار على أنه: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

-القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛

-النقص المتوقع في قوّة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم؛

-المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها".[2]

الفرع الثاني: التمييز بين الاستثمار، المضاربة والمقامرة

الاستثمار هو توظيف الموارد المتاحة في أصول متنوعة بهدف تحقيق عائد أو ربح مقابل تحمل أدنى درجة من المخاطرة، والمضاربة تعني استخدام الأموال في أصول متنوعة سعيًا للحصول على عائد مرتفع (ناتج عن تقلبات متوقعة في أسعار السلع أو الأوراق المالية المستثمر فيها) مقابل درجة عالية من المخاطر لكنها مدروسة. أما المقامرة فهي المراهنة على عائد غير مؤكد، فالمقامر تتوفر لديه رغبة كبيرة في تحمل درجة عالية من المخاطرة سعيًا للحصول على عائد مرتفع وغير مؤكد.[3]

[1] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000، ص 37؛

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص13؛

[3] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص31؛

أما بالنسبة للاستثمار الفعلي فيتطلب استعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج أملاً في الحصول على ربح ملائم لها يتمثل غالبًا في أرباح إيرادية هي أرباح السهم أو السند أو إيجار العقار، ويسمى هذا الشخص مستثمرًا.

ممّا سبق نلاحظ أن المضاربة تأتي بين الاستثمار والمقامرة، فالمضارب هو مستثمر ولكن قبوله للمخاطرة يتعدى الحدود المعقولة للاستثمار لكنه لا يدخل حيّز المقامرة لأنه يبني معاملاته على توقعات مدروسة، على عكس المقامر الذي يبني رهانه على ضربة الحظ. ويمكن تلخيص أهم الفروق بين الاستثمار والمضاربة في الجدول التالي :[1]

الجدول رقم (1-1): أهم الفروق بين الاستثمار والمضاربة

معيار التفرقة	المضارب	المستثمر
الأفق الزمني للعملية	يركّز على الأجل القصير لتحقيق أكبر قدر من الأرباح الرأسمالية وفي أقصر مدّة زمنية ممكنة	يركز على الأجل الطويل لتحقيق أكبر عائد سنوي ولأطول مدّة زمنية ممكنة
موضع التركيز في	يركّز في قراراته على موعد الاستحقاق	يركز في قراراته على العائد
الاستعداد لتحمل المخاطرة	يكون على استعداد لتحمل درجات عالية من المخاطرة تفوق كثيرًا تلك التي يقبلها المستثمر الفعلي	يكون مستعدًا لتحمل درجة معقولة من المخاطرة
نوع الربح	يسعى لتحقيق أرباح رأسمالية سريعة	يهدف إلى تحقيق أرباح إيرادية ومستمرة وللأجل الطويل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص ص 23-25.

[1] زياد رمضان، مرجع سابق، ص ص 14-15؛

الفرع الثالث: أنواع الاستثمار

توجد عدّة معايير لتصنيف الاستثمارات، أهمها : [1]

أولاً : التصنيف من حيث الجهة المالكة للاستثمار

1-**الاستثمارات العمومية** : هي استثمارات تقوم بها جهات تابعة للدولة (القطاع العام) لتلبية حاجات المصلحة العامة؛

2-**الاستثمارات الخاصة** : وهو استثمار يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص (القطاع الخاص)، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية بهدف تحقيق أرباح؛

3- الا**ستثمارات المختلطة** : وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والقطاع الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.[2]

ثانيًا : التصنيف الجغرافي للاستثمار

حسب هذا المعيار نميّز بين نوعين من الاستثمار: [3]

1- الاستثمار المحلي: تشمل مجالات الاستثمارات المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي مهما كان نوع أداة الاستثمار المستخدمة، حيث تعود ملكية رأس المال وكافة الأصول بالكامل للطرف المحلي

[1] طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 23-25؛

[2] حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،1992 ، ص 40؛

[3] محمد مطر، مرجع سابق، ص ص 76-77؛

مثل العقارات، الأوراق المالية، الذهب، والمشاريع التجارية...الخ؛

1-**الاستثمار الأجنبي** :ويعبّر عن جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الأجنبية من قبل الأفراد والمؤسسات إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛

ثالثًا: التصنيف النوعي للاستثمار

حسب طبيعة الاستثمار يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

1-**الاستثمار الحقيقي**: وستمثل في إنشاء أو حيازة الأصول الرأسمالية كالأراضي، المصانع والشركات الإنتاجية، السلع، الذهب ...، ويؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين رأس المال الثابت؛[1]

2-**الاستثمار المالي**: يسمى بالاستثمار في الأصول المالية ويعني توظيف الأموال في أصل من الأصول المالية كالأسهم، السندات، القبولات المصرفية وشهادات الإيداع وغيرها، وقد يكون هذا الاستثمار طويل أو قصير الأجل، فمن أمثلة الاستثمار المالي قصير الأجل نجد أذونات الخزينة، القبولات المصرفية وشهادات الإيداع، أما بالنسبة للاستثمار المالي طويل الأجل فيأخذ شكل الأسهم، السندات والتعهدات المكفولة. وهناك من يعتبر الاستثمار قصير الأجل على أنه استثمار نقدي كون مكوناته تدخل في عرض النقود أما الاستثمار طويل الأجل فيعتبرونه استثمار رأس مالي نظرًا لأن مكوناته تدخل في التكوين الرأسمالي.[2]

رابعًا: التصنيف حسب وظيفة الاستثمار

[1] عماد طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 52؛

[2] طاهر حردان، مرجع سابق، ص 15؛

ونجد في هذا السياق الاستثمارات المنتجة والاستثمارات غير المنتجة:[1]

1-**الاستثمارات المنتجة:** نسمي استثمارات منتجة في حالة ما إذا كانت القيمة المجمعة للسلع أو الخدمات المنتجة أكبر من تكلفة الاستثمار، وتشمل تلك الاستثمارات الموجهة إلى الأنشطة الإنتاجية التي تساهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاج المادي خارج قطاع الإسكان والمشروعات المنتجة للخدمات العامة، كما يزيد هذا النوع من الاستثمار في فرص التوظيف والتشغيل.

2-**الاستثمارات غير المنتجة:** نسمي استثمارات غير منتجة في حالة ما إذا كانت تكلفة الاستثمارات أكبر من المردودية ، والاستثمار غير المنتج هو اقتطاع من الإنتاج الجاري والذي لا يوجه للاستهلاك.

وبالتالي فإن الفرق بين الاستثمارات المنتجة والاستثمارات غير المنتجة هو أن الأولى تسمح بزيادة حقيقية واضحة في الإنتاج كالحصول على آلة جديدة في الورشة، في حين أن الاستثمارات غير المنتجة لها آثارها أقل سرعة على الإنتاج المادي، كنفقات التكوين وتحسين ظروف العمل.

الفرع الرابع: أهمية الاستثمار وأهدافه

أولاً: أهمية الاستثمار

يعدّ الاستثمار من بين المتغيرات الاقتصادية التي لها دور بارز في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، وسنحاول توضيح أهمية الاستثمار في النقاط التالية:[2]

[1] نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي – دراسة نظرية وقياسية 1970–2008–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص ص 8-9؛

[2] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، مرجع سابق ، ص 49؛

- يساهم الاستثمار في زيادة الدخل الوطني للبلد من خلال زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الدخل الفردي وتحسن مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع؛

- يعتبر الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للإنفاق والطلب الكلي؛

-يساهم الاستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع لما تقدمه المشاريع الاستثمارية من سلع وخدمات أساسية وكمالية للمواطنين، وبالتالي الحدّ من التبعية الاقتصادية ومنه توفير النقد الأجنبي ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛

- يساهم الاستثمار في زيادة الموارد المالية للدولة من خلال سداد الضرائب والرسوم المفروضة؛

-يساهم الاستثمار في تخفيض نسبة البطالة بإيجاد فرص عمل جديدة لكل فئات المجتمع ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف؛

-يساهم الاستثمار في تحقيق التطور التكنولوجي عن طريق إدخال تكنولوجيات جديدة ومتطورة في الإنتاج مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف؛

-يساهم الاستثمار في دعم البنى التحتية للدولة لما يتطلبه من إقامة جسور وشق طرقات وغيرها؛

ثانيًا: أهداف الاستثمار

من بين أهم أهداف الاستثمار نذكر: [1]

[1] دريد محمد أحمد، **الاستثمار (قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات)**، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2016، ص 12؛

– الهدف العام للاستثمار هو تحقيق الربح مهما كان نوع الاستثمار بحيث يحقق عوائد مستقرة ذات تدفقات غير متقطعة، وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية؛

– تكوين الثروة وتنميتها، ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الحالي على أمل تكوين ثروة مستقبلاً وتنميتها؛

– توفير السيولة لمواجهة مختلف حاجات المستثمر من متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الخاصة من جهة، ومتطلبات التنظيم الإداري للاستثمار من جهة أخرى؛

– المحافظة على قيمة الموجودات التي يمتلكها المستثمر، فيسعى للتنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار ومخاطره

الفرع الأول: أدوات الاستثمار

تعرّف أداة الاستثمار على أنها "الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء توظيف المبلغ الذي يستثمره"[1] وسنحاول ذكر أهمها في ما يلي:

أولاً: أدوات الاستثمار الحقيقي

1–العقارات: يعرف الاستثمار في خذا المجال إقبالاً كبيرًا من المستثمرين جعله يحتل المرتبة الثانية في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، ويكون الاستثمار في العقارات بطريقتين: إما الاستثمار المباشر من خلال حيازة

[1] مروان شموط، مرجع سابق، ص 135؛

العقار (الأراضي، المباني، وغيرها) أو باستثمار غير مباشر عن طريق شراء سهم أو سند عقاري بالاشتراك في إحدى البنوك أو المؤسسات العقارية، حيث يصبح المستثمر شريكًا في المحفظة المالية لهذه المؤسسة.

2-السلع: تعد السلع كإحدى أدوات الاستثمار، حيث تتميز بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة دفعت بعض الدول لإنشاء أسواق خاصة بها مثل: بورصة الذهب في لندن، القطن في نيويورك، البن في البرازيل وبورصة الشاي في سريلانكا...وغيرها، ويتم التعامل في هذه الأسواق من خلال عقود خاصة تسمى "التعهدات المستقبلية"، وهي عقد بين طرفين: منتج السلعة ووكيل أو سمسار أو شركة سمسرة تسمى بسماسرة المستقبليات، حيث ستعهد منتج السلعة بتسليم السمسار السلعة في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه يدفع عند الاستحقاق، ويحقق السمسار الربح من خلال اقتطاع عمولة عن كل صفقة ينفذها لزبائنه.[1]

3-المشاريع الاقتصادية: وهي من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي شيوعًا وانتشارًا، وتتنوع بين النشاطات الصناعية، الزراعية، التجارية والخدمية، ومن بين أهم ما يميز هذه الأداة الاستثمارية، نذكر:[2]

-توفر للمستثمر درجة معتبرة من الأمان بسبب انخفاض درجة المخاطرة المتعلقة بالخسائر الرأسمالية التي تصحب الاستثمار في الأصول الحقيقية ذات القيمة الذاتية مقارنة بغيرها؛

-يحقق هذا النوع من الاستثمار في الغالب عوائد مستمرة؛

-تمنح هذه الاستثمارات المستثمر ميزة الملاءمة إذ تطرح أمامه خيارات عديدة تتناسب مع ميولاته؛

-يمكن للمستثمر في هذا المجال أن يدير أصوله بنفسه كما يمكنه يفوض غيره بإدارتها لحسابه؛

---

[1] متيم ربيع هادي، محمد علي ابراهيم، **أساسيات أسواق مستقبليات السلع**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد22، ص14؛

[2] باشوش حميد، **الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001/2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص 23؛

-إلى جانب الدور الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية لها كذلك دور اجتماعي بارز في إشباع حاجيات أفراد المجتمع من خلال توفير السلع والخدمات؛

-تساهم المشاريع الاقتصادية في امتصاص البطالة من خلال إحداث مناصب شغل جديدة؛

-تتميز المشاريع الاقتصادية بانخفاض السيولة نوعًا ما كونها أصول ثابتة تشكل جزءًا من رأس مال المستثمر فهي غير قابلة للتسويق بسهولة في حالة ما أراد المستثمر ذلك.

ثانيًا: أدوات الاستثمار المالي

1-**أدوات سوق رأس المال**: وتعرف الاستثمارات في سوق رأس المال بأنها: "حصيلة امتلاك المستثمر (طبيعي أو معنوي) أدوات ملكية (الأسهم بأنواعها) وأدوات مديونية (السندات بأنواعها) لتحقيق عائد في ظل مخاطرة معينة"[1]، وبالتالي تصنف أدوات الاستثمار في سوق رأس المال إلى نوعين رئيسيين هما:

1-1.**أدوات الملكية (الأسهم)**: وتعتبر من بين أهم الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال، وتعرف على أنها: "صك يثبت لصاحبه الحق في حصة شائعة في ملكية صافي أصول شركة مساهمة أو توصية بالأسهم بحسب الأحوال، ويضمن الحق في الحصول على حصة من أرباح الشركة تتناسب مع ما يملكه من أسهم"[2].

ومن أهم خصائص الأسهم ما يلي:[3]

أ-**القابلية للتداول**: مما يجعل الأسهم ذات مرونة كبيرة في سوق الأوراق المالية يجعل بالإمكان التنازل عليها بطرق تجارية كالمناولة من يد ليد؛

---

[1] إرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي، **الاستثمار بالأوراق المالية (تحليل وإدارة)**، دار المسيرة، الأردن، 2004، ص20؛

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل التعامل في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص11؛

[3] محمود أمين زويل، **بورصة الأوراق المالية (موقعها من الأسواق، أحوالها ومستقبلها)**، دار وفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص48-49؛

ب-**مخزن للقيمة:** حيث تزيد قيمة السهم بزيادة نجاح المؤسسة المصدرة لها، زيادة على ما تدره من دخول سنوية لحاملها مع إمكانية استرجاع أمواله بأقل خسارة ممكنة؛

ج-**المسؤولية المحدودة للسهم:** تعتبر مسؤولية المساهم محدودة في شركة المساهمة بمقدار ما يملكه من أسهم؛

د-**تقادم حق المساهمة:** طالما أن الشركة قائمة فإن حق المساهم لا يتقادم بسبب عدم الاستعمال وإنما يبدأ التقادم بعد اليوم الأول الذي يتحول فيه حف المساهم من حق الملكية إلى حق الدين، أي عندما تنتهي شركة المساهمة بالتصفية؛

هـ-**الأسهم متساوية القيمة:** حيث يتم تقسيم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة، وبالتالي تتساوى حقوق والتزامات المساهمين في الشركة؛

و-**غير قابلة للتجزئة:** لا يمكن أن يشترك أكثر من مساهم في ملكية السهم، بل ينوب عنهم شخص واحد ليمثلهم أمام الشركة.

وتنقسم الأسهم إلى نوعين رئيسيين هما:

أ-**الأسهم العادية:** وهي "وثيقة مالية تصدر عن شركة مساهمة ما بقيمة اسمية ثابتة تتضمن حقوقًا وواجبات متساوية لمالكيها وتطرح على الجمهور عن طريق الاكتتاب العام في الأسواق الأولية، ويسمح لها بالتداول في الأسواق الثانوية"[1]

ب-**الأسهم الممتازة:** وتعتبر أوراق مالية هجينة مونها تتوسط الأسهم العادية والسندات، فهي تأخذ من السندات صفة الحصول على عائد ثابت يسمى بالتوزيعات، وتأخذ من الأسهم العادية صفة أنها حق ملكية

[1] هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء، الأردن، 2003، ص92؛

في الشركة وعدم الحق في المطالبة بالأرباح إلا عند تحقيقها وبعد أن يتقرر توزيعها[1]، إلا أن حامل السهم الممتاز له حق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة سنويًا أو في اقتسام أصول الشركة عند إفلاسها قبل حامل السهم العادي، غير أنه ليس له حقوق كحامل السهم العادي في التصويت والمشاركة في الإدارة.[2]

1-2. أدوات الدين (السندات):

يعرف السند على أنه "بمثابة عقد أو اتفاق بين الشركة والمستثمر بمقتضى هذا الاتفاق يقوم الطرف الثاني بإقراض الطرف الأول (الشركة) والتي تتعهد بدورها برد المبالغ والفوائد المتفق عليها في تواريخ محدّدة".[3]

كما يعرف السند بأنه: "عقد أو أداة دين طويلة الأجل، تصدره الشركات أو الحكومات، وطبقًا لهذا العقد يقبل المقترض (مصدر الدين) أن يدفع قيمة السند مع الفوائد المستحقة في تواريخ محدّدة لحامل السند، ويحمل السند قيمته الاسمية وتاريخ استحقاق معين ومعدل فائدة محدّد".[4]

مما سبق يمكن القول بأن السند هو عبارة عن صك مديونية طويل الأجل على الجهة المصدرة له سواءً كانت جهة حكومية أو خاصة والتي تتعهد بدفع قيمة السند وفائدة ثابتة محدّدة عليه في موعد استحقاق متفق عليه.

---

[1] محمد محمود عبد ربه، **طريقك إلى البورصة (مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية)**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص08؛

[2] دريد كامل آل شبيب، **الأسواق المالية والنقدية**، دار المسيرة، عمان الأردن، 2012، ص204؛

[3] عبد النافع عبد الله الزراري، غازي فرج، **الأسواق المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص160-161؛

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات الاستثمار في البورصة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010، ص95؛

1-2.أدوات السوق النقدية:

ب-**شهادات الإيداع:** وتعتبر من أدوات الدين التي تقوم البنوك التجارية بإصدارها وبيعها فيصبح لحاملها وديعة بنكية لا يمكنه سحبها عند الطلب وإنما لها أجل استحقاق محدّد يقل عن سنة، وتدفع عليها فوائد محددة وعلى فترات دورية وعند الاستحقاق يتم دفع قيمتها بالكامل، إلا أنه يمكن لحاملها بيعها قبل تاريخ استحقاقها مقابل تنازله عن جزء من العائد وبالتالي هي قابلة للتداول في السوق الثانوي. على أساس العائد أو الريع وليس على أساس الخصم كما هو الحال بالنسبة لمعظم الأدوات النقدية.[1]

ج-**الأوراق التجارية:** وتمثل أدوات دين قصيرة الأجل تصدرها مؤسسات مالية ذات مراكز ائتمانية قوية، وتعتبر من أقدم الأدوات النقدية قصيرة الأجل المتداولة في السوق الثانوي وهي ذات دخل ثابت وتصدر لحاملها على أساس الخصم مثل أذونات الخزينة لكن يكون العائد المتوقع أعلى أذونات الخزينة لأن درجة المخاطرة فيها أعلى نسبيًا.[2]

د-**القبولات المصرفية:** وهي أداة دين تصدر لبنك معين من طرف بنك عميل لدفع مبلغ محدد في تاريخ لاحق، فيقوم بنك العميل بالمصادقة على هذا الأمر المسحوب على عميله دليلاً على استعداده لدفع قيمته عند الاستحقاق إلى العميل نفسه أو إلى حامل القبول المصرفي مقابل عمولة، ويمكن تداول القبولات المصرفية بأقل من قيمتها الاسمية لجهة ثالثة ترغب في الاستثمار في هذه القبولات عن طريق بيعها في موعد استحقاقها بقيمتها الاسمية وتحصيل الفرق. [3]

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004، ص 148؛

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص ص 203-204؛

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 150-151؛

هـ-**أذونات الخزينة:** تعتبر من أهم الأدوات النقدية ، تصدرها الحكومة كأداة للتمويل قصير الأجل وتبيعها للمستثمرين الراغبين فيها، وتستحق عادة في مدّة تقل عن سنة، تتمتع بسيولة مرتفعة حيث يتم بيعها بسهولة مقابل الحصول على الأموال نقدا، وتتميز بإمكانية تداولها بقيم صغيرة مقارنة بأدوات النقدية الأخرى، كما أن العائد عليها يكون ضئيلاً كونه عائد خالي من المخاطرة لأنها صادرة عن جهة حكومية.[1]

أ-**العملات الأجنبية:** في مجال الاستثمار في العملات الأجنبية نجد على سبيل المثال سوق اليورو دولار، والذي اكتسب تسميته عندما فتحت بعض البنوك الأوروبية حسابات ودائع لأجل بالدولار، وعند حلول أجل استحقاقها تدفعها لأصحابها بالدولار كذلك، ثم قامت بإقراض تلك الودائع بالدولار أيضًا بمعدلات فائدة أعلى مما تدفعه على تلك الودائع، لذلك تم تسميتها بسوق اليورودولار.إلا أنه بعد تعميم هذه التجربة على بنوك تجارية أخرى في أنحاء العالم، أصبح اسم سوق اليورودولار اسم على غير مسمى، إذ أصبح يشير إلى معاملة تمت بعملة معينة خارج بلد تلك العملة، أي ودائع وقروض بعملة معينة لدى بنوك متواجدة خارج البلد الذي تستعمل فيه تلك العملة كوحدة نقد وطنية، واقترح البعض تسميتها بسوق العملة الأجنبية الأوروبية.[2]

الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار

تعرف مخاطر الاستثمار أنها عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار، بل تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر إضافة إلى العائد المتوقع، ويتم تقسيم المخاطر عادة إلى مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية:[3]

[1] مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 39-40؛

[2] محفوظ جبار، عمر عبده سامية، **أسواق رأس المال الدولية: الهياكل والأدوات**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جوان 2008، ص76؛

[3] طاهر حردان، مرجع سابق، ص ص 16-17؛

أولاً: **المخاطر النظامية**

وهي المخاطر التي توثر على الاقتصاد بشكل عام وتتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها والعوامل السياسية والطبيعية والاقتصادية العامة ...الخ، ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معيّن من الاستثمار وإنما تشمل جميع مجالات وقطاعات الاستثمار كالتضخم وتقلبات سعر الصرف وغيرها؛

ثانيًا: **المخاطر غير النظامية**

وهي المخاطر التي تؤثر على الاستثمار في قطاع معين دون القطاعات الأخرى مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية، ومن بين أهم هذه المخاطر نذكر :

1-**مخاطرة العمل** : وهي المخاطرة التي قد تنتج عن استثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل ولا تتحقق أهداف الاستثمار؛

2-**مخاطرة السوق** : وهي المخاطرة التي قد تنتج عن انخفاض في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق؛

3-**مخاطر السعر** : وهي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، أو المخاطر التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجل قصير؛

4-**مخاطرة قيمة النقود** : وهي المخاطرة التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود.

5-**المخاطر الاجتماعية أو التنظيمية** : وهي المخاطر الناتجة عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار (تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأميم والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج وغيرها).

المطلب الثالث: محددات الاستثمار

يتأثر حجم الاستثمار وفعاليته بمجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد، نحاول إيجاز أهمها في ما يلي:

الفرع الأول: سعر الفائدة

حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، وبما أن الكثير من المشاريع الاستثمارية تتحقق عن طريق الاقتراض فإن سعر الفائدة يعتبر محدّدًا أساسيًا لقرار الاستثمار ويؤثر عليه تأثيرًا عكسيًا، أي كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض مستوى الإنفاق الاستثماري بسبب ارتفاع التكاليف التي يدفعها المستثمر ممّا يجعل المشروع غير مربح والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة الذي يساهم في زيادة الأرباح ومن ثم زيادة حجم الإنفاق الاستثماري.[1]

الفرع الثاني: الكفاية الحديّة لرأس المال

وتعرف الكفاية الحديّة لرأس المال على أنها: "معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي الغلات المتوقعة مساوية لثمن الأصل (تكلفة الإحلال)"[2]، وأشار كينز إلى أنه كلما زادت الكفاية الحديّة لرأس المال عن سعر الفائدة زاد حجم الاستثمار كلما كانت الكفاية الحديّة لرأس المال أقل من سعر الفائدة انخفض

[1] دريد محمد أحمد، **الاستثمار (قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات)**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 30-31؛

[2] حسني علي خريوش وآخرون، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص22؛

حجم الاستثمار، فالعلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة هي علاقة عكسية في حال ثبات الكفاية الحدية لرأس المال، وطردية بين الاستثمار والكفاية الحديّة لرأس المال في حال ثبات سعر الفائدة.[1]

الفرع الثالث: الدخل القومي

يعتبر مستوى الدخل القومي من أهم العوامل المحدّدة للاستثمار ذلك أن زيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة في طلب المستهلكين على مختلف السلع والخدمات ممّا يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري من أجل التوسع في الإنتاج لمقابلة الزيادة في الطلب، وبالتالي فإن الارتفاع في مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الاستثمار ويحدث العكس في حالة انخفاض مستوى الدخل ينخفض الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري على المشاريع القائمة كما أن الدافع إلى إنشاء مشاريع استثمارية جديدة يكون ضعيفًا.[2]

الفرع الرابع: الأرباح

إن أي مستثمر يتصف بالرشادة الاقتصادية يقوم بدراسة العائد أولا قبل الانطلاق في مشاريعه الاستثمارية فإن كان العائد أقل أو يساوي الصفر فإنه يتجنب الاستثمار في هذا المشروع، أما إن كان العائد أكبر تمامًا من الصفر فله الخيار بين الانطلاق في الاستثمار أو المفاضلة بين هذا المشروع وغيره من حيث العائد[3]، وبالتالي تعتبر الأرباح المحققة من بين أهم العوامل التي تثير رغبة رجال الأعمال في التوسع في مشاريعهم الاستثمارية القائمة، كما تزيد من دافع إنشاء استثمارات جديدة، حيث زيادة الأرباح تؤدي إلى إمكانية

[1] سميح مسعود، **الموسوعة الاقتصادية**، ج1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص42؛

[2] دريد كامل آل شبيب، **الإدارة المالية**، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص17؛

[3] محمد بن الضيف، **مقوّمات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص34؛

التمويل الذاتي للمشاريع الاستثمارية عن طريق استثمار أرباحها المحتجزة كليًا أو جزئيًا مما يجعل من الأرباح مصدرًا هامًا للأموال القابلة للاستثمار.

الفرع الخامس: الضرائب

إن للسياسة الضريبية أثر مباشر على قرارات الاستثمار، فيمكن للسياسة الضريبية أن تشجع على زيادة الاستثمار أو على تخفيضها إذ أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الأرباح، كما أن توقع زيادتها في المستقبل يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والعكس بالعكس، لذلك نجد العديد من الدول تلجأ إلى استخدام السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمار كتخفيض الضرائب على الاستثمارات الجديدة أو الإعفاء الكلي منها.

إضافة إلى أن الضرائب المفروضة على دخول الأفراد لها نفس طبيعة التأثير على الاستثمار، فزيادة الضرائب تؤدي إلى تقليل الطلب الاستهلاكي للأفراد مما يسبب انخفاض العائد من الاستثمار.

الفرع السادس: التضخم

وهو الزيادة المستمرة في مستوى العام للأسعار ولمدة زمنية طويلة وبمعدل غير طبيعي، وهو من العوامل السلبية المؤثرة على الاستثمار، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد فينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار.

الفرع السابع: توقعات المستثمرين

إن أي قرار استثماري يبنى على الثقة في المستقبل ومدى الثقة في السياسات الاقتصادية المتبعة، فالمستثمر لا يُقبل على الاستثمار في مجال معيّن إلاّ إذا توقع تحقيق أرباح من هذا المشروع، بمعنى أنه إذا ساد شعور التفاؤل

لدى المستثمرين بشأن الظروف المحيطة بالاستثمار كالظروف السياسية والاقتصادية في الحاضر والمستقبل فهذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، والعكس في حالة التشاؤم.

الفرع الثامن: التطوّر العلمي والتكنولوجي

إن التطور العلمي والتكنولوجي يساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية أي تحقيق نفس الحجم من الناتج بنفقات أقل، أو تحقيق مستوى أعلى من الناتج بنفس مستوى النفقات، مما يدفع المستثمرين إلى إدخال تقنيات ووسائل تكنولوجية جديدة لتحديث استثماراتهم سعيًا للمحافظة على مراكزهم التنافسية وتعزيزها وتحقيق مستوى أعلى من الأرباح. [1]

الفرع التاسع: الظروف السياسية والاجتماعية

يتأثر قرار الاستثمار بدرجة المخاطر السياسية والاجتماعية للدولة، فإن بعض التغيرات وخاصة عند ظهور الاختناقات المنظمة كظروف الحصار الدولي أو الإقليمي أو عند نشوء صراعات سياسية أو عسكرية أو حدوث حالات من الاضطراب الاجتماعي والحروب الأهلية، كل ذلك يؤثر على الخطط الاستثمارية[2]، لذلك يتوجّب على المستثمر دراسة التغيرات السياسية في البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرار علاقاتها الخارجية التي تؤثر على الإنتاج وحجم الطلب ومدى الحفاظ على الأسواق الداخلية والخارجية.

المطلب الرابع: مصادر وأساليب تمويل المشاريع الاستثمارية

الفرع الأول: مفهوم التمويل

أولاً: تعريف التمويل

[1] طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاقتصاد**، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1998، ص 126؛

[2] هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009، ص ص 30-31؛

تعددّت تعريفات التمويل من المنظور الاقتصادي نذكر من بينها ما يلي:

يعرّف التمويل على أنّه "توفير الأموال من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك"[1]

وتم تعريفه كذلك على أنه "مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها"[2]

كما يعتبر التمويل بأنه "عبارة عن كافة الأنشطة والأعمال التي يترتب عليها الحصول على النقود واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في ظل القيمة النقدية المتاحة حاليًا للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه وكذا المخاطر المحيطة به واتجاه السوق المالي"[3]

ويعرّف البعض التمويل على أنه " التغطية المالية الكاملة للمشروع سواءً من الداخل أو من الخارج فهو عملية تزويد المؤسسة برؤوس الأموال التي هي بحاجة إليها لتغطية مصاريف دورتها الاستغلالية والاستثمارية ويتكون من مجموعة من الأسس التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومؤسسات الأعمال"[4]

[1] هيثم عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص23؛

[2] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية :مدخل اتخاذ القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص118؛

[3] عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص22؛

[4] فورد ستون بوجبن، **التمويل الإداري**، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1993، ص20؛

مما سبق نلاحظ أن النظرة الحديثة للتمويل لا تقتصر على اعتباره بأنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع وإنما تركز على اختيار أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين مجموعة من المصادر المتاحة من خلال دراسة العائد والتكلفة.

ثانيًا: أهمية التمويل

للتمويل أهمية كبيرة على مستوى سواء على مستوى الدولة أو المؤسسات سنحاول إيجازها في النقاط التالية:[1]

– تلجأ المؤسسات إلى قرار التمويل للمحافظة على السيولة وتجنب خطر الإفلاس والتصفية حيث يعتبر وسيلة سريعة لمواجهة الاحتياجات الجارية والخروج من حالة العجز المالي؛

– يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة لتجديد وتحسين رأس المال الثابت كالبنايات وتجديد المعدات والآلات؛

– يعمل التمويل على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمّدة داخل المؤسسة أو خارجها، كما يوفر احتياجات التشغيل ويرفع من الدخل بتوسيع المشاريع الحالية وإنشاء مشاريع أخرى جديدة، وبالتالي فإن قرار التمويل هو من أهم القرارات التي يجب أن تتخذه المؤسسة بعناية من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع واختيار أفضلها.

ثالثًا: أنواع التمويل

تختلف أنواع التمويل باختلاف الزاوية التي ينظر إليه من خلالها وتتمثل في التالي:

[1] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر، 1997، ص133؛

1-من حيث المدّة التي يستغرقها التمويل:

أ-تمويل قصير الأجل: يقصد به الأموال المتاحة للمؤسسة قصد تمويل الدورة الإنتاجية كتوفير المواد الأولية ودفع الأجور وتلبية مختلف الحاجات الموسمية أو الحاجات قصيرة الأجل، ويتعين تسديدها خلال فترة زمنية في الغالب لا تزيد عن سنة واحدة؛[1]

ب-تمويل متوسط الأجل: تكون مدّته ما بين سنتين إلى خمس سنوات، ويستخدم لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة كتغطية أصول ثابتة؛[2]

ج-تمويل طويل الأجل: ويعدّ أحد الأساليب الهامة التي تستخدم في تمويل الفرص الاستثمارية وينشأ من الطلب على حيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل ويوجه كذلك إلى المشاريع الإنتاجية التي تفوق مدّتها خمس سنوات؛[3]

ثانيًا: من حيث الغرض الذي يستخدم من أجله

وينقسم حسب هذا المعيار إلى: [4]

أ-تمويل الاستغلال: وهي الأموال المخصصة لسد الاحتياجات المتعلقة بالدورة الإنتاجية للمشروع كنفقات شراء المواد الخام، دفع أجور العمال وغيرها من النفقات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية؛

---

[1] منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص05؛

[2] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص294؛

[3] الطاهر لحرش، **تقنيات البنوك**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص76؛

[4] حسن أحمد توفيق، **التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996، ص388؛

ب–تمويل الاستثمار: وهي الأموال التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمؤسسة أي التي تترتب عليها طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الإنتاجية الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات ونفقات الصيانة.

ثالثًا: من حيث مصدر التمويل

-**تمويل داخلي:** وهو مجموعة الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج بمعنى أن مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة؛[1]

-**تمويل خارجي:** ويضم كافّة الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر خارجية كالبنوك والمؤسسات المالية المتخصصة، إضافة إلى الأوراق المالية التي تطرحها المؤسسة في السوق المالي بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات وأسهم)، وتنشأ حتمية اللجوء إلى التمويل الخارجي نتيجة قصور التمويل الداخلي، إذ أنه يكمله لتغطية المتطلبات المالية.[2]

الفرع الثاني: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية

يتطلب أي مشروع استثماري توفير الموارد المالية اللازمة التي تضمن سير دورتي الاستثمار والاستغلال، لذلك تلجأ المؤسسة إلى إيجاد المصدر المناسب لذلك وتكون أمام مصدرين أولهما داخلي ويسمى كذلك بالتمويل الذاتي ثم يليه المصدر الخارجي التي يتضمن القروض بكل أنواعها.

[1] قاش عبد الله، **بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية**، مجلة علوم إنسانية، العدد32، جانفي 2007؛

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص1689؛

أولاً: مصادر التمويل الداخلي

وتعرف كذلك بالتمويل الذاتي، حيث تقوم المؤسسة بتمويل نشاطاتها واستثماراتها دوت اللجوء إلى مصادر خارجية وإنما تقوم بإعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه، ويعرف التمويل الذاتي على أنه "تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ به كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية، أي تلك النتائج المستقبلية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع مكافأة رأس المال، لينتج عنها فائض نقدي محقّق بواسطة النشاط والمخصص لتمويل نمو مستقبلي"[1]، ويتضمن التمويل الذاتي كل من الأرباح غير الموزعة، أقساط الاهتلاك والمؤونات.

1-الأرباح غير الموزّعة (المحتجزة):

وهي الأرباح الصافية غير الموزّعة وتعتبر مصدر تمويلي هام يعمل على زيادة نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وتعرّف الأرباح المحتجزة على أنها "جزء معيّن من الأرباح تحتفظ به المؤسسة بعد تحديد النسبة التي ستوزعها على المساهمين، وكلما زادت الأرباح المحتجزة قلّ احتمال لجوء المؤسسة إلى الاعتماد على الاقتراض وفي نفس الوقت كلما زادت نسبة الأرباح الموزّعة على المساهمين انعكس ذلك إيجابيًا على السعر السوقي لأسهمها"[2].

وبالتالي فإن الأرباح المحتجزة هي أرباح صافية غير موزعة يتم وضعها تحت تصرف المؤسسة بهدف إعادة استثمارها فتحقق بذلك تمويلاً داخليًا ذاتيًا، والهدف الرئيسي من حجز الأرباح هو دعم المركز المالي للمؤسسة

[1] يوسف القريشي، بن ساسي إلياس، **التسيير المالي: الإدارة المالية . دروس وتطبيقات .**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 240؛

[2] عبيد علي حجازي، مرجع سابق، ص21؛

وتمويل توسعات مستقبلية على أن يكون العائد المتوقع من استثمار الأرباح المحتجزة مساويًا على الأقل العائد المتوقع من الفرص البديلة لاستثمارها في مجالات أخرى خارج المؤسسة.

وما يميز هذا المصدر أنه لا يحتاج إلى ضمانات للحصول عليه أو إلى وهن أصول المؤسسة، كما أن الحصول عليه لا يحتاج كذلك إلى إجراءات أو معاملات مع أطراف خارجية، إضافة إلى اتصافه بالمرونة من حيث الاستخدام ولا يمثل التزامًا يجب تسديده بعد مدّة زمنية معيّنة. إلاّ أن ما يؤخذ على الأرباح المحتجزة كمصدر تمويلي أنها أرباح متراكمة تحجز كل سنة وبالتالي فإن قيمتها السنوية منفردة قليلة لا يمكن استخدامها بشكل فعّال سنويًا، كما أن توفرها مرتبط بتحقيق أرباح وفيرة ولعدّة سنوات متتالية ، إضافة إلى أنه إذا ازدادت هذه الأرباح عن حدّ معيّن فإنه يصبح من الضروري رسملتها أي تحويلها إلى رأس مال وإصدار أسهم مجانية للمساهمين[1]، كما أن عدم خضوع الأرباح المحتجزة لأي نوع من الرقابة قد يؤدي إلى تجميد جزء من رأس المال وعدم الاستفادة منه أو تبديده.

2- أقساط الاهتلاك:

يعرّف الاهتلاك على أنه "انخفاض قيمة الاستثمارات نتيجة الاستخدام والتآكل والقدم...ويعتبر الاهتلاك أهم مصادر تمويل الاستثمارات والتثبيتات، فهو يسمح للمؤسسة بالحصول على استثمارات جديدة تعوّض الاستثمارات التي تم اهتلاكها بصورة كليّة ولم تعد صالحة للاستخدام"[2]، ويمثّل الاهتلاك دور رئيسي في التمويل الداخلي للمؤسسة يتمثل في إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة يهدف إلى إعادة تجديدها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز مبالغ سنوية تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي لها.

---

[1] رشاد العصّار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص100؛

[2] عبد الرحمان عطيّة، **المحاسبة العامّة وفق النظام المحاسبي الجديد**، دار اللنشر الجيطلي، الجزائر، 2009، ص126؛

3-المؤونات:

تعرّف المؤونات على أنها "أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل"[1]، فإذا حدث خطر أو نقص في قيمة عنصر معيّن فإن المخصص سوف يغطيه، أما في حالة عدم حدوثه فإن المخصص يدمج في حساب الاحتياطات بعد طرح نسبة الضريبة ويبقى تحت تصرف المؤسسة كمصدر للتمويل الذاتي، أما في حالة ما إذا كان الخطر لا يزال متوقعًا فإن المخصص سيبقى ويتم معالجته بالزيادة أو النقصان حسب حجم الخطر.

يعتبر التمويل الداخلي مصدر رئيسي وضروري لتغطية نشاطات واستثمارات المؤسسة كونه يجنبها من المبالغة في الاستدانة، إلاّ أنه مصدر غير كافي لتمويل التوسعات وفرص الاستثمار المتاحة أمام المؤسسة، مما يدفعها إلى البحث عن مصادر أخرى خارجية مكمّلة لتغطية احتياجاتها.

ثانيًا: مصادر التمويل الخارجية

من الصعب أن تعتمد المؤسسة بشكل كلّي على التمويل الداخلي لتمويل استثماراتها، فعادة ما يتجاوز حجم الاستثمارات خذا المصدر، هنا تظهر ضرورة اللجوء إلى مصادر أخرى خارجية مكمّلة للتمويل الداخلي نذكر أهمها فيما يلي:

[1] منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في التمويل**، ط4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص71؛

1-مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل:

1-1.الائتمان التجاري:

يعرّف الائتمان التجاري بأنّه: "ائتمان قصير الأجل يمنحه المورّد للمشتري عندما يقوم الأخير بشراء بضائع بغرض إعادة بيعها، أي أن الائتمان التجاري يمكّن الشركة من شراء وتدبير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتمّ سداد قيمة المشتريات في فترة لاحقة "[1]،

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيع بالتقسيط لا يندرج ضمن الائتمان التجاري لأن الهدف من الشراء هو الاستهلاك وليس إعادة البيع، كما أن بيع الأصول الثابتة بكمبيالات يندرج تحت الائتمان التجاري.[2]

ويسمح الائتمان التجاري للمؤسسة بالحصول على ما تحتاج إليه من بضائع ومواد أولية من موردها بصفة آنية مقابل وعد من المؤسسة بتسديد المستحقات في وفت لاحق، وهذا الوعد بالتسديد يمكن أن يكون في شكل حساب جاري مفتوح أو في شكل أوراق تجارية بأن تحرّر المؤسسة سند بأمر بمبلغ المشتريات لفائدة المورد أو بقبول كمبيالة يحسبها المورد على المؤسسة، وتتميز الأوراق التجارية بقابليتها للتداول ببيعها للغير أو بخصمها لدى البنوك وقبض المستحقات قبل موعد الاستحقاق.

[1] فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد، **الملخص الوجيز في الإدارة والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 60-61؛

[2] عبد الحليم كراجة، ربابعة علي، السكران ياسر وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم وتطبيقات)**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص73؛

1-2.الائتمان المصرفي:

الائتمان المصرفي هو "القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية والصناعية"[1]، وتلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من القروض لتمويل أنشطة الاستغلال، حيث يضع البنك مبلغ من المال تحت تصرّف المؤسسة لفترة زمنية معيّنة يتفق عليها الطرفين مقابل فائدة يحصل عليها البنك، على أن تقوم المؤسسة بسداد المبلغ المقترض خلال فترة زمنية تزيد عن سنة، وقد يكون الائتمان المصرفي مقابل تقديم ضمانات مادية مقابل الحصول عليه (قرض مصرفي مضمون)، أو يتم دون تقديم أي ضمانات (قرض مصرفي غير مضمون).[2]

2-مصادر التمويل خارجية متوسطة الأجل:

ويقصد بها تلك الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية أصول ثابتة أوتمويل مشاريع تحت التنفيذ، وتشمل بشكل عام ما يلي:

2-1.قروض متوسطة الأجل:

وهي عبارة هن "عقود رسمية مكتوبة بين المؤسسة الاقتصادية والبنك أو المؤسسة المالية يتم بموجبها الاتفاق على منح مبلغ من المال لقاء فائدة معيّنة تتراوح مدّتها بين سنة وسبع سنوات ويتم سدادها في الغالب على أقساط دورية"[3]، وعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معيّن أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى كتحديد سقف للمديونية و شروط على كيفية توزيع الأرباح[4] مما يعيق القدرة الإنتاجية للمؤسسة .

---

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سابق، ص 71؛

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل مؤسسات مالية**، دار جنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 219؛

[3] رضوان وليد العمار، **أساسيات في الإدارة المالية: مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل**، دار الميسرة، عمان ،الأردن، 1997، ص195؛

[4] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار الميسرة، عمان ،الأردن، 2007، ص218؛

2-2.التمويل بالاستئجار:

اتجهت بعض المؤسسات الاقتصادية في العصر الحديث إلى استئجار أصل معين واستغلاله في العمليات الإنتاجية والاستفادة من منافعه عوض شرائه بمبالغ مالية معتبرة، ففي هذه الحالة تدفع المؤسسة مبالغ أقل بكثير وتكون على شكل أقساط دورية، مما جعل هذا النوع من التمويل أقل تكلفة وأكثر عائد من الأنواع الأخرى للقروض.

ويعرّف التمويل بالاستئجار أنه "وسيلة مبتكرة تمكّن المؤسسة من الحصول على تمويل متوسط الأجل، وهو عبارة عن عقد يسمح للمؤسسة باستخدام أحد الأصول مقابل سداد دفعات دورية للمؤجر الذي يحتفظ بملكية الأصل"[1].

كما يعرّف كذلك بأنه "اتفاق بين طرفين يخوّل أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة للمؤجر وهو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر".[2]

ونميّز بين نوعين من التمويل التأجيري هما التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي:

أ-التأجير التشغيلي:

ويسمى كذلك بالتأجير الخدمي، وفي هذا النوع من التمويل التأجيري يكون المؤجر في العادة مسؤولاً عن

[1] صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية (دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011، ص207؛

[2] خوني رابح، حساني رقية، **واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص08؛

صيانة الأصل والتأمين عليه ويتحمل مخاطر الاهتلاك والتقادم، ويمكن للمستأجر إلغاء العقد قبل نهاية المدة المتفق عليها وإرجاع الأصل لمالكه، ليقوم هذا الأخير بإعادة تأجيره مرّة أخرى إلى مستأجر آخر.[1]

وما يميّز هذا النوع من التأجير أن عقد الإيجار لا يمتد لنهاية عمر الأصل وبالتالي فدفعات الإيجار لا تكفي لتغطية التكلفة الكلية للأصل، ولذلك تتم تغطيتها بشكل كلي عن طريق إعادة تأجيره لمرّات عديدة.[2]

ب–التأجير التمويلي:

يعرّف التأجير التمويلي على أنه "عبارة عن تقنية للتمويل تستعملها البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة، بحيث تحصل على موجودات منقولة أو عقارات لتأجيرها لمؤسسة أخرى وهذه الأخيرة بدورها تقوم بإعادة شرائها بقيمة متبقية عامةً تكون منخفضة عند انتهاء مدّة العقد، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى بثمن الإيجار"[3]، وعلى عكس التأجير التشغيلي فإن التأجير التمويلي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه، إضافة إلى أن ملكية العقد تنتقل إلى المستأجر في نهاية مدّة العقد بشراء المستأجر هذا الأصل على أساس قيمة متبقية محدّدة في العقد، ويتميّز التأجير التشغيلي بأن أقساط الإيجار تكون كافية لتغطية التكلفة الكلية للأصل المؤجّر وتنتقل الملكية للمستأجر، كما أنه لا يحتوي على بنود الإلغاء ولا يقدّم المؤجر خدمات الصيانة.[4]

---

[1] زغيب مليكة، **استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد07، فيفري 2005، ص212؛

[2] محسن أحمد الخضيري، **التمويل بدون نقود**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص109؛

[3] الحاج سعيد عمر، هواري معراج، **واقع التأجير التمويلي في الجزائر –العقبات والحلول– دراسة لعدد من شركات التأجير التمويلي في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد14، العدد01، 2021، ص599؛

[4] زغيب مليكة، مرجع سابق، ص121؛

ويأخذ التأجير التشغيلي ثلاثة أشكال نوضحها كما يلي:[1]

- **الاستئجار المباشر**: حيث تستأجر المؤسسة أصل جديد من المؤسسة المنتجة أو من بعض الوسطاء كالمؤسسات المتخصصة في عملية تأجير الأصل وذلك من خلال أقساط ميسرة.

- **البيع ثم الاستئجار**: حيث تقوم المؤسسة بيع أحد أصولها لطرف آخر وفي نفس الوقت يتم على استئجاره لفترة زمنية معينة وبشروط محدّدة.

- **الرفع الاستئجاري**: ويخصص هذا النوع لتمويل الأصول الثابتة مرتفعة القيمة ويتطلب ثلاث أطراف أساسية لإتمام عملية التمويل وهو لا يختلف عن الأنواع الأخرى للاستئجار من وجهة نظر المستأجر ولكن من وجهة نظر المؤجر يختلف لأن هذا الأخير يقوم بتمويل عملية شراء الأصل المؤجر من مصدرين هما الأموال الخاصة والقروض المصرفية طويلة الأجل المرهونة بضمان الأصل محل الاتفاق.

3-مصادر التمويل خارجية طويلة الأجل:

وهي الموارد المالية التي تفوق مدّة استحقاقها خمس سنوات، ويكون الهدف منها توفير الأموال اللازمة لتمويل التوسع في المشاريع وتحسينها، وتحصل عليها المؤسسة من أسواق رأس المال، وتشمل هذه المصادر كل من الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، السندات والقروض طويلة الأجل.

3-1.الأسهم العادية:

السهم هو "سند ملكية لحامله ويتمتع صاحبه لحق التصويت في الجمعية العامة وحق الإطلاع على دفاتر المؤسسة والمشاركة في الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول وتكون مسؤوليته محدودة حسب حصته من رأس

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص238؛

المال"[1]

ويعرّف السهم العادي بأنه "حصة في ملكية الوحدة الاقتصادية تخوّل صاحبها الحصول على الأرباح بعد تسوية الالتزامات تجاه الآخرين، كما يحق لحامل السهم العادي الاشتراك في إدارة الوحدة"[2] ، وباعتبار حامل السهم العادي مالكًا لجزء من المؤسسة فهو يتمتع بمجموعة من الحقوق أهمها:[3]

-حق التصويت على قرارات إدارة المؤسسة والرقابة على أنشطتها وأعمالها حسب نسبة مشاركة حامل السهم العادي في رأس مال المؤسسة؛

-الحق في الحصول على توزيعات الأرباح في حال تحقيق المؤسسة للربح واتخاذ القرار بتوزيعه لكن بعد حصول أصحاب الحقوق الأخرى على نصيبهم (الدائنون، حملة السندات وحملة الأسهم الممتازة)؛

-حق الأولوية في شراء الإصدارات الجديدة للمؤسسة قبل عرضها؛

-حق الحصول على حصة من صافي أصول المؤسسة عند التصفية.

وتعتبر الأسهم العادية الأسلوب الأكثر إتباعًا من قبل المؤسسات الاقتصادية خاصة عند بدء تكوينها لأن إصدار هذا النوع من الأسهم لا يحمّل المؤسسة أعباءً كثيرة كما هو الحال بالنسبة للأسهم الممتازة والسندات، كما أن السهم العادي لا يلزم المؤسسة بدفع عائد ثابت أو محدّد لحامله .

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص180؛

[2] عبد الحكيم هشام طلعت، حين أنور مصطفى، **تقييم الأسهم العادية باستخدام نموذج الخصم (نموذج جوردن) –دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد81، 2010، ص55؛

[3]Brigham Eugene &Gapenski Louis**, Financial Management : theory and practice**, 7thedition, The Dryden press, New York, 1994, P845 ;

3-2.الأسهم الممتازة:

ويمكن تعريف السهم الممتاز على أنه " أداة هجينة تجمع بين صفات السندات وصفات الأسهم العادية، فهو بذلك يمثّل التزامًا ثابتًا كما أنه يمثل حق من حقوق الملكية لأنه يمثل جزء من المشاركة في رأس المال، اكتسب هذا السهم صفة الممتاز كون له حق الأولوية قبل حملة الأسهم العادية على دخل المؤسسة وأصولها"[1]

وللأسهم الممتازة مجموعة من الخصائص تتمثل في ما يلي:[2]

- لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في الحصول على الأرباح قبل حملة الأسهم العادية؛

- يحصل حامل السهم الممتاز على أرباح ثابتة تمثل نسبة مئوية من القيمة الاسمية، يحصل عليها بعد أن تحقق المؤسسة أرباحًا وتتخذ القرار بتوزيعها، وعادة ما يحدّد حدّ أعلى للعائد الذي يحصل عليه حامل هذا السهم؛

- لحامل السهم الممتاز الأولوية في الحصول على نصيبه عند التصفية؛

- لا يتمتع حامل السهم الممتاز بحق التصويت في الجمعية العامة.

3-3.السندات:

يتم تعريف السند بأنه "عقد أو اتفاق بين الجهة المصدرة والمستثمر ويقتضي هذا الاتفاق بأن يقرض المستثمر للجهة المصدرة مبلغًا من المال لمدّة محدّدة وسعر فائدة معيّن، وهو قابل للتداول من خلال إمكانية بيعه"[3]، وبالتالي فإن السند يعتبر ورقة مالية قابلة للتداول تمثل دين طويل الأجل على الجهة المصدرة على أن تلتزم هذه الأخيرة بدفع المبلغ الأصلي للسند إضافة إلى فائدة سنوية محدّدة عند تاريخ الاستحقاق، وللسند

[1] خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص204؛

[2] علي محمد عباس، **الإدارة المالية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص279؛

[3] محمد سعيد عبد الهادي، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص85؛

قيمة سوقية قد تزيد أو تقل عن القيمة الاسمية حسب درجة المخاطرة التي يواجهها حاملها، فهي تعتمد على الوضعية المالية للمؤسسة وعلى الظروف الاقتصادية المحيطة ومستوى أسعار الفائدة في السوق، وباعتبار السند صك مديونية وليس صك ملكية، فلا يحق لحامله التدخل في إدارة الشركة وتصريف شؤونها، وله حق الأسبقية في حالة توزيع الأرباح أو حالة التصفية[1]. ومن بين العوامل التي تدفع المؤسسة إلى اختيار السندات كمصدر تمويلي نجد:[2]

-توفير سيولة سريعة للمؤسسة؛

- عدم إشراك حامل السند في إدارة المشروع كما لا يحق له الحصول على فوائد إضافية في حالة تحقيق المؤسسة لفائض من الأرباح؛

- تكلفة السندات محدّدة مسبقًا وهي أقل من تكلفة التمويل عن طريق الأسهم، وذلك لأن المخاطر التي يتعرض لها حامل السند أقل من المخاطر التي يتعرض لها حامل السهم؛

- توفير المرونة لإدارة المؤسسة فيما يتعلق بالهيكل المالي، وهذا من خلال اشتراط حق المؤسسة في استدعاء السندات للوفاء في حالة ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير، واستبدالها بسندات أخرى جديدة تحمل معدلات فائدة منخفضة نسبيًا، كما أن السندات القابلة للتحويل إلى أسهم أو ذات الحق في شراء هدد من أسهم المؤسسة تعطي المؤسسة مرونة في تعديل الهيكل المالي؛

- تعتبر الفوائد المدفوعة على السندات من صمن التكاليف التي تتحملها المؤسسة وبالتالي فهي تخصم من الوعاء الضريبي للربح.

[1] بقاش وليد، مرجع سابق، ص61؛

[2] محمد قاسم خصاونة، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الفكر، الأردن، 2001، ص152؛

وبشكل عام يمكن إيجاز أهم نقاط الاختلاف بين السندات والأسهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): أوجه الاختلاف بين السندات والأسهم

طبيعة المقارنة	السهم	السند
التعريف	جزء من رأسمال الشركة وحامله شريك فيه بقدر رأسماله	دين على الشركة وحامله دائن لها بقيمة السند
الضمانات	ليس ضروريًا رهن الموجودات في حالة إصدار السهم وبالذات في السهم العادي	أغلبيتها تتطلب رهن بعض العقارات أو الضمانات
دور حاملها في إدارة الشركة	لحامله الحق في الرقابة وإدارة الشركة عن طريق الجمعية العامة	ليس لحامله الحق في الإدارة
المصدرون	شركات المساهمة	الشركات، الحكومة والمؤسسات المالية المختصة
الأخطار	حامله لايسترد رأسماله إلاّ بالبيع في البورصة وعند تصفية الشركة	لا يتعرض لأخطار لأن حامله يسترد رأسماله في الموعد المحدّد للاستحقاق
الدخل الذي يوفر لحامله	ربح السهم متغير حسب نشاط الشركة وقد تكون هناك خسارة	ربح السند ثابت ولا يتأثر بالخسارة
الأولوية في التسديد	عند الخسارة أو التصفية يكون نصيب حامله الباقي بعد تسديد كافة الديون	يكون لحامله الأولوية في الحصول على مستحقاته عند وقوع الخسارة أو في حالة
أجل الاستحقاق	الأسهم ليس لها أجل استحقاق محدّد لأنها ترتبط بوجود الشركة المصدرة	السند له أجل معيّن يتوجب على الشركة المصدرة خلاله أن تسدد قيمته لحامله

المصدر: سيد حسن عبد الله، **الأسواق المالية والبورصات من المنظور الشرعي والقانوني**، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة والصناعة، دبي، يومي 15-17 ماي 2005، ص ص38-39.

3-4.قروض طويلة الأجل:

قد تحتاج المؤسسة إلى اللجوء إلى البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة للحصول على قروض طويلة الأجل من أجل تلبية الاحتياجات المالية للمشاريع التي تتطلب مدّة طويلة للتنفيذ، وتمثل هذه القروض التزامًا على المؤسسة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية تزيد عادة عن سبع سنوات وقد تصل إلى 20 سنة، وذلك حسب الشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، حيث يتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة السداد، فإما أن يكون دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق أو يتم تقسيمه إلى أقساط تدفع في تواريخ معيّنة، كما يتم تحديد الضمانات التي يطلبها المقرض.[1]

ومن أهم مميزات القروض طويلة الأجل ما يلي:[2]

-انخفاض تكلفة التمويل بالمقارنة مع تكلفة تمويل الأسهم بسبب الوفرات الضريبية التي يحققها القرض طويل الأجل، كما أن المقرض يتعرض لأخطار أقل نسبيًا عن تلك التي يتعرض لها حامل السهم؛

-تكلفة القرض طويل الأجل هي تكلفة ثابتة تتمثل في معدل الفائدة على القرض، فهي لا تزيد بزيادة الأرباح المحقّقة من طرف المؤسسة المقترضة؛

-لا يحق للمقرضين المشاركة في إدارة المؤسسة أو الرقابة على نشاطها أو التصويت في الجمعية العامة للمؤسسة المقترضة.

إلاّ أن ما يعاب على هذا النوع من التمويل أن القرض طويل الأجل لا يكون متاحًا للعديد من المؤسسات، فالمؤسسات الصغيرة تجد صعوبة في الحصول عليه، كما أنه قد ينص عقد الاقتراض على بعض

[1] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص218؛

[2] محمد الصيرفي، **تعلم كيف تحدّد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص ص17-18؛

الضمانات التي تفرض قيودًا على المؤسسة مثل تحديد سقف المديونية، حضر بيع أو شراء أصول معيّنة ومنع توزيع الأرباح أو تخفيض نسبتها.[1]

المبحث الثالث: مفهوم الاستثمار العمومي

يعتبر الاستثمار العمومي أداة أساسية تستخدمها الحكومات في تحقيق أهدافها في مختلف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على ماهية الاستثمار العمومي أهميته، أهدافه، والمشاكل والمعوقات التي تحول دون فعاليته.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار العمومي

يقصد بالاستثمارات العمومية "ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع"[2]

وهناك من يعرّف الاستثمارات العمومية على أنها عبارة عن "مشاريع تملكها الدولة ملكية تامة وتتولى إدارتها بصفة منفردة، تتسم العوائد لهذا النوع من الاستثمار بأنها متدنية وغالبًا ما تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق المنفعة العامة وبالتالي يمكن الحكم على نجاحها من خلال تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"[3]

---

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص556؛

[2] عبد الله الشيخ محمود الطاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض،المملكة العربية السعودية، 1984، ص14؛

[3] أنيسة عثماني، لامية بوحصان، **تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو**، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11و12 مارس2013، ص04؛

كما يعرّف الاستثمار العمومي بأنه "كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين"[1]

من التعاريف السابقة يمكن اعتبار الاستثمارات العمومية على أنها المشاريع الاستثمارية التي تعود ملكيتها للدولة والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق منفعة عامة لصالح جميع أفراد المجتمع بتوفير السلع والخدمات العامة، ويمكن للاستثمارات العمومية أن تندرج ضمن عدّة مجالات أهمها:[2]

أولاً: مجال البنى التحتية

الاستثمار العمومي في البنية التحتية هو المبالغ المالية العامة التي توجه نحو تشييد الطرق، الجسور، شبكات المياه، الكهرباء وشبكات الاتصال وغيرها.

ثانيًا: مجال تكوين رأس المال البشري

حيث توجه البالغ المالية العامة نحو إنجاز المعاهد ومراكز التكوين والمدارس والجامعات وغيرها، وذلك لإعداد وتكوين إطارات مستقبلية وتحسين مهارات العمال.

ثالثًا: مجال التطور التكنولوجي والبحث العلمي

وهي البالغ المالية العامة المخصصة للبحث العلمي بهدف ابتكار وسائل تكنولوجية جديدة.

[1] صوفان العيد، بوركوة عبد المالك، **تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000–2014**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد01، العدد01، جوان2017، ص52؛

[2] محمد يحوي، **فعالية الاستثمارات العمومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر 2001–2016**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، االمجلد11، العدد01، أفريل 2019، ص 32؛

ربعًا: مجال المصانع العمومية والتجهيزات

وتعرض هذا المجال لمجموعة من الانتقادات باعتباره صعب التحقيق، وهناك من يعتبر أن تحقيقه مستحيلاً، لذلك إذا تحدثنا عن الاستثمار العمومي فإننا نتناول المجالات الثلاثة الأولى.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الاستثمارات العمومية

الفرع الأول: خصائص الاستثمارات العمومية

تتميّز المشاريع الاستثمارية العمومية بمجموعة من الخصائص تميّزها عن القطاع الخاص وتجعل هذا الأخير يحجم عن الاستثمار في هذه المشاريع، نلخص أهم هذه الخصائص في النقاط التالية:[1]

أولاً: ضخامة الاستثمارات العمومية

يتطلب الاستثمار في المشاريع العمومية رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها تتولى الدولة توفيرها بالشكل الذي يحافظ على التوازنات العامة، وهذا ما يفوق طاقة القطاع الخاص ويمنعه من الاستثمارات في هذه المجالات؛

ثانيًا: صغر حجم العائد التجاري للاستثمارات العمومية

بصفة عامة تهدف المشاريع الاستثمارية العامة إلى تحقيق المنفعة العامة لجميع أفراد المجتمع بمختلف طبقاتهم الاجتماعية، في حين يهدف القطاع الخاص بالمقام الأول إلى تحقيق معدلات أرباح تتوافق مع توقعاتهم؛

[1] محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، **الإدارة العامة –المبادئ والتطبيق–**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص99-100؛

ثالثًا: الدور الرقابي للدولة

تتولى الدولة دور الرقابة على المشاريع الاستثمارية العمومية من خلال تحديد أسعار السلع والخدمات العامة بما يجعل هذه الأسعار مقبولة وتضمن استفادة جميع أفراد المجتمع منها، وهذا الأمر يحدّ من العوائد التي يطمح إلى تحقيقها القطاع الخاص؛

الفرع الثاني: أهمية الاستثمارات العمومية

للاستثمارات العمومية أهمية كبيرة في تحقيق المنفعة العامة للأفراد وذلك من خلال:[1]

-تحقيق الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للدولة؛

-توفير الخدمات العامة وتطويرها؛

-إنجاز المشاريع الكبرى التي تفوق طاقة القطاع الخاص؛

-تحريك العملية التنموية نحو مجالات أو قطاعات معيّنة وبالشكل الذي ترغب فيه الدولة؛

-المساهمة في التشغيل وإنشاء الثروة.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمارات العمومية ومعوقاتها

الفرع الأول: أهداف تبني سياسة الاستثمارات العمومية

تلجأ الحكومات إلى إنشاء مشاريع استثمارية عمومية لعدّة أهداف أو دوافع يمكن إيجازها في ما يلي:[1]

[1] محمد يحوي، مرجع سابق، ص ص32-33؛

أولاً: زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الفرد

سعيًا إلى تخفيض معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد تلجأ الحكومات إلى الاستثمار في مشاريع المنفعة العامة من شق الطرقات والسكك الحديدية، إنشاء نظم الري وشبكات الكهرباء والغاز، إنشاء المؤسسات التعليمية والمراكز الصحية وغيرها من الاستثمارات العمومية التي من شأنها رفع مستوى التشغيل وزيادة دخل الفرد، كما تساهم في تحسين مستويات التعليم والرعاية الصحية وتحقيق مستوى من الرفاهية، وهذا بدوره يشجع المواطن على زيادة فعاليته ومساهمته في العملية التنموية؛

ثانيًا: توجيه النشاط الاقتصادي

تلجأ الحكومات إلى الاستثمار العمومي كأحد الحلول الفعّالة في مواجهتها لمشاكل الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توجيه النشاط الاقتصادي وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي؛

ثالثًا: زيادة فرص ومعدلات الاستثمار

تساهم الاستثمارات العمومية في تحسين بيئة وشروط الاستثمار من خلال إنشاء البنى التحتية ومختلف الهياكل الأساسية التي تؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنفاق على المشاريع وبالتالي زيادة العوائد المتوقعة من الاستثمار، وهذا من شأنه تشجيع المستثمرين الخواص وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛

[1] محمد دهان، عمار بن مالك، **تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني عبر بوابة الإنفاق العام مقاربة تحليلية لبرامج الاستثمار العمومي في الجزائر للفترة 2001-2016**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول "رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية –أي فرض للنموذج الاقتصادي الجديد-"، جامعة قسنطينة، الجزائر، يومي 22-23 أكتوبر2017، ص10؛

رابعًا: زيادة القدرة التنافسية

تسمح الاستثمارات العمومية بإنشاء مناطق جاذبة للاستثمارات تتماشى مع متطلبات المنافسة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وزيادة القدرة التنافسية بين مختلف الاقتصاديات الجاذبة والمتنافسة على الاستثمار يرفع من مستوى التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي ويؤدي إلى التوسع في الإنتاج وزيادة القدرة على التصدير؛

خامسًا: تحقيق الأهداف التنموية المسطرة

تعتبر العديد من الدول الاستثمارات العمومية وسيلة أساسية في تحقيق السياسات التنموية من خلال محاربة الفقر والبطالة وتحسين المؤشرات التنموية وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل وتنمية المناطق المحرومة؛

سادسًا: ارتفاع مستوى التقدم الحضاري

حيث أن توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد بخطط مركزية يعتبر الأسلوب الأنجع في تحقيق التنمية المنشودة وبالمعدلات التي تمكّن الدول النامية من اللحاق بركب النمو والتقدم، ويعتبر الاهتمام بمشاريع الاستثمار العام والإنفاق عليها وترشيدها أحد الأساليب الإستراتيجية في ذلك.

الفرع الثاني: معوقات الاستثمارات العمومية

يواجه الاستثمار العمومي مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تعرقل سيره بالطريقة المخطط لها وتحول دون

تحقيق الأهداف المنشودة من تبني هذا النوع من الاستثمارات، نذكر أهم هذه المعوقات في ما يلي:[1]

أولاً: مشاكل التخطيط

تضع بعض الحكومات أهدافًا لا تجد لها قبولاً على أرض الواقع بسبب اهتمامها ورغبتها الملحّة في تطبيق خططها التنموية في ظل غياب تصور تنموي كلي يتناول رسم السياسات العريضة لكل قطاع اقتصادي وتحديد أولويات الاستثمارات العمومية وإهمال اعتبارات الكفاءة وترشيد الإنفاق في العديد من المشاريع الاستثمارية والانطلاق في خطط استثمارية كبيرة لاعتبارات غير اقتصادية؛

ثانيًا: البيروقراطية

إن اليد الثقيلة للبيروقراطية تضغط بشكل متزايد لإبطاء العملية الإنتاجية، وتكثيف الشكليات وخلق ولاءات فئوية جديدة (حزبية وعائلية) تشكل عبئًا على النشاط الاقتصادي العام للمؤسسات، كما تشكل البيروقراطية موضوع المضمون الاجتماعي للاستثمار العام باتجاهات تضليلية، حيث تضع نوعًا من المفارقة بين المضمون الاجتماعي وضرورة زيادة إنتاجية العمل، فتعتبر معيار الرفاهية هو الاستقطاعات المالية من موازنة الدولة في الوقت الذي ينبغي فيه أن يكون أساس معيار الرفاهية مرتبط بالنتائج الإيجابية للتغيرات الاقتصادية؛

ثالثًا: عدم موضوعية التكاليف

غالبًا ما تتحمّل معظم مشروعات الاستثمار العام إضافات واسعة في الأعباء غير الضرورية بسبب الهدر وسوء التسيير مما يجعل التكاليف الفعلية تفوق التكاليف اللازمة اجتماعيًا دون أي مبرر اقتصادي أو اجتماعي؛

[1] حميد باشوش، **الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2016/2015، ص35؛

رابعًا: الفجوة بين الأجور والتكاليف المعيشية

إن العناصر المؤثرة على التكاليف المعيشية تجعل عبئها يتجه بشكل تصاعدي سريع ، بينما تغيب الزيادة المقابلة في الأجور أو تكون هذه الزيادة لا تستجيب لما تتطلبه التكاليف المعيشية المرتفعة، وظلت المعايير المؤثرة في زيادة الأجور محصورة بالشهادات العلمية باعتبارها المحدّد الرئيسي للأجور بغض النظر عن تكاليف المعيشة؛

خامسًا: مشاكل الرقابة

غالبًا ما يعتمد قياس إنجازات المشاريع العامة بالحجم المستقطع من الاعتمادات المخصصة لها وليس على أساس ما تم إنجازه فعلاً من تلك المشاريع، وهذا أسلوب ابتدائي للرقابة لا يضمن استخدامًا أكفأ للوسائل التقنية والمالية المتاحة كما يفتح مجالاً واسعًا للهدر والتبذير مما يحدّ من فعالية الاستثمارات العمومية؛

سادسًا: مشاكل التمويل

يتعلق تمويل الاستثمارات العمومية في الدول النفطية بأسعار النفط غير المستقرّة في الأسواق العالمية، وفي الدول النامية يتم تمويل هذه الاستثمارات في أغلب الحالات من خلال الاقتراض.

المطلب الرابع: مصادر تمويل الاستثمارات العمومية

تعتمد الاستثمارات العمومية في تمويلها على نوعين من المصادر: مصادر داخلية بحسن استغلال الموارد المحلية وتوزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتفق مع حجم ونشاط كل قطاع وقدرته الاستيعابية، ومصادر خارجية وعي التدفقات الأجنبية.

الفرع الأول: المصادر الداخلية لتمويل الاستثمارات العمومية

ويعني التمويل الداخلي "كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية"؛[1]

كما يقصد بالتمويل المحلي (الداخلي) "جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي سواءً كانت مستغلة أو غير مستغلة أو مستغلة جزئيًا ونقصد بالموارد هنا الموارد الاقتصادية واشمل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية"[2]

ومنه فإن التمويل الداخلي يشمل كل الموارد النقدية والعينية التي يمكن الحصول عليها من المصادر الداخلية للاقتصاد، ويمكن إيجاز أهم هذه المصادر في النقاط التالية:

أولاً: الادخار العائلي

يتمثل الادخار العائلي في "الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة"؛[3]

ويشمل هذا القطاع العائلات، الجمعيات والتعاونيات الخيرية والتنظيمات الاجتماعية التي لا تهدف إلى الربح، ويأخذ هذا النوع من الادخار عدّة أشكال منها: الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمساكن والآلات والمعدات، المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية، الأصول السائلة أو الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية ، الأردن، 2001، ص22؛

[2] عرفات تقس الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان ، 1999، ص41؛

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 200، ص228؛

بالنسبة للدول المتقدمة يشكل القطاع العائلي مصدرًا رئيسيًا للادخار المحلي، بينما في الدول النامية فيرى البعض أنه لا يمثل مصدرًا أساسيًا بسبب انخفاض الدخل المتاح وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك حيث يخصص الجزء الأكبر من دخل الفرد للاستهلاك لأن تلبية الحاجات الأساسية تستحوذ على نسبة عالية من الدخل، إضافة إلى ضعف الوعي الادخاري لدى الأفراد في الدول النامية حيث يفضلون الاكتناز أو شراء الأراضي والعقارات والمضاربة بالعملات الأجنبية، وبالتالي فإن ضعف مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية يدفعها إلى البحث عن وسائل أخرى لتعبئة المدخرات ومحاولة تقييد الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الوعي الادخاري وتشجيع المدخرين من خلال زيادة معدلات الفائدة وإعفاء الفوائد من الضرائب أو تخفيضها على الأقل، وتطوير الأجهزة والمؤسسات المعنية بتعبئة هذه المدخرات.

ثانيًا: ادخار قطاع الأعمال

يقصد بقطاع الأعمال "كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرًا للادخارات"[1]، وتنقسم مدخرات هذا القطاع إلى نوعين، هما:

1-مدخرات قطاع الأعمال الخاص: يحسب الدخل الصافي لهذا القطاع بالفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع وبين مجموع نفقاته، وتتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزّعة التي تحتجزها الشركات المساهمة دون غيرها من الشركات الأخرى، وكلما زادت أباح هذا القطاع كلما زادت مدخراته، وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص من أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة، على عكس الدول النامية التي لا تلعب فيها مدخرات القطاع الخاص دورًا هامًا في تمويل المشاريع الاستثمارية.

[1] عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص43؛

2-مدخرات القطاع العام: إن الدخل الصافي لقطاع الأعمال العام بحسب بنفس الطريقة لقطاع الأعمال الخاص بالفرق بين تكاليف الإنتاج وثمن المبيعات السلعية والخدمية، غير أن صافي الأرباح يرجع إلى الدولة[1]، وعليه فإنه من الضروري أن يكون العمل على زيادة حجم مدخرات هذا القطاع من بين أولويات السياسة الاقتصادية لأي دولة نظرًا لما يحققه من تخفيف العبء على الميزانية العامة لزيادة إيراداتها ومنه زيادة الادخار الحكومي الذي يوجه نحو تمويل المزيد من المشاريع الاستثمارية دون الإخلال بجانب الأهداف الاجتماعية. ويمكن كذلك زيادة مدخرات قطاع الأعمال العام من خلال العمل على رفع الإنتاجية ومحاربة الهدر والإسراف.

وما يلاحظ في الدول النامية أن هذه المدخرات تعاني من تضاؤل حجمها بسبب انخفاض إنتاجية الاستثمارات العامة التي سطّرت لها أهداف اجتماعية بحتة جعلتها تعاني من عجز مستمر مما دفع الدول النامية إلى محاولة التخلي عن هذا القطاع والاعتماد على القطاع الخاص.

ثالثًا: الادخار الحكومي

يقصد بالادخار الحكومي الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، بمعنى آخر فإن الادخار الحكومي هو الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي وينشأ هذا الفائض إذا زادت الإيرادات الحكومية عن نفقاتها الجارية، ويعتبر من بين أهم مصادر تمويل العملية التنموية.

وتتمثل الإيرادات العامة للدولة في جميع الموارد المالية التي تحققها السلطات العامة من مصادر مختلفة أهمها حصيلة الضرائب، القروض، الإصدار النقدي الجديد، بالإضافة إلى الهبات والمساعدات، أما النفقات العامة

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2007 ، ص238؛

فتتمثل في كل ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة في مجالات الأمن والدفاع، التعليم ،الصحة ومشاريع المنافع العامة الأخرى.[1]

وبالتالي فإن زيادة الادخار الحكومي تتطلب زيادة الإيرادات العامة من جهة وتخفيض النفقات العامة من جهة أخرى، ويتعلق حجم الإيرادات العامة بحجم الاستثمارات القائمة ودورها في النشاط الاقتصادي ومدى كفاءتها الإنتاجية إضافة إلى مدى كفاءة النظام الضريبي القائم، أما النفقات العامة فيمكن تخفيضها عن طريق ترشيد النفقات الاستهلاكية والحد من التبذير والإسراف والهدر للموارد المتاحة، والتخلص من العمالة الزائدة والتخفيض التدريجي لاعتمادات الدعم وما ينجم عنها من زيادة في معدلات الاستهلاك.

تعاني معظم الدول النامية من ضعف معدل الادخار الحكومي نتيجة ضعف أداء القطاع الحكومي في هذه الدول إضافة إلى انخفاض الإيرادات الضريبية الناجمة عن ضعف معدل الاستقطاب الضريبي العام، ويرجع ذلك للأسباب التالية:[2]

-عدم تناسب أهمية الضرائب مع أهمية القطاعات الاقتصادية، حيث تشكل الزراعة في كثير من الدول النامية جزءًا مهمًا من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإن حصيلة الضريبة الزراعية ضعيفة، فإما أن هذا القطاع معفى من الضرائب ويتلقى الدعم والتشجيع الحكومي سعيًا لتحقيق الأمن الغذائي، أو أن هناك صعوبة في إخضاعه للضرائب لعدم اعتماد دفاتر نظامية حول المدخلات والمخرجات ودخول عملية الاستهلاك الذاتي ضمن عملية الإنتاج؛

[1] حمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي ،مرجع سابق، ص255؛

[2]علي سايح جبور، علي عزوز، **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 14، العدد19، 2018، ص254؛

-عدم التوازن في النظم الضريبية المطبقة، حيث تتصف النظم الضريبية في الدول النامية بعدم التوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، حيث امثل الضرائب غير المباشرة حوالي 60% إلى 70% من مجموع إيرادات ضرائب الدولة، وذلك بسبب ضعف الإدارة المالية التي تفضل الضرائب غير المباشرة لسهولة تحصيلها ولا تثير في تنظيمها مشكلات معقدة، كما أن انخفاض مستوى دخل الفرد واتساع احتمالات التهرب الضريبي يجعل الاعتماد على ضرائب الاستهلاك ضرورة حتمية لتحصيل إيرادات الدول النامية، كما أن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية لاستيراد حجم كبير من السلع الاستهلاكية والوسيطة، وبالتالي نجد الضرائب الجمركية وخاصة على الواردات تحتل مركز هام في هيكل النظام الضريبي لهذه الدول؛

-ضرائب مقتبسة من تشريعات أخرى، حيث تجد أن التشريعات الضريبية المعمول بها في أغلب البلدان النامية ما هي إلا تقليد للتشريعات الضريبية المطبقة في الدول المتقدمة رغم اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن النظام الضريبي هو نسيج لوحدة لا ينبغي أن ينقل أو يقلد أو يكرر؛

-تسابق العديد من الدول النامية في منح إعفاءات ضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية بحاجتها لمصادر تمويل عملية التنمية؛

-اتساع نطاق الاقتصاد المعيشي في هذه الدول وانتشار ظاهرة الاستهلاك المباشر؛

-العجز في الإدارة الضريبية، وذلك راجع لنقص الأطر والأجهزة المؤهلة أي نقص الإمكانات.

لذا يتعين على هذه الدول العمل على زيادة نسبة الضرائب إلى الدخل الوطني عن طريق تحقيق سياسة ضريبية تهدف إلى رفع كفاءة الجهاز الضريبي وتوسيع الأوعية الضريبية والحد من ظاهرة التهرب الضريبي لتعبئة فائض اقتصادي معتبر وتوجيهه لأغراض التنمية.

رابعًا: التمويل التضخمي

يعرّف التمويل التضخمي بأنه: "وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي، وذلك عن طريق خلق النقود أو ائتمان بسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية في ميزانية الحكومة"؛[1]

كما يعرّف على أنه: "تلك السياسة التي تعمد الحكومة من خلالها إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة أي التوسع في الإنفاق العام يموّل عن طريق التوسع في الإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي"؛[2]

وسمّي بالتمويل التضخمي كون أنه يؤدي إلى زيادة عرض النقود بما لا يتناسب مع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يرفع من المستوى العام للأسعار، بتعبير آخر إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ترتفع أسعارها، وارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى من ارتفاع المداخيل النقدية ينجم عليه انخفاض في المداخيل الحقيقية للأفراد، يعني إجبار الفرد على تقليص استهلاكه وتكوين ادخار حقيقي يستخدم في تمويل عملية التنمية (أي انتقال الثروة من المستهلك إلى المنتج) .

ويختلف مضمون التمويل التضخمي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، حيث يأخذ مفهوم التمويل التضخمي في الدول المتقدمة أشكالاً عدّة منها:[3]

---

[1] عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، **أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، 2015، ص152؛

[2] عناية غازي، **تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي**، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1991، ص17؛

[3] منال العرباوي، علاء الدين قادري، **أثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية (اقتصاد السودان نموذجًا: دراسة قياسية 1997–2016)**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد03، العدد01، مارس 2019، ص13؛

-توسع الحكومة في حجم مدفوعاتها التحويلية بأن تزيد من منح الإعانات النقدية والعينية للأفراد وأن تقوم بالتعجيل بسداد جانب من قروضها كوسيلة لمد المجتمع بقوة شرائية إضافية وقد تكون هذه الإعانات التي تمنحها الحكومة في شكل نقود دون أن يكون هناك قيد بالنسبة لطريقة التصرف فيها؛

-توسع الحكومة في إنفاقها على بعض مرافق الخدمات وكذا بعض المشاريع العامة التي يمكن تنفيذها بسرعة ومرونة كافيتين؛

-تخفيض إيرادات الضرائب كذلك قد يكون وسيلة لمد المجتمع بقوة شرائية إضافية باعتبار أن تكييف مستوى إيرادات الضرائب بفضل سياسة تكييف مستويات الإنفاق الحكومي كوسيلة مالية لتحقيق الاستقرار في مستوى الإنفاق النقدي الكلي للمجتمع؛

-التوسع في الائتمان المصرفي للتأثير في كمية العرض النقدي وسعر الفائدة وحجم الاستثمار الخاص وبالتالي عن طريق شراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة، أم عن طريق خفض نسب الاحتياطات إلى الودائع وأسعار إعادة الخصم وعن طريق استخدام وسائل الرقابة الكيفية، كما قد تأخذ شكل إتباع سياسة مؤداها الحيلولة دون انخفاض مستوى الأجور.

ولقد أثار التمويل التضخمي الكثير من الجدل لدى الاقتصاديين حيث أيّد البعض على استخدامه كأداة تمويلية لتشجيع النمو في حين عارض البعض الآخر استخدام هذه الأداة ولكل رأي مبرراته كالتالي:

1-الاتجاهات المؤيّدة للتمويل التضخمي:

يرى مؤيدوا التمويل التضخمي بأنه وسيلة فعّالة يمكن أن تلجأ إليها الدول لتمويل عملياتها التنموية باعتباره أداة من أدوات تمويل الاستثمارات في هذه الدول مما ينعكس بالإيجاب على معدلات نمو اقتصاداتها

وذلك استنادًا إلى ما يلي:[1]

-يمكن أن يكون للتضخم دورًا هامًا في تحفيز المستثمرين على التوسع في استثماراتهم، كما يساهم في إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات وذلك بسحب هذه العناصر من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة ذات الإمكانيات الهائلة، ويشير البعض إلى أن بعض التضخم (بمعدل معتدل) يعتبر حتمي في الدول التي تسعى إلى تحقيق نمو سريع في متوسط دخلها لأنه يؤدي إلى إعادة توزيع وتوجيه عناصر الإنتاج من قطاع إلى آخر ويؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتقليص الاستهلاك؛

-تتميز اقتصاديات الدول النامية بخاصية الاكتناز، حيث تمثل مكتنزات الأفراد نسبة كبيرة من الدخل الوطني والإصدار النقدي الجديد يجعل كمية النقود الجديدة تعادل ما يكتنزه الأفراد من أموال هذا من شأنه تخفيف الضغوط التضخمية؛

-يكفل التمويل بالتضخم الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية خاصة في مجال القطاع الزراعي، لأن الإنفاق الاستثماري المموّل بنقود جديدة يضمن تشغيل موارد جديدة؛

-ظاهرة الوهم النقدي، أي توهم العمّال بارتفاع مستوى المعيشة بسبب زيادة الدخل النقدي الناتج من زيادة الأجور لمواجهة الزيادة في ارتفاع الأسعار ومحاولة المحافظة ولو نسبيًا على المستوى المعيشي؛

-إن الارتفاع في مستوى الأسعار الناتج عن استخدام التمويل التضخمي يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك والتوجه الإجباري إلى الادخار وبالتالي تحويله إلى قطاع الأعمال، بمعنى أن التضخم له دور في إعادة توزيع الدخول الحقيقية من قطاعات الاقتصاد الوطني والتي يكون فيها الميل الحدي للادخار منخفض إلى القطاعات الأخرى التي يكون فيها الميل مرتفعًا؛

[1]عمار زيتون، **التمويل التضخمي وأهميته في الدول النامية**، مجلة الإحياء، المجلد 07، العدد01، 01 ديسمبر2005، ص ص382-384؛

-يعمل التضخم على استيراد رأس المال الأجنبي استنادًا إلى ما يسمى بالتحركات الدولية في النظرية الكلاسيكية، فالتضخم يؤدي إلى استيراد المال من الخارج بسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع الأرباح مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي دخول رؤوس الأموال من الخارج.

2-الاتجاهات المعارضة للتمويل التضخمي:

هناك اتجاه معارض للتضخم كمصدر تمويلي حيث يرون أنه من الضروري ضمان الاستقرار النقدي عند تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن اللجوء إلى التضخم لتمويل عملية التنمية يعتبر مخلاً بمبادئ التحليل الاقتصادي العادي، وتترتب عليه العديد من الآثار السلبية، وحججهم في ذلك تتمثل في الآتي: [1]

-تعتمد حجج مؤيدي التمويل التضخمي على افتراضات غير واقعية ونظرتهم إلى مشكلة التخلف والتنمية في البلدان النامية هي نظرة سطحية، فاعتبارهم أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة تشغيل الموارد العاطلة لا مجال له من الصحة، لأنه في الأصل لا توجد موارد عاطلة ولا أجهزة إنتاجية مرنة وعاطلة في الدول النامية؛

-بالنسبة لمعدل الاكتناز فهو معدل يصعب تحديده وبالتالي يصعب تحديد معدل الزيادة في الكتلة النقدية الذي يقابل معدل الاكتناز، كما أنه في حالة ما قام بعض المكتنزين بزيادة معدل إنفاقهم أو التخلي عن الاكتناز لسبب أو لآخر فإن ذلك قد يخلّف آثار سلبية وخيمة؛

-إن ظاهرة الوهم النقدي هي ظاهرة مؤقتة يتأثر بها العمال في فترة زمنية قصيرة، وسرعان ما يدركون أن الأسعار ترتفع بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الدخول مما يدفعهم إلى المطالبة برفع أجورهم وقد يستدعي تمويل ذلك بإصدار نقدي جديد يؤدي إلى مضاعفات يصعب التحكم بها؛

[1] بن جميل هناء، **التمويل التضخمي كوسيلة لضبط عجز الموازنة العامة مع الإشارة لتجربة الجزائر**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية، المجلد 01، العدد01، ماي2018، ص05؛

-لا يمكن اعتبار التمويل التضخمي محفزًا للاستثمار لأنه ليس هناك ما يضمن أن توجه الأموال إلى الاستثمار ولا أن تؤدي زيادة الأرباح إلى تشجيع الادخار، فقد توجه إلى مجالات إلى مجالات أخرى كالاستهلاك أو المضاربة خاصة في ظل ضعف هيكل اقتصاديات الدول النامية وعدم كفاءتها في توجيه الاستثمار وضعف أسواقها النقدية والمالية؛

-يرى معارضوا سياسة التمويل التضخمي أن هذا المصدر له آثار سلبية وخيمة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فهو يؤدي إلى تخفيض الادخار الاختياري (ادخار العائلات وقطاع الأعمال) وانحراف الاستثمار واختلال التوازن المالي الخارجي وغيرها؛

-أن جذب رؤوس الأموال الأجنبية يتطلب زيادة الطلب على السلع والخدمات وليس تغيير المستويات النسبية للأسعار كما تفترض الحركات الدولية لرأس المال، ومنه فإن التضخم يعتبر أداة لعدم استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وبصفة عامة ورغم أن المبررات المقدّمة في تأييد التمويل التضخمي غير مقنعة إلاّ أنه يمكن للدول النامية أن تستفيد من هذا المصدر في تمويل التنمية خاصة في ظل عدم كفاية الموارد المحلية الأخرى، لكن في الحدود التي يمكن التحكم في آثاره من خلال رفع إنتاج مشروعاتها من سلع وخدمات مما يمنع استمرار ارتفاع معدلات الأسعار وذلك بتوجيه وتحقيق رقابة سعرية وإتباع سياسة مالية تهدف إلى محاربة التضخم من خلال إعادة النظر في أنماط الإنفاق الحكومي وتشجيع الادخار.

خامسًا: الادخارات الجماعية

وهي ادخارات تقتطع بطريقة إجبارية من دخول بعض الجماعات طبقًا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية باختلاف أنواعها وهي خاصة بالعمال في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة

وبالوحدات الاقتصادية التابعة للدولة، ويحصل الأفراد المساهمين في هذه الدخول على مزايا مباشرة كالخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات، ويلقى هذا النوع من الادخارات أكثر قبولاً من قبل الأفراد والهيئات لأنه زيادة إلى مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية فهو يساهم كذلك في استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد من خلال تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم.[1]

الفرع الثاني: المصادر الخارجية لتمويل الاستثمارات العمومية

رغم أن المصادر الداخلية تعتبر المصادر الأساسية في تمويل التنمية الاقتصادية لأي دولة نظرًا لدورها في تخفيض الاستهلاك العام وترشيده وتكوين الفائض الرأسمالي دون الحاجة إلى التبعية للخارج، إلاّ أن انخفاض معدلات الادخار المحلي وعدم كفاية المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية في الدول النامية يدفعها إلى الاستعانة بمصادر تمويلية خارجية لسد القصور الحاصل في التمويل الداخلي. ومن بين أهم المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية نذكر ما يلي:

أولاً: القروض الخارجية (الأجنبية):

تعرّف القروض الخارجية على أنها: "القروض التي تعقدها الدولة مع الأسواق الخارجية وتتمثل في القروض الممنوحة من الحكومات الأجنبية والهيئات الخاصة، أو من الهيئات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يأتي في مقدمة المنظمات الدولية التي تساهم في تمويل عمليات التنمية"[2]

وتعرّف كذلك بأنها: "القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في خارج البلاد أو من حكومات أجنبية وتلجأ الدول إلى مثل هذه القروض عندما تكون بحاجة إلى رؤوس أموال وعدم كفاية

[1] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص47،48؛

[2] شهاب مجدي محمود، **الاقتصاد المالي**، مطبعة الدار الجامعية ، بيروت، 1998، ص245؛

الإيرادات الداخلية وعدم كفاية المدخرات الوطنية، كذلك تلجأ للقروض الخارجية عند حاجة الدولة إلى عملات أجنبية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات أو لدعم نقدها الوطني وحمايته من تدني قيمته، أو من أجل الحصول على ما يلزمها من سلع إنتاجية وسلع استهلاكية ضرورية لتلبية حاجة السوق الداخلية"[1]

وتلجأ الدول إلى الاقتراض من العالم الخارجي لسد فجوتين، فجوة الموارد المحلية وهي الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات المحلية المتاحة، أي بين معدل الاستثمار المراد تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة، أما الفجوة الثانية فتسمى بفجوة التجارة الخارجية، وهي الفجوة بين إيرادات الدولة وحصيلة النقد الأجنبي الناتج عن صادراتها أي العجز في الميزان التجاري الذي لابد وأن يمول عن طريق تمويل خارجي إضافي[2]، ورغم أن القروض الخارجية تمثل إضافة حقيقية في موارد الدول النامية إلاّ أنها لا تخلوا من المشاكل خاصة فيما يتعلق بالأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي والمتمثلة في الأقساط المدفوعة للجهة الدائنة وهي مدفوعات أصل الدين ومدفوعات الفوائد على القرض بحيث تقع هذه الأعباء على مواردها المحلية التي تحولها إلى الخارج خاصة إذا ما وجهت هذه القروض إلى مجال الاستهلاك أو إلى استثمارات ذات كفاءة إنتاجية منخفضة مما سيلحق أضرارًا باقتصاديات هذه الدول كارتفاع حجم المديونية الخارجية بشكل يهدد سياسات واستقلال هذه الدول ويضعف توجهاتها التنموية وتردي أوضاعها المعيشية.[3]

[1] خالد الخطيب، شامية شحادة، أحمد زهير، **أسس المالية العامة**، ط1، دار وائل للنشر ، الأردن، 2007، ص ص239-240؛

[2] فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص39؛

[3] رمزي زكي، **الديون والتنمية**، دار المستقبل العربي، مصر، 1985، ص23؛

ولتجنب الآثار السلبية للقروض الخارجية لابد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي بتحديد معايير دقيقة وواضحة فيما يتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية، بطريقة استخدامها وتوجيهها على النحو الذي يكفل التخفيف من أعباء المديونية الخارجية ويسمح بزيادة فعاليتها في التنمية الاقتصادية، كما يجب على الدولة المدينة أن ترفع من قدرتها على السداد مع الاستمرار في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تقليل وترشيد الاستهلاك المحلي ومراقبته خاصة فيما يتعلق بالسلع والخدمات الكمالية، ومحاولة رفع الإنتاجية العامة في الاقتصاد واقتطاع النسب الضرورية من الإنتاجية المضافة عن طريق سياسة الضرائب والأسعار وتوجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة التي تساهم في دعم الصادرات والحد من الواردات.

ثانيًا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"[1]؛

كما تعرّفه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنه:" ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار)، حيث مصطلح المصلحة الدائمة يستلزم ضرورة وجود علاقة طويلة المدى وينبغي على المستثمر المقيم امتلاك على الأقل 10% من حقوق التصويت في مؤسسة مقيمة في بلد آخر"[2]؛

[1]Raymond Bertrand, **Economie Financière International**, Edition PUF, Paris,1997,p 91 ;

[2]OECD, Banchmark, **Definition of foreign direct investment**, 4thedition, Paris,2008,p 48 ;

تعرّفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه:" مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار، أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار".[1]

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً من أشكال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وهو بمثابة بديل للقروض الأجنبية لتمويل الاستثمارات، ففي الوقت الذي تنطوي فيه القروض الأجنبية على معدلات فائدة بالعملة الأجنبية التي يتم تعديلها من فترة إلى أخرى، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن امتلاك الأجانب لمصانع وموجودات أخرى يصعب تحريكها، مما يجعله أكثر استقرارًا من أشكال التدفقات الأخرى[2]، ومن أهم المكاسب التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:[3]

-توفير مصدر متجدد وبشروط جيّدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل المشاريع التنموية؛

[1] سعد محمد الكواز، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، بومي 14-15 نوفمبر2005، ص337؛

[2] حازم بدر الخطيب، **أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة(حالة دراسية في الأردن)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 03، العدد04، 05جوان2006، ص96 ،

[3] أنظر:

- عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالكلية ، 2013، ص367؛

- جميلة الجوزي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية –الدول العربية نموذجًا–**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد12، العدد01، جانفي2018، ص ص143-144؛

-الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصفة مؤقتة على سعر الصرف الحقيقي وذلك من خلال زيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني كالعمالة والمواد الأولية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مخزون رأس المال المحلي وتحسين الإنتاجية الحدية للعمالة ومنه يرتفع سعر الصرف الحقيقي؛

-يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير العملات الأجنبية الصعبة من خلال منتجات مشروعات هذا الاستثمار المعدّة للتصدير، والتي تتميز بقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وينعكس ذلك إيجابيًا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار وبالتالي غلى ميزان مدفوعاته؛

-يصطحب الاستثمار الأجنبي المباشر معه التقدم العلمي والتكنولوجي إلى البلد المضيف، والذي يعد عاملاً مهمًا في العمليات الإنتاجية، حيث يتم الحصول على هذا التقدم من خلال تقديم مجموعة من النظم وأساليب الإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية، كما يؤدي هذا الاستثمار إلى الحصول على المهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية في البلد المضيف؛

-يتحمل المستثمر الأجنبي المخاطر التجارية وغير التجارية التي تواجه استثماراته؛

-توفير فرص عمل جديدة فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدولة المضيفة؛

-تحفيز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية وتشجيع المنافسة بين المستثمرين المحليين وما يصاحب ذلك من منافع مختلفة كالتقليل من الاحتكار وتحفيز المستثمرين المحليين على تحسين جودة منتجاتهم من سلع وخدمات، وبهذا يكون قد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاعات الاقتصادية المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في البلد المضيف، وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين المستوى المعيشي؛

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية البنية التحتية للبلد المضيف كالطرق والجسور، المباني، وسائل النقل، الاتصالات وخدمات التعليم والصحة، والتي تشكل إحدى دعائم النمو الاقتصادي؛

-المساهمة في فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة أنه لدى الشركات متعددة الجنسيات إمكانيات أفضل للدخول إلى أسواق التصدير من خلال مهاراتها التسويقية العالية.

رغم كل ما يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر من مكاسب للدولة المضيفة، إلاّ أن ذلك لا يخفي الآثار السلبية التي يخلفها في هذه الدولة، أهم هذه الآثار ما يلي:[1]

-إن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يدفعها إلى استيراد السلع والخدمات الوسيطة، لإضافة إلى تحويل أرباح هذه الشركات إلى الخارج وتحويل العمال الأجانب جزءًا من أجورهم إلى دولهم، مما يشكل عبئًا على موارد النقد الأجنبي وعلى ميزان المدفوعات، فضلاً عن دفع الفوائد عن التمويل الخارجي ودفع مقابل براءات الاختراع والمساعدة التقنية؛

-إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات يكرّس نفوذ هذه الشركات في السياسات الاقتصادية للدول النامية بسبب النسبة الكبيرة لهذه الشركات في التجارة الدولية وهذا يعني تكريس تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، بالتالي فهي تهدف أساسًا إلى تحقيق مصالح الدول المتقدمة؛

[1] أنظر:

- عدنان مناتي صالح، مرجع سابق، ص ص 367-368؛

- جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص ص145-147؛

- جميل هيكل عجمي، **الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية: الحجم، الاتجاه والمستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد32، 1999، ص54؛

-يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزاحمة الاستثمار المحلي وتناقصه بسبب تحويل جزء من متطلبات الاستثمار المحلي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أو بسبب منافسة شركات الاستثمار الأجنبي للشركات المحلية مما يؤدي إلى خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية؛

-إن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من قبل الشركات متعددة الجنسيات لا تتلاءم مستوياتها مع ظروف الدول النامية، بمعنى أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بنقل فرع معيّن من التكنولوجيا الذي يوافق إستراتيجية تلك الشركات وليس وفق ما تحتاجه البلدان النامية؛

-إن أنشطة الشركات متعددة الجنسيات تتسبب في تفاقم المشاكل البيئية خاصة تلك المتعلقة بالصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية والصناعات البتروكيماوية وصناعة الإسمنت، فهي تستخدم تقنيات محظورة في دولها الأصلية بسبب الاهتمام المتزايد بالمعايير البيئية والصحية في الدول المتقدمة، في حين لا تولي الدول النامية لهذه المعايير نفس الدرجة من الاهتمام.

نلاحظ مما سبق أن هناك اختلاف في آراء الاقتصاديين فيما يتعلق بجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مؤيد ومعارض، غير أن الواقع يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرًا هامًا للتمويل الخارجي فهو يساهم في تحقيق التنمية المنشودة في الدول النامية مما جعلها تتنافس على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات وعيًا منها بدوره الإيجابي في تطوير اقتصادياتها المحلية، ويمكن لهذه الدول العمل على تعظيم المزايا والمكاسب المحققة من الاستثمارات الأجنبية والتقليل من مخاطرها من خلال توفير المناخ المناسب لجذبها ووضع ضوابط تُعنى بتوجيه هذه الاستثمارات وفقًا لأولوياتها.

ثالثًا: المنح والإعانات الأجنبية

تعرّف المساعدات الأجنبية بأنها:" جميع التدفقات المالية الرأسمالية ورؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المستقبلة أو المتلقية في البلدان الأقل نموًا في العالم الثالث"[1]

كما تعرف على أنها:" جميع الموارد التي قد تشمل السلع المادية أو المهارات أو المعرفة أو التكنولوجيا أو المنح والقروض المالية التي يتم تحويلها من الدول المانحة إلى الدول المتلقية"[2]

وتنقسم هذه المساعدات إلى مساعدات ثنائية تقدّمها الجهات الحكومية في الدول المانحة إلى الجهات المتلقية في حكومات البلدان المستهدفة، وهي مرتبطة بالاعتبارات السياسية والأمنية والعسكرية، ومساعدات متعددة الأطراف تقدمها المنظمات الدولية متعدّدة (مثل البنك العالمي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة) إلى الجهات المستقبلية في البلدان المستهدفة، وكلا النوعين يمكن أن يأخذ عدّة أشكال منها المنح، القروض والعطاءات التي تشبه المنحة[3]، وترتبط هذه المساعدات بالاعتبارات الاقتصادية فهي أكثر قدرة على تحليل البيئة الاستثمارية في الدول المتلقية للمساعدات إضافة إلى ما تتميز به من سرعة التنفيذ وقلّة التكاليف الإدارية مقارنة بالمساعدات الثنائية.

وتهدف المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية إلى توفير الموارد المالية في شكل ديون ميسّرة وهبات تضاف إلى الموارد الداخلية لتمويل المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالتنمية المحلية أو المعلنة دوليًا، فعادة ما تضع الدول والهيئات المانحة للمساعدات جملة من الشروط تصب في مصلحة الدول النامية المستقبيلة لهذه

[1]موسى علاية، **المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة**، مجلة سياسات عربية، العدد14، ماي2015، ص76؛

[2]Roger C.Riddell, **DoesForeignAidReallyWork ?**,OxfordUniversity Press,2008,p02 ;

[3]موسى علاية، مرجع سابق، ص 76؛

المساعدات كاشتراط أن تستخدم المساعدات في مشاريع استثمارية معيّنة تخدم أهداف التنمية في الدول المتلقية لضمان عدم تبديد المعونة واستخدامها استخدامًا فعالاً من قبل الدول المستقبلة، بالإضافة إلى اشتراط المحافظة على حقوق الإنسان ومكافحة التضخم والقضاء على الفساد، إلاّ أن مشروطية المساعدات الخارجية قد يكون لها آثار سلبية على الدولة المستقبلة للمساعدات خاصة إذا ما كانت هذه الشروط ترتبط باعتبارات سياسية تخدم المصالح الذاتية للدولة المانحة وتعود بنتائج عكسية على الدولة المتلقية، كأن يشترط على الدولة المتلقية أن تقوم بإنفاق مبالغ المساعدات الممنوحة لها في شراء منتجات الدولة المانحة لتضمن هذه الأخيرة تصريف منتجاتها وتحسن من ميزان مدفوعاتها على حساب الدولة المستقبلة[1]، وفي حالة عدم استيفاء الشروط يتم توقيف هذه المساعدات مما يعرض الدولة المتلقية إلى أزمات تعرقل سير العملية التنموية، ولهذا فعلى الدول النامية العمل على زيادة وتنويع صادراتها لتحصيل المزيد من النقد الأجنبي عوضًا عن الاعتماد على المنح والمساعدات والقروض الخارجية.

رابعًا: التجارة الخارجية

تعدّ التجارة الخارجية المصدر التقليدي للنقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستثمارات العامة التي تتضمنها خطط التنمية بهدف توسيع القدرة الإنتاجية للبلد، ذلك أن زيادة الصادرات وتحسين معدل التبادل الدولي من أهم وسائل زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، والذي يساهم بشكل كبير في تمويل واردات الدولة من

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **المساعدات الخارجية من أجل التنمية**، مجلة جسر التنمية، العدد78، ديسمبر2008، ص ص9-1، [بتصرف]؛

مستلزمات الإنتاج كالآلات والخبرات الفنية التي تساعد على رفع الطاقة الإنتاجية للبلد، إضافة إلى الوفاء بالديون الخارجية وأعبائها وخدمة الاستثمارات المباشرة.[1]

كما يساهم النشاط التصديري المتاح لتمويل الاستثمارات، فكلما تمكن الاقتصاد من اتباع سياسات رشيدة للتجارة الخارجية والرقابة على النقد بتقليل الواردات الاستهلاكية الكمالية وتوفير الأموال المخصصة لذلك وتوجيهها لتمويل الواردات من السلع الإنتاجية كلما ارتفعت معدلات الاستثمار، لذلك فإن توسيع النشاط التصديري بواسطة تعبئة المدخرات المحلية والمتمثلة في تعبئة الفائض من الاستهلاك المحلي من شأنه أن يزيد من الإيرادات الحكومية من جهة وأن يزيد من توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية باستيراد متطلباتها من الخارج من جهة أخرى.

وبالتالي فعلى الدول النامية التي تعاني من صعوبات في تأمين موارد التمويل الخارجي وضعف مدخراتها الداخلية أن تحدّ من الاستهلاك المحلي قدر الإمكان من أجل زيادة موارد تمويل التنمية وتوجيهها نحو زيادة الصادرات، لأن قصور الموارد اللازمة للاستثمارات التنموية لهذه البلدان هو في الحقيقة يكمن في ضياع جزء كبير من فائضها الاقتصادي في استهلاك كمالي أو استخدامات غير منتجة، ومن هنا فإن تعبئة هذا الفائض واستخدامه في زيادة وتنويع الصادرات يعزز بشكل كبير العمليات التنموية إذا ما وجه نحو استثمارات منتجة واستيراد سلع رأسمالية.[2]

[1] محمد سحنون، **دور التجارة الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد01، العدد02، ديسمبر2011، ص ص12-14؛

[2] نفس المرجع السابق، ص19؛

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل استخلصنا مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

– منذ تأسيس مبادئ علم الاقتصاد في القرن الثامن عشر وإلى يومنا هذا لا يزال موضع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محل نقاش في الفكر الاقتصادي، ويظهر ذلك جليًا من خلال الآراء المختلفة للمدارس الفكرية الاقتصادية، وذلك نظرًا للمكانة التي تحتلها الدولة في المجتمع باعتبارها المدبّر والمنظم لشؤونه وتغلغل أجهزتها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية، خاصة بعد الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفتها الدول جرّاء الحربين العالميتين اللتان فرضتا على الدول القيام بدور محوري في إعمار ما خلفته تلك الحروب من دمار، فأصبح واضحًا بأن للدولة دور كبير في قيادة وتوجيه الاقتصاد بما يحقق الأهداف التنموية. ورغم الجدل القائم بين الاقتصاديين إلاّ أنهم يتفقون على أنه هناك حد أدنى من التدخل الذي يجب أن تقوم به الدولة، ويكمن الاختلاف حول طبيعة وحجم هذا التدخل من دولة لأخرى ومن حقبة زمنية لأخرى. والمتتبع لأدبيات الفكر الاقتصادي يجد أنه منذ ظهور الفكر الكينزي أصبحت الدول أكثر تدخلاً في النشاط الاقتصادي بما فيها الدول الرأسمالية الصناعية حيث امتلكت الدول بعض الصناعات الهامة وتوسع الإنفاق العام الجاري على الخدمات الاجتماعية ودعم المواد التموينية لذي الدخل المحدود، كما ارتفع الإنفاق العام الاستثماري على الأشغال العمومية وارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تأثر الدول النامية بهذا الفكر حيث ظهرت بعض نظريات التنمية الخاصة بها والتي تدعو الحكومات إلى توسيع التدخل في النشاط الاقتصادي للتخلص من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية.

– يعدّ الاستثمار من بين العوامل الأساسية المكوّنة الطلب الكلي فهو يعمل على تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو التوسّع في مشروعات قائمة أو حتى المحافظة على الطاقات الإنتاجية لمشروعات قائمة وتجديدها

بهدف تلبية احتياجات المستهلكين والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وباعتباره أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية فله علاقة وثيقة بالادخار، الاستهلاك ومستوى التشغيل، ويتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية ،الاجتماعية والثقافية، منها المباشرة وغير المباشرة كسعر الفائدة، الكفاية الحديّة لرأس المال، الدخل القومي، الأرباح، الضرائب، التضخم، توقعات المستثمرين والتطور العلمي والتكنولوجي، إضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية للبلد. كما يتطلب أي مشروع استثماري توفر الموارد المالية اللازمة لقيامه وضمان سيرورته، ويتأتى ذلك من عدّة مصادر تمويلية منها ما هو داخلي أو ما يعرف بالتمويل الذاتي ويشمل الأرباح غير الموزّعة، المؤونات وأقساط الاهتلاك، ومنها ما هو خارجي ويشمل القروض بكل أنواعها قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل. ورغم توفر عدّة مصادر وأساليب للتمويل، إلا أنه قبل تجسيد أي مشروع استثماري لابد من دراسة كافية ووافية عن كل مصدر وأسلوب تمويلي وتأثيره على مستقبل المشروع واختيار ما يعود عليه بأقل الأخطار والتكاليف الممكنة.

– يتمثل الاستثمار العمومي في قيام الدولة بالاستثمار في عدّة مجالات تحت مسؤوليتها المالية، وهو ما يتجسّد عادة في نفقات التجهيز، ويعتبر الاستثمار العمومي وسيلة في يد الدولة تسمح لها بتحقيق جملة من الأهداف كتوفير السلع والخدمات العامة وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو قطاعات تسمح بإنشاء الثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي. إلاّ أنه توجد مجموعة من المعوّقات والمشاكل التي تعرقل تحقيق الفعالية لهذا النوع من الاستثمار تتعلق بغياب ترشيد الإنفاق الاستثماري.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

تمهيـد

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فإن النمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي، لذلك أصبح لزاما تعظيم معدلاته أو الحفاظ عليها عند مستويات مقبولة من خلال البحث في أهم مسبباته وكشف العوامل المؤثرة فيه.

وعليه تتميز دراسة النمو الاقتصادي بطابع من الأهمية والتعقيد في آن واحد، لاختلاف الرؤى المتعلقة بالنظريات المفسرة له والتي ركزت على عوامل الإنتاج، كمه وبيئته، إضافة إلى ضبط دور السياسات الاقتصادية في محاولة تحديد معدلات النمو، وعلى هذا الأساس قامت مختلف التيارات الفكرية بصياغة نماذج نظرية ورياضية متدرجة الصعوبة وقابلة للاختبار بغرض دراسة النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي وفي المبحث الثاني نتعرف على أبرز نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي بدءًا بنظريات ونماذج الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ثم الفكر الكينزي وصولًا إلى نظريات ونماذج الفكر المعاصر، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى موضوع الاقتصاد الريعي ولعنة الموارد الطبيعية وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يعتبر مجال واسع للبحث كونه يعكس مدى تطور أداء النشاط الاقتصادي لكل دولة، ومن أجل الإلمام بالإطار العام والدقيق لمفهوم النمو الاقتصادي وجملة المفاهيم المتعلقة به قمنا بتقسيم المبحث إلى أربع فروع نتطرق فيها إلى تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، ثم نتعرف على أشكال النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه، فوائده وتكاليفه، ثم نحلل أهم العوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المتعلقة به

إن الحديث عن النمو الاقتصادي يسوقنا إلى التطرق إلى مفهومي التخلف والتنمية الاقتصادية نظرًا للارتباط الوثيق بين هاته المفاهيم، حيث أنه عادة ما يتم الخلط بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، لهذا ارتأينا أن نقوم في هذا المطلب بتعريف كل من النمو والتنمية الاقتصادية ثم إبراز أهم أوجه التفرقة بينهما.

الفرع الأول: مفهوم التخلف

أولاً: تعريف التخلف

يختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف الاقتصادي، وفي ما يلي سنعرض بعض أهم التعريفات الواردة في هذا المجال:

-يرى الكاتب الفرنسي (Y. Lacoste)أن التخلف هو "ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع اقتصادي واجتماعي متناقض أفرز نموًا سكانيًا سريعًا في ذات الوقت الذي عجز فيه عن تلبية حاجات النمو السكاني المتزايد"؛[1]

- يعتبر البعض المجتمع بأنه متخلف إذا كان يعاني من ندرة شديدة في عرض رأس المال، وأساس هذا الاعتقاد هو أن عمليتي التقدم الاقتصادي والتكوين الرأسمالي هما عمليتان متلازمتان، فنمو رأس مال المجتمع مرتبط

[1] صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، (د.ت)، ص11 ؛

بتقدمه الاقتصادي من ناحية وضروري لحدوث هذا التقدم من ناحية أخرى، والتخلف الاقتصادي لهذا السبب هو ندرة شديدة في عرض رأس المال؛

-وتم تعريف التخلف الاقتصادي كذلك على أنه "نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج القومي الإجمالي أو نسبة العاملين في النشاط الصناعي إلى مجموع قوة العمل، وهذا باعتبار أن التخلف الاقتصادي مقترن بطبيعته بالاعتماد الكبير على نشاط الإنتاج الأولي"؛

-وقد عرّف التخلف الاقتصادي بأنه عدم استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في المجتمع استغلالاً أمثلاً؛

-كما أن هناك من يأخذ بمسألة انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في تعريفه للتخلف الاقتصادي، إلّا أن الأخذ بمقياس الدخل الحقيقي للفرد يهتم بنتائج الأشياء قبل مسبباتها في تحديد مفهوم التخلف، وعلى الرغم من ذلك تعتبر مقياس متوسط الدخل أقرب المقاييس للدقّة؛ [1]

- ويرى العالم الاقتصادي (S. Kuznets) أن مفهوم التخلف الاقتصادي كما هو مستخدم في أدبيات التنمية يحمل ثلاث معاني:[2]

- المعنى الأول :التخلف أولا يعني عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية، والتكنولوجية الحديثة، بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام؛

-المعنى الثاني :يرى"كوزنتس" أن التخلف يحمل معنى ضعف الأداء الاقتصادي، مقارنة بالدول المتطورة في لحظة معينة؛

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية – التخلف والتنمية–**، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص51؛

[2] كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2000، ص 28؛

– أما المعنى الثالث والأخير للتخلف فهو فشل البلد المتخلف في ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانه.

ومن خلال التعريفات السابقة فإن مفهوم التخلف الاقتصادي يفترض وجود الموارد اللازمة والكافية ولكنها غير مستغلة،وبالتالي فإن مفهوم الدول المتخلفة يختلف عن مفهوم الدول الفقيرة فهذه الأخيرة تقل فيها الموارد والثروات، وقد تكون راغبة في التقدم إلاّ أن افتقارها للإمكانيات والموارد المادية يقعدها عن النمو، أما الدول المتخلفة فسبب تخلفها لا يرجع إلى محدودية الموارد الإنتاجية بقدر ما يرجع إلى إهمال الموارد أو الاستخدام الجزئي لها أو سوء استخدامها كأن تستخدم في نشاط صحيح بنسبة خاطئة أو تستخدم في نشاط خاطئ من الأصل،هذا إلى جانب أسباب أخرى قد تأتي من خارج العملية الإنتاجية كالآثار السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية والآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية كالاستثمارات الأجنبية وطبيعة المنتجات المتبادلة.

ثانيًا:مظاهر التخلف الاقتصادي

توجد بعض الخصائص المشتركة لظاهرة التخلف في البلدان النامية رغم الفوارق الكبيرة بينها في ظروفها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ودرجة استجابتها للتطور الاقتصادي. وفي مايلي نحاول إيجاز أهم الخصائص الاقتصادية التي تتصف بها الدول النامية بشكل عام والتي تختلف درجة تحققها وفقًا لظروف كل بلد:[1]

1-**ضعف الأداء الصناعي**: حيث تتخصص الدول النامية أو المتخلفة في إنتاج المنتجات الأولية كالزراعة والصناعات الاستخراجية، وهي موجهّة أساسًا إلى السوق الخارجي كمواد أولية تساهم تحقيق إعادة الإنتاج للاقتصاديات المتطورة المرتبطة بها، في حين تسجل ضعف كبير في قطاع الصناعة وكل ما يتعلق بالتكنولوجيا

[1] علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموًا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2014/2013، ص ص 07-11؛

الحديثة حيث تقتصر على تصنيع بعض السلع والخدمات التقليدية الموجهة للسوق المحلية التي غالبًا ما تكون منخفضة الإنتاجية بسبب اعتمادها على أساليب وتقنيات قديمة وبالتالي فهي لوحدها غير قادرة على إشباع احتياجات المجتمع؛

2-**اختلال هيكل الصادرات**: بما أن الدول النامية عادة ما تعتمد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية في التصدير فإن ذلك يحدث اختلالا في هيكل صادراتها، ويجعلها عرضة للعديد من الأزمات الناتجة عن تقلب أسعار هذه السلع الأولية في الأسواق الدولية؛

3-**انخفاض مستوى الدخل والمعيشة**: تتميز الدول النامية إجمالا بانخفاض مستوى دخلها الوطني، وبما أن معدل النمو السكاني فيها يكون مرتفعًا فإن مستوى الدخل الفردي كذلك يتسم بالانخفاض، وهذا نتيجة لضعف أدائها الاقتصادي بسبب انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، ونتيجة لذلك يعيش العديد من سكانها في حالة فقر حاد يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة وتدهور الظروف الصحية للأفراد؛

4-**انخفاض إنتاجية العمل**: معدل إنتاجية العمل يمثل مؤشرًا هامًا لقياس الكفاءة الاقتصادية لأي دولة، حيث يساهم هذا الأخير في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة من خلال قيم مضافة جديدة تساهم في تحسين المستوى المعيشي والتخفيف من حدّة الفقر، وبالنسبة للدول النامية فهي تعاني من تدني مستوى الإنتاجية بشكل كبير بسبب ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعوامل الإنتاج الأخرى كالأرض والعمل، إضافة إلى تدني متوسط الدخل الفردي وتدهور مستوى المعيشة الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض قدرة الأفراد على المساهمة بشكل فعّال في العملية الإنتاجية كما يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار والاستثمار؛

5-**ارتفاع معدلات البطالة:** تستفحل ظاهرة البطالة في الدول النامية بسبب وفرة الأيدي العامل وندرة عناصر الإنتاج الأخرى خاصة رأس المال، هذا التباين بين عرض العمل والطلب عليه ينتج عنه ما يسمى بالبطالة الهيكلية، وسرعان ما تتحول البطالة الهيكلية إلى بطالة مقنعة نتيجة محاولة امتصاص البطالة دون رشادة، فتصبح أعداد كبيرة من الأيدي العاملة تزيد عن حاجة الإنتاج في القطاعين العام والخاص مما يؤدي إلى ضعف إنتاجية القوة العاملة؛

6-**التبعية الاقتصادية:** وتتجلى أهم مظاهر تبعية الدول النامية للدول المتقدمة في ما يلي:

-الاعتماد على أسواق المال العالمية كمصدر رئيسي للحصول على القروض اللازمة لتمويل احتياجاتها التنموية؛

-الاعتماد على المساعدات والهبات الممنوحة من طرف المنظمات الدولية والدول المتقدمة؛

-الاعتماد على مدخرات الدول المتقدمة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة؛

-الاعتماد على الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا المتطورة والتقنيات الحديثة في الإنتاج.

ثالثًا:أسباب التخلف الاقتصادي

تعددت النظريات التي حاولت تفسير أسباب التخلف، حيث أعزت كل منها ظاهرة التخلف إلى عامل أساسي انبثقت عنه وتشابكت حوله مجموعة من العوامل الفرعية أفرزت في مجموعها على مدار الزمن ظاهرة التخلف التي تعيشها دول العالم الثالث. ومن النظريات ما وجد جذور هذه الظاهرة في عوامل غير اقتصادية كالظروف الطبيعية والاجتماعية والسياسية ومنها مما وجده في العوامل الاقتصادية كالانخفاض الشديد في معدل التكوين الرأسمالي وبدائية الأساليب الإنتاجية، والحلقات المفرغة التي أقامت حواجز أمام التقدم

الاقتصادي، وفي نتائج الارتباط التجاري غير المتكافئ بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة اقتصاديًا. ومن هذه النظريات يمكن استخلاص الأسباب الرئيسية لظاهرة التخلف نُجملها في النقاط التالية:

1-**المناخ الحار وضآلة الموارد الطبيعية**:فسّر بعض العلماء والباحثين الغربيين التخلف الاقتصادي في الدول النامية بعدّة نظريات، منهم من ربط بين التقدم والتخلف بعامل المناخ، معتبرين أنه ليس من الصدفة أن تقع البلدان المتقدمة في شمال الكرة الأرضية الذي يتصف باعتدال المناخ، في حين تقع البلدان المتخلفة في الجنوب الحارّ، إذ لابد من وجود علاقة سببية بين طبيعة المناخ ودرجة التقدم والتخلف الاقتصادي. ويذهب البعض منهم إلى القول بأن الدول المتخلفة ليست ذات مناخ حارّ ورطب فحسب وإنما في بعض الأحيان تفتقر كذلك للموارد الطبيعية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، ويستشهدون بالولايات المتحدة الأمريكية التي لغبت ثرواتها الطبيعية الهائلة دورًا رئيسيًا في تنميتها السريعة.[1]

لا يمكن لأحد أن ينكر الآثار السلبية للعوامل البيئية على إنتاجية الإنسان والحيوان والأرض، إلا أن بعض العلماء الاقتصادية وعلماء البيئة قد بالغوا في اعتبارهم أن هذا العامل مفسر محوري وشامل للتخلف والتقدم الاقتصادي، بدليل أن هناك بلدان تعاني من التخلف الاقتصادي رغم اعتدال مناخها، في حين لم يشكّل المناخ الجليدي وشديد البرودة وغير المعتدل عائقًا دون تحقيق التقدم الاقتصادي لدى بعض البلدان كإنجلترا وكندا وبعض المقاطعات الأمريكية، فقد تمكنت هذه البلدان من التحكم في المناخ بأساليب حديثة وتكنولوجيا متطورة.

كما أنه يوجد العديد من الدول المتخلفة اقتصاديًا رغم حيازتها على ثروات طبيعية هائلة، قد تكون مستغلة من قبل شركات أجنبية أو لا تزال دون استغلال، مثل : البرازيل، الأرجنتين، الهند، الجزائر، السعودية

[1] محمد عبد الحميد الحمادي، **نظرة إلى مؤشرات التخلف في البلدان النامية والطن العربي**، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد21، 1998، ص ص 175-177؛

العراق وغيرها، في حين هناك دول متقدمّة اقتصاديًا رغم ضآلة مواردها الطبيعية كسويسرا واليابان.

2-**عدم ملائمة المناخ الاجتماعي والثقافي**:يربط البعض بين التخلف الاقتصادي والتخلف الثقافي والاجتماعي بانخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية الذي يعاني منه الأفراد في الدول المتخلفة يؤدي إلى بروز الكثير من النتائج التي يترتب عليها عدم إتاحة الفرصة الكافية لتحقيق التنمية، وتشكيل عقبات عديدة تعترض ذلك، وبالتالي يسهم في استمرار حالة التخلف بهذه الدول، ومن بين أهم ما يفرزه هذا الأمر من تأثيرات ما يلي:[1]

-أثر العادات والتقاليد على الإنفاق الاستهلاكي: إذ أن هذه العادات والتقاليد والقيم السائدة في الدول المتخلفة تدفع الأفراد إلى المغالاة في الإنفاق الاستهلاكي الذي يكون معظمه في كثير من الحالات من قبيل الاستهلاك البذخي أو استهلاك المباهاة والتفاخر، وهذا ما يجعل معظم مجالات هذا الإنفاق غير عقلانية؛

-إن العوامل الثقافية والاجتماعية التي تنعكس بشكل عادات وتقاليد وقيم ودوافع تؤر على توجيه المدخرات، بحيث تؤدي بها إلى التوجه نحو المجالات غير الاستثمارية كالمضاربة في شراء العقارات أو في التجارة أو في اكتناز المجوهرات والأموال التي تفيض عن الحاجة الفعلية للفرد، وبالتالي عدم توجيه هذه المدخرات إلى المجالات الاستثمارية المنتجة تجنبًا للمخاطرة وانعدام النظرة البعيدة بسبب انخفاض المستويات الثقافية والوعي لدى الأفراد؛

-إن المستوى الثقافي والاجتماعي المنخفض وعدم وجود قدر كافٍ من الوعي يؤدي إلى هدر الوقت وعدم استخدامه بالشكل العقلاني الذي يحقق أقصى درجة من الانتفاع منه، وإنما يتم إضاعة وتبديد الكثير من الوقت في مجالات لا تساهم في تطوير المجتمع والفرد ولا تخدمه، بل قد يتم هدر الكثير من الوقت في مجالات قد تضر الفرد والمجتمع معًا؛

[1] فليح حسن، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، 2006، ص ص 91-95؛

-إن المستويات الثقافية والاجتماعية السائدة في الدول المتخلفة تؤدي إلى جمود هذه الدول وعدم توفير الفرص الكافية لحركتها وتطورها ويتصل بذلك أن عملية اختيار الأفراد لإشغال الوظائف والمراكز الإدارية في كثير من الدول غالبًا ما يتم بمعزل عن الكفاءة والمؤهلات الشخصية والخبرة، بل يتم وفق معايير أخرى لا علاقة لها بذلك تقوم على أساس العلاقات الشخصية والمحسوبية وما شابه، وكذلك تؤدي إلى عرقلة الانتقال المهني والجغرافي الذي يمكن أن يساعد على توسيع النشاطات الاقتصادية وتطورها، ضف إلى ذلك عدم التوجه نحو النشاطات المنتجة التي تقتضي مجهود بدني نظرًا للنظرة السائدة في هذه المجتمعات تجاه هذا النوع من النشاطات خاصة بالنسبة للمتعلمين من الأفراد، وهذا ما يؤدي إلى الحد من عملية التوسع في النشاطات الاقتصادية وضعف درجة تنوعها؛

-انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية وانخفاض دوافع الأفراد وطموحاتهم في الدول المتخلفة يؤدي بكثير من الأفراد إلى الاكتفاء بالحد الأدنى للعيش وعدم بذل جهد لتطوير قدراتهم ومن ثم دخولهم وأوضاعهم الحياتية، إضافةً إلى الحد الأدنى من درجة التوسّع والتنوّع في النشاطات الاقتصادية للبلد؛

-إن المستويات التعليمية المنخفضة وانتشار الأمية المرتبطة بحالة الانخفاض في المستويات الثقافية والاجتماعية، تؤدي إلى انخفاض قدرات وكفاءة الأفراد الإنتاجية إضافةً إلى ضعف قدرتهم على تعلم طرق الإنتاج الحديثة مما يجعل من عملية التنمية أمرًا صعبًا؛

-إن حالة التخلف الثقافي والاجتماعي تؤدي في الغالب إلى انخفاض في المستويات الصحية وخاصة المرتبطة منها بالوعي الصحي وخاصة في المجال الوقائي، الأمر الذي ينجم عنه انتشار كثير من الأمراض والأوبئة وتوطنها في هذه الدول مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية وبالتالي انخفاض الدخل والإنتاج القومي في هذه الدول.

3-**الاستعمار**:[1] يرى عدد من الاقتصاديين الذين يطلق عليهم "الماركسيون الجدد" أمثال بول وسويزي وغيرهم، والاقتصاديين الوطنيين الراديكاليين المتأثرين بالفكر الماركسي أن الاستعمار هو المسؤول عن تخلف البلدان النامية.

وتتمثل حجة الفكر الماركسي أن المستعمر الغربي عندما ذهب إلى البلدان الآسيوية التي لم تستطع استيطانها والبلدان الإفريقية التي لم ترغب في استيطانها، ركز اهتمامه على نهب ثرواتها وتحويلها إلى البلد الأم، فعمل على تفكيك مجتمعاتها والقضاء على زراعتها التي كانت تفي شعوبها ذاتيًا وحولها إلى مزارع إنتاج المواد الأولية اللازمة لتشغيل مصانع البلاد المستعمرة، فيرون أنه رغم انتهاء الشكل القديم للاستعمار إلاّ أن الاستعمار الحديث حلّ مكانه ولو اختلفت أشكاله، فالقوى الاستعمارية التي سيطرت في الماضي مازالت تسيطر في الوقت الحاضر على مصير الدول الرأسمالية المتخلفة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

أمّا الاقتصاديون الوطنيون الراديكاليون وخاصة من أمريكا اللاتينية فيرجعون التخلف بوجه عام وفي أمريكا اللاتينية بوجه خاص إلى علاقة التبعية الاقتصادية التي تربط البلدان النامية بالدول المتقدمة اقتصاديًا وعلى رأسها الولايات المتحدة، فحسب رأيهم رغم حصول هذه البلدان على الاستقلال السياسي الرسمي إلاّ أنها لا زالت تعيش حالة تبعية للدول الرأسمالية المتقدمة في المجال الاقتصادي والثقافي والعسكري، وأن هذه التبعية هي سبب التخلف وحتى تحقق هذه البلدان تنمية اقتصادية ذاتية عليها قطع علاقة التبعية هذه، فالتبعية في مفهومها الشامل ليست مجرّد خاصية من خصائص التخلف بل هي سببه الرئيسي.

4-**الحلقات المفرغة وحواجز التقدم**:[2] تقوم نظرية الحلقات المفرغة على استخدام منطق السببية الدائري في الربط بين مظاهر التخلف وبالتالي في تفسير ظاهرة التخلف ومضمون هذه الفكرة أن هناك مجموعة من القوى

[1] صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، د.ت، ص ص 53-55؛

[2] نفس المرجع السابق، ص ص56-57؛

والعوامل ترتبط مع بعضها وتتفاعل فيما بينها بطريقة دائرية بحيث تبقي الدول المتخلفة في حالة تخلف مستمر، وبناءً على هذه العلاقة الدائرية يمكن النظر إلى خصائص التخلف على أنها نتيجة للفقر وسببًا له في نفس الوقت.

ويطرح البروفيسور نيركسه (Nurkse) نوعين من هذه الحلقات المفرغة، إحداهن في جانب الطلب على رأس المال والأخرى في جانب عرض رأس المال تتظافران معًا في الإبقاء على التراكم الرأس مالي ضئيل، هناك حلقة مفرغة بحيث من جانب الطلب على رأس المال (الاستثمار) فمن المعروف أنه طلب مشتق، لأن الهدف النهائي من إنتاج السلع الرأسمالية هو استخدامها في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية وكلما كان الطلب على السلع الاستهلاكية كبيرًا كلما كان الميل إلى الاستثمار كبيرًا والعكس، ويعتبر مستوى الدخل الفردي من أهم محددات الطلب على السلع الاستهلاكية بحيث أن الدخول المنخفضة في البلد تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية وبالتالي سنخفض حجم الاستثمار لضيق السوق لكن انخفاض الدخل مذلك يرجع إلى انخفاض الإنتاجية الذي يرجع بدوره إلى صغر حجم التجهيزات الرأسمالية في هذه البلد.

أمّا بالنسبة للحلقة المفرغة من جانب عرض رأس المال فإن هذا الأخير يتحدد بالموارد الادخارية المتاحة التي تتحدد بالرغبة والمقدرة على الادخار، ولكن ضعف المقدرة على الادخار بسبب انخفاض الدخول الفردية يرجع إلى انخفاض الإنتاجية والتي تعود بدورها إلى انخفاض حجم رأس المال المتاح وهكذا، فحجم رأس المال المتاح

5-**التجارة الخارجية والتخلف**: لقد ترتب على علاقات التجارة الخارجية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة اتساعًا في فجوة التخلف بينهما، فبينما ساهمت التجارة الخارجية في مزيد من التقدم للأولى حدث

العكس بالنسبة للبلدان المتخلفة، ويرجع هذا لأسباب عديدة يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:[1]

-لقد ترتب عن اندماج الدول النامية في السوق الرأسمالي العالمي وما تبعه من تخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير اختلال هياكل اقتصاديات هذه الدول إذ اتجهت مواردها محو هذا النشاط، وبالتالي ظهرت خاصية اختلال هيكل الصادرات مع ما صاحب عملية الاندماج من انعدام التوازن في الهيكل الإنتاجي فيها.

-كما ترتب على هذا التخصص ونمط العلاقات الدولية الذي صاحبه عدم قدرة الدول النامية السيطرة أو الاستيلاء على حجم الفائض الاقتصادي المتولد في اقتصادياتها، إذ كما سبق القول فإن الأرباح المتولدة كان يعاد استثمارها في الدول صاحبة الاستثمار، كذلك أدّت سياسة العمل الرخيص إلى استمرار الإنتاجية والدخول عند مستوى منخفض.

الفرع الثاني: تعريف النمو الاقتصادي

نظرًا للأهمية التي يحظى بها موضوع النمو الاقتصادي فقد تعددت تعريفاته حسب اختلاف آراء المحللين والمفكرين، وسنذكر بعضها في ما يلي:

النمو الاقتصادي كما عرّفه فرانسوا بيرو: "هو عملية مستمرة ومستدامة لرفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما خلال مدّة زمنية معينة. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يحدث صدفة بل هو نتيجة عمل مستدام يؤدي إلى زيادة مستمرة في الناتج الحقيقي للاقتصاد ككل"[2]. ثم أشار بيرو أنه إذا زاد ناتج الاقتصاد من سنة إلى أخرى بمعدل أقل من الزيادة السكانية ، فإن النمو الذي تحقق على هذا النحو لن يؤدي إلى زيادة في دخل

[1] عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص ص 204-206؛

[2] Alexandre Nshue M. Mokime, **Modèles de croissance économique**, Kinshasa, Juillet2012, P 3, accessible sur :https://www.academia.edu/5030072/Mod%C3%A8les_de_croissance_%C3%A9conomique_Contenu_du_cours, 17/03/2020 ;

الفرد، لذلك يرى من الأفضل تعريفه على أنه"عملية ارتفاع مستمر ومستدام في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد".

ويعرفه الاقتصادي سيمون كزنتس(*) على أنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيدولوجية التي يحتاج الأمر إليها" [1].

كما عرّف النمو الاقتصادي بأنه: "معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال إنخفاضها".[2]

وعرف كذلك على أنه "زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[3]

وعليه يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي خلال فترو زمنية محددة بما يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج أهم خصائص النمو الاقتصادي، وهي كالآتي:[4]

(*) حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، لعلمه الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة؛

[1] معاذ صغير، **تقدير دالة النمو في الجزائر. دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990–2011–**، رسالة ماجستير في العلوم تجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2013/2012، ص 55؛

[2] عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص268؛

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف عطية، **التنمية الاقتصادية**: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003، ص 71؛

[4] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف عطية، مرجع سابق، ص ص 51-54؛

1-يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل للدولة زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح منه معدل نمو السكان، لذلك يتعيّن على الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة (خاصة النامية منها) أن تسعى إلى تحسين أوضاعها والاهتمام بمعالجة قضية تزايد سكانها، وإلا فإن مجهوداتها قد لا تحقق تقدمًا واضحًا؛

2-أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛

3-يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

الفرع الثالث: مقارنة بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية

إن الارتباط الوثيق بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية جعل البعض يتناولهما كمترادفين، ومن هنا ارتأينا أن نتطرق إلى مفهوم كل منهما على حدا قصد توضيح الفرق بينهما.

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه حول التنمية الاقتصادية، إلا أنه قد أجمع أغلب العلماء على أن التنمية هي الأداة أو الوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات من أن تواجه عوامل تخلفها وتحقق عوامل تقدمها ورفعتها، حتى غدت التنمية هدفا مشتركا للمجتمعات المعاصرة كلها رغم اختلاف وسائل الوصول إليها وأساليب تحقيقها[1]. وفي ما يلي سنعرض بعض التعريفات الواردة حول التنمية الاقتصادية:

1-هي العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[2]؛

[1] محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص32؛

[2] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 51؛

2-تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية؛[1]

3-عملية التنمية الاقتصادية هي الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد التي تصاحب وتكون نتيجة لتصحيح الاختلالات الهيكلية ومن ثم تقدم أساليب الإنتاج المستخدمة؛[2]

4-وقد عرّفت كذلك على أنها "العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة، وتغيير هيكلي في الإنتاج".[3]

ثانيًا:الفرق بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية

إن التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما، فالنمو الاقتصادي تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيا منها للعيش الدائم .أما التنمية فتستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع اقتصاديا بشكل خاص، وبالتالي لا تترك المجتمع ينمو تلقائيا، فتوجهه نحو المجالات الملائمة، وتعمل على إحداث التغييرات اللازمة لذلك.[4]

ونتيجة التقارب بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية فإننا لا نستطيع فهم مصطلح بمعزل عن الآخر، فيعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج بينما تتضمن التنمية زيادته كذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية

[1] الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص06؛

[2] عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،(د.ت)، ص209؛

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص09؛

[4] محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة-دراسة مقارنة-**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2009، ص28؛

الفنية التي يمر بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى زيادة الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى العملية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، وبالتالي فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه.[1]

ومن الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.[2]

المطلب الثاني: أشكال ومقاييس النمو الاقتصادي

الفرع الأول: أشكال النمو الاقتصادي

يمكن تقسيم النمو الاقتصادي إلى صنفين، وهما:[3]

1-**النمو الاقتصادي التوسعي (Croissance extensive)**: معناه أن معدل نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكنًا؛

2-**النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive)**: معناه أن معدل نمو الناتج الوطني يكون بمعدل يفوق معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي.

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999،ص39؛

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص265؛

[3] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2014/2013، ص42؛

كما هناك من يقسم النمو الاقتصادي إلى:[1]

1-**النمو الطبيعي**: إذا كانت ظاهرة النمو الطبيعي قد حدثت تاريخيًا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى الرأسمالية، فإن هذا النمو قد جرى في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية معينة كما يلي:

-عملية اضطراد التقسيم الاجتماعي للعمل، وذلك بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية؛

-عملية تراكم أولي لرأس المال وما ارتبط من عمليات سلب ونهب أدت إلى إفلاسات كبرى، وإقصاء الفلاحين عن أراضيهم والعامل عن وسائل إنتاجه، الأمر الذي أفضى لتراكم رأسمال بدائي، ثم تحول رأس المال من التجارة إلى الصناعة؛

-عملية سيادة الإنتاج السلعي والقيام بالإنتاج ليس بهدف إشباع حاجات المنتج نفسه؛

-سيادة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب.

2-**النمو العابر**: لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة تكون عادة خارجية لا تلبث أن تعود ويزول النمو الذي أحدثته، إن هذا النمو يمثل الحالة العامة في الدول النامية؛

3-**النمو المخطط**: يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، إلا أن قوة وفعالية هذا النمط مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وبفاعلية التنفيذ والمتابعة.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

رغم وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي (PIB) هو المؤشر الأكثر انتشارًا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم،

[1] كميل حبيب، حازم البني، مرجع سابق، ص ص23-27.

والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة"[1]، وباعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني فإن قياسه يكون من خلال مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، وأهم هذه المؤشرات ما يلي:

أولا: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي

هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات تلافيًا للملاحظات سابقة الذكر، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة،ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعادلات النقدية للنمو كما يلي: [2]

1-**معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة بها سنويًا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة لفترات معينة استنادًا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص77؛

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 117؛

2-**معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرًا صحيحًا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

3-**معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية للمقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرًا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

ثانيًا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرًا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة. [1]

ثالثًا: مقارنة القوة الشرائية

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيّمًا بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادًا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حدّ

[1] محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص: 118؛

ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبأ خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الموطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنًا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).[1]

المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

توجد أربعة عناصر إستراتيجية للنمو تقترن بالقدرة الطبيعية لنمو الاقتصاد وهي: نوعية وكمية المصادر الطبيعية، نوعية وكمية الموارد البشرية، عرض ومخزون السلع الرأسمالية إضافة إلى التكنولوجيا، هذه العناصر الأربعة تحدد عناصر العرض اللازم للنمو الاقتصادي، وهي الممول الطبيعي لزيادة الإنتاج والتي تعطي للاقتصاد القدرة على نمو الناتج الحقيقي، ولكن القدرة على النمو والتحقيق الفعلي له يتوقف على عناصر إضافية أخرى منها التوسع في عرض الموارد مع الزيادة والنمو في مستويات الإنفاق الكلي والتخصيص الأمثل للموارد والذي لا يتحقق فقط عن طريق التوظيف الكامل بل أيضا الإنتاجية الكاملة لهذه الموارد، ومن الملاحظ أن عنصري العرض والطلب في مجال النمو يكّونان علاقة ترابط يمكن إيضاحها بطريقة مناسبة عن طريق رسم منحنى الإنتاج الممكن والذي يشير إلى أقصى ناتج حققه الاقتصاد وفقًا لطبيعته من حيث الكمية والنوعية والقوة البشرية ومصادر رأس المال والمعرفة التكنولوجية، ولا يتساءل رجل الاقتصاد فقط عن عوامل النمو، لكن يتساءل كذلك من التكاليف والفوائد التي تنجر عنه، فمن الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات.[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص: 119؛

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي(النظرية والمفهوم)**، دار القاهرة، مصر، 2001، ص ص11-12؛

الفرع الأول: فوائد النمو الاقتصادي

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن ويمكن حصرها في ما يلي:[1]

1-**بالنسبة للأفراد:** إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

2-**بالنسبة للدولة:** إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهماتها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يقتضي الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية وينتج عن ذلك بعض الأضرار مرتبطة بالموارد الطبيعية وكذا أضرار تمس ببعض الطبقات الاجتماعية وأهمها ما يلي:

[1] عبد الحكيم سعيد، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي . دراسة قياسية للنمو حالة الجزائر (1974-1999)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001، ص28؛

1-كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛[1]

2-أضرار مرتبطة بالموارد الطبيعية والمحيط وتتمثل أساسًا في الازدحام والتلوث وتشويه المناظر الطبيعية، إضافة إلى استنزاف الثروات الباطنية كالبترول والغاز واستنزاف الغابات ومخلفات ذلك على البيئة؛

3-نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة؛[2]

4-كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.[3]

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي

إن اختلاف معدلات النمو من دولة إلى أخرى وحتى في نفس الدولة من فترة إلى أخرى يرجع إلى مجموعة من العوامل يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

الفرع الأول: تراكم رأس المال

ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج تراكم رأس المال بتضحية المجتمع بجزء من استهلاكه الجاري لإنتاج سلع رأسمالية كالمصانع، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، المستشفيات ومختلف البنى التحتية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص472؛

[2] بن نابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي . دراسة نظرية .**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص11؛

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية** ،نفس المرجع ، ص: 472؛

الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية للمجتمع. وفي الحقيقة هذه الزيادة تكشف عن الاستثمار فهو يعبّر عن الزيادة في رأس المال في نهاية السنة وما كانت عليه في بداية السنة، وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي أو الاستثمار هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي. فكلما زاد تراكم رأس المال أو الاستثمار زادت الطاقة الإنتاجية وبالتالي الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من التخصص مما يؤدي إلى المزيد من التقدم التكنولوجي وبالتالي التقدم الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بما يفوق معدل نمو السكان[1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2–1): مكانة تراكم رأس المال كمحدد من محددات النمو



المصدر: عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص12.

الفرع الثاني: كمية ونوعية الموارد البشرية

يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، واهتمت عدّة دراسات بالعوامل التي تزيد من كفاءة رأس المال البشري (التعليم والمهارات) أو التي ترفع من مستوى التقدم التقني (الابتكارات)، فقد تم تحليل دور التعليم (تكوين رأس المال البشري) في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الأدبيات النظرية (مثل

[1] نفس المرجع السابق، ص 486؛

Lucas 1988، Romer 1990، وغيرهم)، حيث توصلت هذه الدراسات إلى طريقتين يساهم من خلالهما رأس المال البشري في زيادة النمو الاقتصادي، وهما:[1]

-المشاركة المباشرة لرأس المال البشري في الإنتاج كعامل إنتاجي، أي أن يحقق تراكم رأس المال البشري زيادة في الناتج مباشرة؛

-مساهمة رأس المال البشري المساهمة في زيادة التقدم التقني بتطوير تكنولوجيات جديدة، وبالتالي يؤثر مستوى رأس المال البشري على الإنتاجية.

الفرع الثالث: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يرتكز عادة إنتاج أي بلد وكذا نموه الاقتصادي على توفر حد أدنى من الموارد الطبيعية كونها مدخلاً لعمليات الإنتاج، ويرى بعض الاقتصاديين أنه ليس هناك ما يسمى بالموارد الطبيعية، وحجتهم في ذلك أنه لا قسمة لهذه الموارد إذا لم يتمكن العنصر البشري من استغلالها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وفي هذه الحالة تصبح هذه الموارد وكأنها من صنع الإنسان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية في بلد معين ليست ثابتة وإنما يمكن تطوير واكتشاف موارد طبيعية جديدة تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي كاكتشاف آبار نفط مثلاً ، أو أن يكون عكس ذلك بنضوب أحد الموارد الطبيعية الذي قد يكون له تأثير عكسي على النمو الاقتصادي مستقبلاً.[2]

[1] عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 16؛

[2] حربي محمد عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص280؛

الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي

يعتبر التقدم التكنولوجي نتاج لتراكم المعارف والمهارات التكنولوجية المختلفة عبر الزمن من داخل الاقتصاد، وتكمن أهميته في الاقتصاد من خلال دوره الهام في استحداث وسائل وتقنيات جديدة للإنتاج ، تحسين أداء الآلات والمعدات، زيادة كفاءة أنظمة النقل والمواصلات، تحسين نظم الإدارة والتنظيم والتخطيط، وتطوير أنظمة التدريب والتأهيل. إضافة إلى كون التقدم التكنولوجي أحد أهم الأدوات التي يمكن أن تساهم في زيادة معدلات الصادرات وخاصة الصادرات من المنتجات التكنولوجية الحديثة، والتي تتميز بارتفاع العائد، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وزيادة درجة التنافسية على المستوى الدولي.

ومع زيادة التحديات التكنولوجية التي تواجهها الدول خاصة النامية منها، وبالأخص في مجال تنافسية التكنولوجيا المتاحة لديها والحاجة إلى تقدير التكنولوجيا كأحد أهم أسباب النمو الاقتصادي، وارتفاع تكاليف توطين التكنولوجيا الحديثة بداخلها، فإن مواجهة هذه التحديات يتطلب مجموعة من السياسات لبناء الإمكانيات التكنولوجية بحيث لا تقتصر على مجرد القيام بتقليد المنتجات والتقنيات المعتمدة في المؤسسات التكنولوجية القائمة في الدول المتقدمة، وإنما تمتد لتشمل كافة المتغيرات الخاصة بالعملية التكنولوجية، وتتمثل هذه السياسات في ما يلي:[1]

- تطوير إمكانيات التعلم والاستثمار في الموارد البشرية والمجالات البحثية والعلمية المختلفة بما يضمن توفر رأس مال بشري متخصص ذو كفاءات ومهارات متطوّرة، ويشمل ذلك دعم مجالات التعليم بمختلف مراحله وكذا دعم أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية، العدد 95، الكويت، جويليا 2010، ص ص 10-12؛ متاح على الموقع:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/22/22_develop_bridge95.pdf، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25؛

– جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعدّ من أهم الآليات الخاصة بنقل التكنولوجيا إلى داخل الدولة، حيث تعتبر الشركات دولية النشاط المصدر الأساسي للابتكار ونقل المعرفة التكنولوجية إلى الدول الأخرى، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتحديث المعدات والآلات المتاحة داخل الاقتصاد وخلق المنافسة في الأسواق المحلية.

– توفير البيئة المؤسسية الداعمة للتقدم التكنولوجي، والذي يعدّ من العوامل المؤثرة على عملية التراكم التكنولوجي داخل الدولة وانتشار التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويظهر دور هذا النوع من المؤسسات بشكل واضح في كوريا الجنوبية، حيث تتوفر مؤسسات دعم الأعمال التكنولوجية ومؤسسات تمويل الابتكارات وأنشطة البحث والتطوير، كما تتوفر مؤسسات تدعم تعديل الهياكل الإدارية للشركات لتمكينها من استيعاب وتوطين التكنولوجيا الحديثة بداخلها، وكذا مؤسسات تدعم نشر التكنولوجيا بين الشركات والجهات المختلفة بما في ذلك الجامعات والمعاهد العلمية.

الفرع الخامس: الإنفاق الحكومي

يساهم الإنفاق الحكومي في رفع مستويات الإنتاجية للاقتصاد بتحريك عجلة النشاط الاستثماري ومن ثم تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ما إذا كان موجهًا نحو قطاعات اقتصادية منتجة، أما إذا وجّه هذا الإنفاق نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تحقق إيرادات لدعم الميزانية فيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في ميزانية الدولة وبالتالي إلى حدوث ركود اقتصادي، وينقسم الإنفاق العام إلى إنفاق عام استثماري وإنفاق عام استهلاكي (جاري).ويؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة، كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضًا إلى زيادة القدرة الإنتاجية (مثلا الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال يؤدي إلى رفع مستوى العمالة وهذا ما

يزيد في القدرة الإنتاجية)، إضافة إلى مساهمتها في زيادة الناتج الوطني الجاري. كما تؤدي إعانات الدولة التي تمنح للمشروعات إلى زيادة أرباحها مما يؤثر في قدراتها الإنتاجية، كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يضمن الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية، ومن جهة أخرى، يشكل الإنفاق العام جزءًا من مكونات الطلب الفعلي وهذا ما يؤثر مباشرة في حجم الإنتاج، بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.[1]

الفرع السادس: التجارة الدولية والانفتاح التجاري

تمكّن حرية التجارة الدولية الدول النامية من الولوج إلى التكنولوجيات والمعارف الجديدة وبالتالي تساعدها على التحسين من جودة منتجاتها مما يسمح لها بتطوير هياكل الإنتاج واكتساب الميزة النسبية، ومنه رفع أدائها الاقتصادي.

أما فيما يخص علاقة النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري فقد لاقت اهتمام العديد من الدراسات من قبل الحكومات أو مراكز البحث والهيئات الدولية أو العلماء والمفكرين الاقتصاديين، وأثير الجدل حول اختيار السياسات التجارية المناسبة لتحسين معدلات النمو ما إذا كانت بالتوجه نحو تبني إستراتيجية إحلال الصادرات أو بالتوجه نحو إستراتيجية إحلال الواردات.

[1] علي سيف علي المزروعي، إلياس نجمة، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي –دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات (1990–2009)–**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، سوريا، 2012، ص:621؛ متاح على الموقع:http://damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/1-2012/a/611-650.pdf، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25؛

أولاً: سياسة التصدير

توصلت العديد من الدراسات إلى أن النمو السريع في صادرات دولة ما يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، وقد أثبتت سياسة تشجيع الصادرات التي تبنتها بعض الدول النامية أن الصادرات تدفع بالنمو إلى الارتفاع بنحو أسرع مما تحققه سياسة إحلال الواردات، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات، أهمها ما يلي:[1]

1-**الصادرات وتخصيص الموارد:** إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى تحقيق استخدام أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة و إلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛

2-**الصادرات والتقدم التقني:**للصادرات دور بارز في توفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع والأجهزة الرأسمالية المتطورة والحصول على التقنيات الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية واكتساب الخبرات والمهارات مما ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي؛

3-**الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين المشاريع مما يؤدي إلى دخول مشاريع جديدة ذات كفاءة عالية خروج المشاريع الأقل كفاءة، فتستفيد المشاريع المستمرة من وفرات الحجم الكبير مما يرفع من إنتاجيتها وبالتالي زيادة الناتج القومي المحلي وارتفاع معدلات النمو.

[1] زدون جمال، بن جدو عائشة، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد03، ديسمبر 2018، ص 198؛

ثانيًا: سياسة إحلال الواردات

وتعتمد هذه الإستراتيجية في أي دولة على ضرورة فرض ضرائب جمركية على السلع المستوردة لحماية المنتجات المحلية، لكن قد يترتب على ذلك آثار سلبية على الإنتاج المحلي بسبب ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية، كما يؤثر على الاستهلاك النهائي، فإن فرض ضرائب على الاستيراد يعمل على رفع أسعار المنتجات المستوردة وتقليل الطلب عليها وبالتالي تقليل التشجيع على استيرادها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية المنافسة لها ويعدل بذلك هيكل الأسعار النسبية للإنتاج المحلي مما ينعكس سلبًا على مستعملي هذه المنتجات بتحميلهم ضرائب خفية سواءً تعلقت بالاستهلاك النهائي أو الوسيط. [1]

الفرع السابع: الحكم الراشد

الحكم الراشد كما يعرّفه البنك الدولي هو "القيم والمؤسسات التي يتم عبرها ممارسة السلطة في بلد ما، وتشمل هذه القيم والمؤسسات المسار الذي يتم من خلاله اختيار ومراقبة وتغيير الحكومات (مظهر سياسي)، وقدرة الحكومة على التسيير الأمثل للموارد، رسم ووضع السياسات والقواعد السليمة (المظهر الاقتصادي)، احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم الاقتصادية والسياسية (مظهر مؤسساتي)". [2]

انعكس الحكم الراشد في الدول المتقدمة بالإيجاب على مستويات التنمية والنمو الاقتصادي ليدها، وهذا وفقًا لما توصل إليه العديد من الدراسات والتي أبرزت الأثر المباشر والمعنوي للحوكمة الرشيدة على النمو الاقتصادي نتيجة لدور مؤسسات الحكم الراشد وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد والإشراف على صياغة السياسات المالية والاقتصادية ومتابعة تنفيذها، فمؤسسات الحكم الراشد تعمل على تأمين بيئة قانونية

[1] دليلة طالب، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980–2013)**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد03، العدد02، 2016، ص ص 102؛

[2] رضا حمزة بوجانة، ابراهيم برقوقي، **الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول العربية**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، 2018، ص154؛

وإدارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار والاستثمار، كما تعمل على محاربة الفساد الذي يضعف المؤسسات المعنية بتطوير السياسات الاقتصادية ومؤسسات التنظيم والرقابة.

الفرع الثامن: الاستقرار السياسي والأمني

إن توفر القدر الكافي واللازم من الاستقرار السياسي والأمني يحفز الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي، مما يسهم في تزايد تكوين رأس المال وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والعكس صحيح، البلد الأقل استقرارًا وأمنًا لا يتوفر فيه المناخ الاستثماري مناسب الذي يمكن أن يساعد على النهوض بمعدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق لنظرية أخرى، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي

يتضمن التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي آراء كل من "آدم سميث" (A.Smith) و"دافيد ريكاردو" (D.Ricardo) حول النمو وتراكم رأس المال، بالإضافة إلى رأي "توماس مالتوس"(ThomasMalthus) حول السكان وغيرهم، وسنحاول عرض أراء بعض هؤلاء فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية آدم سميث (A.Smith)

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث سعى إلى معرفة كيفية حدوثه و كشف العوامل التي تعوقه وتقف في طريقه، إذ اعتبر آدم سميث أن العمل مصدر لثروة الأمة وأن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة ثروة الأمة، فمن أهم مزايا تقسيم العمل ما يلي:[1]

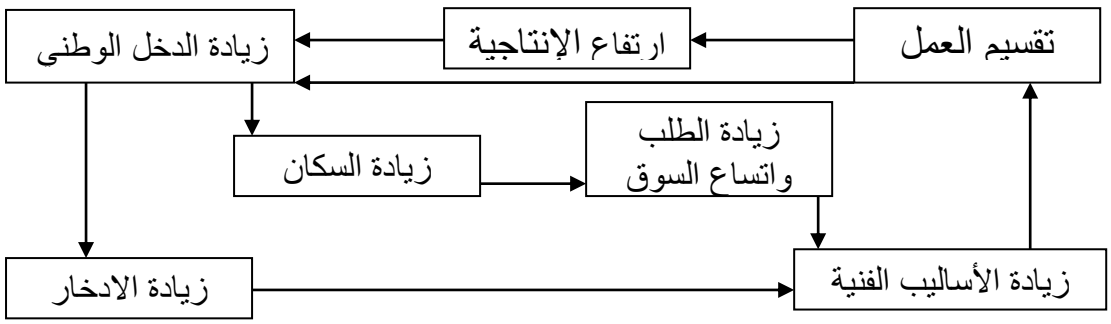
- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛

- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص؛

- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

كما أكّد سميث حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويتوقف التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (2-2): تصورات "آدم سميث" للنمو الاقتصادي



المصدر: سالم النجفي، محمد صالح تركي القريشي،**مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص61.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر،الأردن، 2007، ص56.

حسب سميث فإن تقسيم العمل يتوقف بالإضافة إلى التراكم الرأسمالي على حجم السوق، غير أن تحسن وسائل النقل وتطوير التجارة الخارجية من شأنهما توسيع السوق إذ تلعب التجارة الخارجية دورًا مهمًا في توزيع كفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها (اليد الخفية) التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية.[1]

أما من أبرز معوقات النمو الاقتصادي في رأيه هو محدودية الموارد الطبيعية كالاستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافةً إلى موقع ومناخ الدولة، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان يصعب التغلب على قيود الموارد الطبيعية فتتراجع معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال ومن ثم تضمحل الدوافع لتراكم رأس مال جيد.[2]

الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو (D.Ricardo)

اعتبر ريكاردو حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أين تكون المردودية في هذا الأخير متناقصة، وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يزداد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخض عنه في النهاية إيقاف عملية التنمية.

كما اعتبر أن توزيع الدخل العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، لذلك حلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات وهي:[3]

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 371؛

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية** (مفهومها ، نظرياتها و سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص 71؛

[3] أنظر:

- محمود الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، دار الهدى للمطبوعات، الإسكندرية، 1994،ص 258؛
- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص58؛
- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص111.

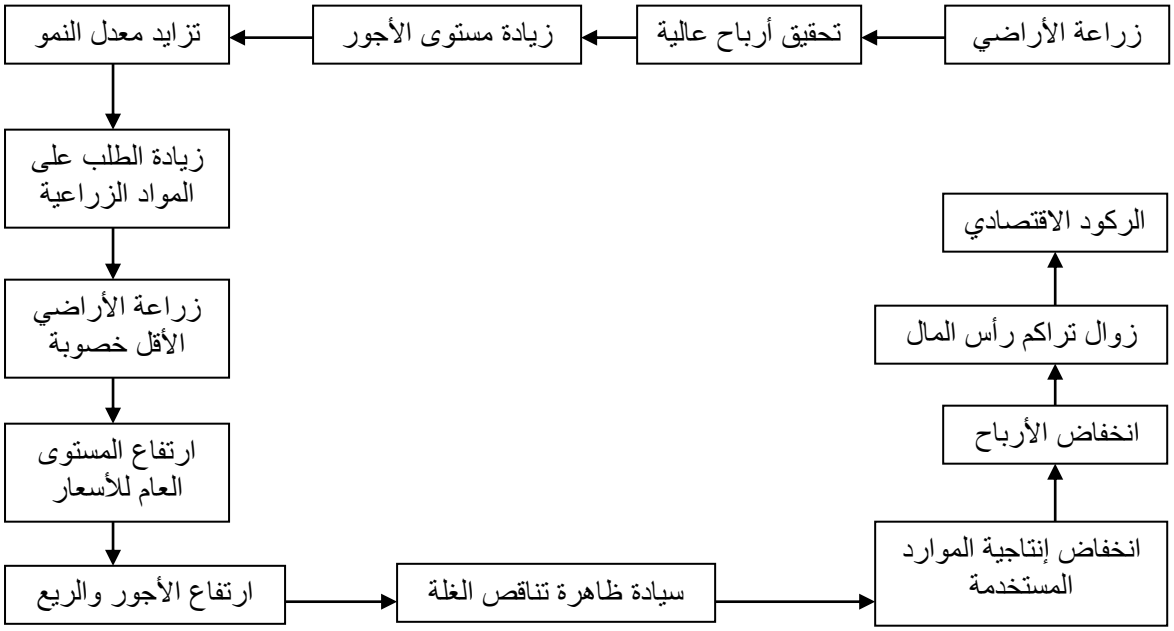
1-**طبقة الرأسماليين**: وهي المسؤولة أساسًا عن النمو الاقتصادي، لأنها تدخر من أرباحها وهذا الادخار يوجه إلى التراكم الرأسمالي ويؤدي إلى النمو؛

2-**طبقة العمال**: يمثلون الفئة الأوسع من المجتمع ويتوقف وجودهم على الرأسماليين، إذ يعتمدون على الأجور، حيث يرى ريكاردو أن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان ومن ثم ارتفاع عرض العمل ما ينجر عنه تراجع الأجور إلى مستوى الكفاف، ولا يتحقق النمو إلاّ إذا استخدم إيراد الصافي المتمثل في الريع والربح باعتبارهما مصدر التكوين الرأسمالي إلاّ أن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى ارتفاع الريع ومنه زيادة تكاليف وأسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع العمال على المطالبة بزيادة الأجور النقدية، وهكذا تتراجع حصة الأرباح مقابل الرفع من حصتي الريع والأجر في الدخل ما يؤدي لانخفاض تراكم رأس المال وبالتالي الحد من النمو الاقتصادي؛

3-**طبقة ملاك الأراضي(الإقطاعيون)**:وهؤلاء يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم، إذ أن الأراضي الخصبة نادرة وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى زيادة الندرة في أكثر الأراضي خصوبة، وهذا يدفع إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة وهنا يظهر قانون تناقص الغلة ويظهر الريع ويرتفع بالنسبة للأراضي الأقل جودة، فيزيد نتيجة لذلك النصاب النسبي لأصحابها من الإنتاج وينخفض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، مما يعني تناقص معدلات الأرباح وتناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد الكفاف.

ومن هنا تتبين النظرة التشاؤمية التي ترتكز على اتجاه معدلات الربح في المدى الطويل إلى الانخفاض، ومن ثم ينخفض معدل تراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، ويصل الاقتصاد شيئًا فشيئًا إلى حالة الركود، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (2–3): تحليل "دافيد ريكاردو" للنمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988،، ص 65.

الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتوس (R.Maltus)

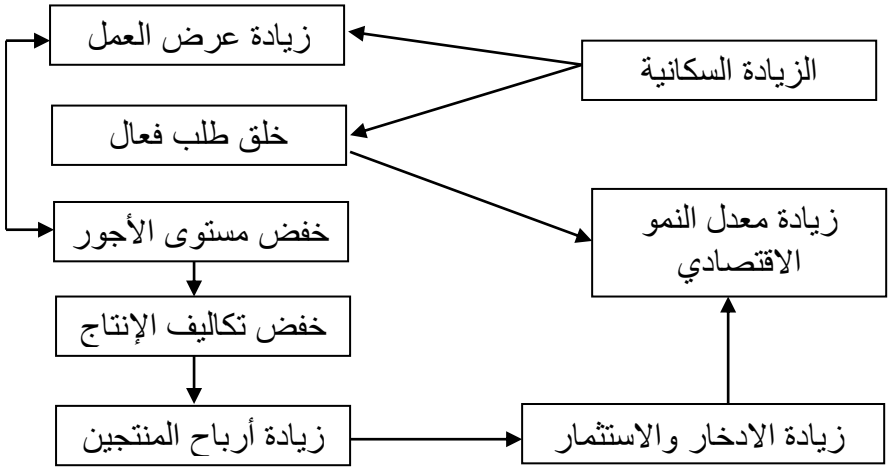
يعتبر "مالتوس" أول من أدرج النواحي الأخلاقية والدينية (التمسك بتعاليم الدين الذي يؤثر في المواطنين تأثير السحر ويدفعهم إلى العمل والجدّ) ضمن عوامل النمو كما يؤكد على أهمية توفر عامل الاستقرار السياسي في الدولة.

يناقش "مالتوس" العلاقة بين زيادة السكان والنمو الاقتصادي، فهو يرى بأن الزيادة في العدد فقط لا تعتبر عامل للتوسع الاقتصادي، وأن نمو السكان يشجع نمو السكان يشجع النمو الاقتصادي فقط عندما يصاحبه زيادة في الطلب الفعال. [1]

وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يقترح "مالتوس" فكرة الميل الأمثل للادخار، ذلك أن الادخار إلى نقطة معينة مطلوب لتمويل الاستثمار الذي تتوفر له الفرصة المربحة، وبعد تلك النقطة فإن الادخار سيؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي مما سيحول دون تطور الاستثمار أوتشجيعه.

واعتقد "مالتوس" أن الزيادات السكانية الحاصلة ستؤدي إلى زيادة عرض العمل، ومن ثم فإن الزيادة في العمل تعدّ سببًا في خفض الأجور حتى تصل إلى حد الكفاف،والمستوى الأخير من الأجور سوف يزيد من معدلات النمو الاقتصادي[2]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2–4): تحليل "مالتوس" للنمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص 63.

[1] عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2004)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 30.

[2] نفس المرجع السابق، ص30؛

الفرع الرابع: نظرية كارل ماركس (K.Marx)

حسب "ماركس" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمل، فتنهار الرأسمالية.[1]

إن تحليلات "ماركس" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إل زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "ماركس".

الفرع الخامس: تقييم النظرية الكلاسيكية

أقر الاقتصاديون الكلاسيك بأن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد كما اعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه

[1] كيداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية(دراسة تحليلية وقياسية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص37.

بالركود، وحتى يتأتى النمو الاقتصادي لابد من استبعاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالرغم مما توصلت إليه هذه النظرية فإنها تعرضت لجملة من الانتقادات أهمها: [1]

1-اعتقادهم بأن الأرباح هي المصدر الحصري للادخار، عكس ما أظهرته التجربة التي أبانت عن إمكانيات أخرى للادخار خاصة الناجم عن ادخار الطبقة الوسطى أو القطاع العام؛

2-إهمال النظرية الكلاسيكية للدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في تحريك الاقتصاد؛

3-إيمانهم أن تمويل الاستثمارات يقتصر على الادخار على خلاف ما أظهره "شومبيتر" فيما بعد، حيث أشار إل الائتمان كمصدر لضمان الاستثمار؛

4-تجاهل الاقتصاديين الكلاسيك لأهمية الطبقة الوسطى وإمكانية إسهامها في عملية النمو الاقتصادي؛

5-نظرتهم التشاؤمية إلى مآل التطور الرأسمالي وحتمية حدوث الركود لاستنادهم على قانون تناقص عوائد الأرض بالنسبة لريكاردو، تراجع إنتاجية رأس المال بالنسبة لسميث وعلى نظرية مالتوس للسكان.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي في التحليل الكينزي

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات، حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة(1929-1939)والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة، وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 58.

الفرع الأول: فرضيات وأسس النظرية الكينزية:

انتقد "كينز" النظرية الكلاسيكية وقانون "ساي" وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس من الضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند "كينز " يتحدد من خلال الطلب الكلي، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال (Effective demande)، واعتبر "كينز" أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة للدخل، وأكد "كينز" بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة).

وبالتالي يمكن حصر أهم فرضيات النموذج الكينزي في النقاط التالية:

1-يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة؛

2-لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة؛

3-وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه؛

4-الطلب هو الذي يحدد الطلب المناسب له وليس العكس.

على أثر الفرضيات السابقة قام "كينز" ببناء النظرية الكينزية، حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، وحلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها. وعليه فإن الأمر يتطلب – حسب "كينز" – تحديد محددات الطلب الكلي (الوطني)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة.[1]

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 36.

وقد اعتبر أن تحريك الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل، أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة، أو بتحريكهما معًا. ولكن المشكل الرئيسي هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، واستحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال (أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد (1929).

اقترح "كينز" حلًا لهذه المشكلة، وذلك من خلال تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي، حيث أن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين) كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام) ولقد وضع "كينز" شرط لهذا الإنفاق بحيث يجب أن يخصص إما للاستهلاك العام (زيادة أجور العمال، الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...)، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات الموانئ، المستشفيات والمدارس...). وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد، وبذلك تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد. أما فيما يخص أهم نموذج للنمو الاقتصادي الذي يتبع النظرية الكينزية فهو نموذج هارود–دومار (Harrod–Domar) ولذلك وجب علينا دراسته باعتباره امتداد للنظرية الكينزية.

الفرع الثاني: نموذج هارود–دومار (Harrod–Domar) للنمو الاقتصادي:

يبحث كل من "هارود ودومار" في الشروط المطلوبة لحصول على النمو الاقتصادي السلس وغير المتقطع (المستدام) في الدخل الوطني، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنهما متشابهان

من حيث الجوهر.[1] ويعتبر نموذج هارود–دومار توسعة لتحليلات التوازن الكينزي حيث يستند على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان.

يهدف هذا النموذج إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه، وبالتالي فإن كل من "هارود ودومار" يؤكدان أنه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي ويلعب دوران رئيسيان حيث:[2]

1–يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم أنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية؛

2–يعتبر الاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية والمتمثلة في مخزون رأس المال.

المساهمة النظرية لهارود ودومار أدت إلى صياغة معادلة تفسيرية لنمو الدخل، والتي اعتبرت نموذجا سمي بنموذج هارود–دومار، جاء هذا الأخير بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأس مالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل ادخار، وهذا المعدل هو الذي يهدف نموذج هارود–دومار لتحديده، فهذا الأخير يوضحعلاقة اقتصادية في شكل دالة يكون من خلالها معدل النمو لـ GDP (g) يعتمد مباشرة على معدلالادخار الوطني (S)، ويتناسب عكسيا مع معامل رأس المال إلى الناتج الوطني (k)، لذلك نشرح فكرة هارود–دومار باستخدام المعادلة التالية:[3]

$$gv= K.....(1)$$

حيث: g: يمثل معدل النمو

V: معامل رأس المال أو المعامل الحدي لرأس المال أي I/DYوهكذا فإن

[1] فليح حسين خلف، مرجع سابق، ص 146؛

[2]Michelle de Mourgues, **Macroéconomie**, Paris, Dépôt légal :Janvier 2000, P 599 ;

[3]Dwigtht Perkins, **Economie du développement**, , édition de Boek, 3eme édition Belgique, 2008, pp 141-142 ;

$$\frac{\mathrm{DY}}{Y}.\frac{I}{DY} = \frac{V}{Y}$$

لأن الادخار يساوي الاستثمار

ويعتبر (V) فإن ذلك يدل على ضرورة رفع رأس المال لإنتاج نفس الحجم من الناتج والعكس صحيح، كما أنه يدل على كثافة رأس المال في عملية الإنتاج، إذ أنه يرتفع في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة رأسمالية وينخفض في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة عمالية، كما أن معامل رأس المال (V) يدل على مدى فعالية رأس المال، إذ أن ارتفاعه يدل على انخفاض فعالية رأس المال، إما انخفاضه فيدل على ارتفاع فعالية رأس المال لأن ذلك يعني أن وحدات أقل من رأس المال أنتجت حجمًا معينًا من الناتج.

وهكذا فإن معدل النمو يكون أكثر ارتفاع عندما تكون نسبة الادخار أعلى ما يمكن، لكن في حالة عدم قدرة البلد على توفير معدلات مرتفعة من الادخار الداخلي فإنها تلجأ إلى الادخار الخارجي حتى تتمكن من تحقيق مستوى معين من النمو.

فتلجأ الدول المتخلفة ضعيفة الادخار إلى القروض من الخارج، إن نموذج هارود–دومار يصطدم بواقع الدول المتخلفة، هذه الأخيرة تتميز بضعف معدل الادخار ونقص التجهيزات وعوامل الإنتاج بصفة عامة، إضافة إلى امتلاكهم أعدادًا هائلة من الأيدي العاملة غير المستخدمة أو في بطالة مقنعة، ويضع "هارود–دومار" والكينزيون الجد أما أمر الواقع كثيرا من الدول المتخلفة (لأنه في الحقيقة تملك الدول النفطية رؤوس أموال هائلة رغم أنها تنتمي إلى دول العالم الثالث)، كما أنه على غرار دراسةقامت بها الأمم المتحدة ONU، وفي نفس السياق نظرية هارود–دومار اعتبرت أن تراكم رأس المال هو أساس عملية النمو.[1]

[1] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاديات التنمية (نظريات التنمية والنمو واستراتيجيات التنمية)**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص 54؛

إذ يمكن بواسطة رأس المال رفع إنتاجية العمل وتطوير القطاع الحديث وبواسطة نشر التقدم التقني تسهيل كل عمليات النمو ، في حقيقة الأمر نموذج هارود–دومار يمكن تطبيقه في الدول المصنعة لأن الدول المتخلفة بالإضافة إلى نقص الادخار وتراكم رأس المال، فإنها لا تملك الأجواء المناسبة لاستخدام التقلبات الحديثة، إذ تصطدم هذه الأخيرة في كثير من الأحيان بعدم إمكانية استغلالها من طرف العمال غير المتكونين، بل هناك فلاحون لا يقبلون استخدام بعض التقنيات لجهلهم أو لصعوبة التعامل معها.

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي والعناصر الأخرى من أوضاع اجتماعية وسياسية، حيث أن اعتبار رأس المال العنصر الوحيد والرئيسي لتحقيق النمو يجعلنا نخطئ إذ أنه في الحقيقة قد يلعب هذا العنصر دورًا مهما ولكنه غير كافي لتحقيق النمو، وتبقى للعناصر الأخرى المذكورة أعلاه الدور الأهم والرئيسي لتحقيق النمو وهذا رغم أن تحليل "دومار" يرتكز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل "هارود" هو أكثر تكاملا وذلك لكونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبًا.

النموذج:

كباقي النماذج الأخرى، ينطلق نموذج هارود–دومار من مجموعة من الفرضيات وهي:[1]

1–يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل الوطني، ومنه:(1).....S=s x y

حيث s: الميل الحدي للادخار

2–الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال، ومنه(2).....I= ΔK

[1]Michael P.Todaro, Stephen C.Smith**, Economic development**, pearson, 11thedition, united Kingdom,2012 , pp 112-113 .

وبماأن $k= K/Y$ فإنه يمكن كتابة $K=k \times Y$ وعليه: $\Delta K= k \times \Delta Y$ .....(3)

3-الادخار لابد أن يتعادل مع الاستثمار، ومنه:(4).....$I= S$

من المعادلات 1، 2، 3 و4 يتبين أن: $K \times \Delta Y = s \times Y$.....(5)

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على $k \times Y$ نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{k_x \Delta Y}{k_x \Delta Y} = \frac{s_x Y}{k_x Y}\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \quad \Rightarrow$$

في الأخير نحصل على العلاقة التالية: $TC = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$

حيث TC يمثل معدل نمو الناتج الوطني(معدل النمو الاقتصادي) والذي يتحدد كما هو مبين من المعادلة طرديًا مع معدل الادخار (s) وعكسيًا مع معدل رأس المال (k)، وعليه فنموذج هارود-دومار يبين أن تحقق الزيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار والعلاقة الأخيرة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود-دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات التي من خلالها يمكن تجسيد الاستثمارات الممكنة.

يعالج "هارود" النمو الاقتصادي عن طريق ثلاثة أنواع لمعدلات النمو (معدل النمو الفعلي (G) معدل النمو المرغوب فيه (G_w) ومعدل النمو الطبيعي(Gn))، ومن الممكن عنطريق إجراء المقارنات بين معدلات النمو هذه تحديد الشروط التي يمكن معها تحقيق معدل نمو ثابت ومستدام.[1]

[1] محمد مصطفى، سهير أحمد، مرجع سابق، ص ص 132-133.

1-**معدل النمو الفعلي**: ويسمى أيضًا معدل النمو الاقتصادي الذي يساوي $\frac{\Delta Y}{Y}$هذا المقياس يساعد في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير، والمعادلة الأساسية له هي:

$$G=\frac{s}{C} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

G: معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية معينة وتعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$؛

Y: الدخل أو الناتج الصافي؛

ΔY: التغير في الدخل أو الناتج الصافي خلال الفترة المحددة؛

s : الميل المتوسط للادخار، ويعادل $\frac{S}{Y}$؛

C: معامل رأس المال الحدي، ويعادل $\frac{I}{Y}$؛

S: حجم الادخار الكلي؛

I: حجم الاستثمارات المنفذة.

وبالإحلال في المعادلة (2):

$$G.C= s \quad \Rightarrow \quad \frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{I}{Y} = \frac{S}{Y} \quad \Rightarrow \quad \frac{I}{Y} = \frac{S}{Y}$$

عند وضع التوازن يصبح: $I = S$ مما يعني تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي، كما أن تحديد حجم كل من الادخار S والاستثمار I يعتمد على الزيادة في الدخل ΔY.

2-**معدل النمو المرغوب فيه**: ويسمى أيضًا بمعدل النمو المضمون، وهو المستخدم لكامل مخزون رأس المال والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، هذا المعدل يفترض

بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجون من بيع منتجاتهم، وبالتالي يشعر المنتجون بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تمامًا لاأكثر ولاأقل مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو، والمعادلة الأساسية له هي:

$$G_w = \frac{s}{C^2} \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث:

G_w: معدل النمو المرغوب فيه خلال الفترة الزمنية المحددة وتعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$؛

s : الميل المتوسط للادخار، ويعادل $\frac{S}{Y}$.

3-**معدل النمو الطبيعي**:[1] يعرف هارود بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية،وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، وبافتراض أن هناك دائمًا عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له كما يلي:

$$Cr \times Gn = or \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

or : الميل الحدي للادخار؛

Cr : تمثل الحاجة الإضافية لرأس المال الضروري، حتى يقابل الناتج تلك الزيادة الحدية للدخل في فترة النظام المتزايد.

- النمو المتوازن حسب هارود:

يتحقق النمو المتوازن عندما يتساوى معدل النمو الفعلي (G) مع معدل النمو المرغوب فيه (Gw) :

[1] محمد مصطفى، سهير أحمد، مرجع سابق، ص 133.

•إذا كان معدل النمو الفعلي (G) أكبر من معدل النمو المرغوب فيه (G_w) فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للمقتصد. وتصبح كمية السلع المعروضة أقل من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يعجز الإنتاج عن تلبية الطلب الإجمالي مما يقود إلى حالة التضخم.

•إذا كان معدل النمو الفعلي (G) أقل من معدل النمو المرغوب فيه (G_w) فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للمقتصد. وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أقل من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يزيد حجم الإنتاج ويفيض عن حجم الطلب الإجمالي مما يقود إلى حالة الكساد.

4-العلاقة بين معدل النمو الفعلي، معدل النمو الطبيعي و معدل النمو المرغوب فيه :

- إذا افترضنا أن معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه ($G_w < G_n$)، مما يعني ظهور تضخم متتالي حيث سيكون معدل النمو المرغوب فيه أقل من معدل النمو الفعلي ($G_w < G$). وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية ويدخل المجتمع في حالة التضخم المرضي، وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية زيادة حجم المدخرات الموجهة للاستثمار.

- إذا افترضنا أن معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المرغوب فيه ($G_w > G_n$)، مما يعني ظهور انكماش متتالي حيث سيكون معدل النمو المرغوب فيه أكبر أيضًا من معدل النمو الفعلي ($G_w > G$). وبالتالي سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة المجتمع

في حالة الكساد المرضي، وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

إن الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية فيما يخص تفسير النمو الاقتصادي تتمحور في الانتقادات الموجهة لنموذج هارود–دومار، حيث بالرغم إلى ما توصل إليه هذا النموذج من نتائج إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات، والتي مفادها أن بعض الاستنتاجات تعتمد على فرضيات تجعله غير واقعي، وذلك كما يلي:[1]

– إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ونسبة رأس المال على الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر؛

– كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني؛

– إن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛

– إن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال$(\Delta K/\Delta Y)$ غير واقعية، وخصوصًا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

من الضروري الإشارة هنا إلى إحدى خصائص النموذج الأساسية، والتي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الداخلية هي تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال، تاركًا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير حيث أن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض إنتاجية رأس المال.

[1] محمد مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص76–77.

أما حيث مدى ملاءمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر نموذج غير ملائم وذلك للأسباب التالية:

- إن مثل هذه النماذج تتميز بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال، وهذا ما يتعارض مع أوضاع البلدان النامية، حيث تتميز بمعدلات ادخار ورأس مال منخفضة؛

- إن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل، في حين هذا غير موجود في البلدان النامية؛

- يفترض النموذج اقتصادًا مغلقًا، في حين أن اقتصاديات الدول النامية غالبًا ما تكون مفتوحة على العالم الخارجي؛

- يفترض هذا النموذج ثبات الأسعار، في حين أن الأسعار في الواقع متغيرة باستمرار؛

- الفرضيات التي يعتمد عليها هذا النموذج غير واقعية، لذلك فاستخدامات هذا النموذج محدودة في الدول النامية.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي في التحليل النيوكلاسيكي

نشأ الاتجاه الفكري لنظرية النمو النيوكلاسيكية خلال النصف الثاني من الخمسينات وتميزت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن لفترات متفاوتة وإن اتصف بالطول النسبي، دفعت هذه السمة الواقعية بالاقتصاد الرأسمالي إلى التغير في التفكير وتم استبدال الاتجاه الفكري السابق (نموذج هارود–دومار) والذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، باتجاه فكري جديد يعتمد في جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية، ومن هنا جاءت تسمية هذا الاتجاه بالنيوكلاسيك بإشارة إلى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض في تفسير النمو والتنمية.

الفرع الأول: فرضيات وأسس النظرية النيوكلاسيكية:

وتمثلت أهم فرضيات ومبادئ النظرية النيوكلاسيكية في ما يلي: [1]

- يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار قد تلاشى؛

- أن حجم السكان لا يتغير بحال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي؛

- رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وأسسوا تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار؛

- أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، والتقدم التكنولوجي يعتبر أيضاً مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج؛

- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغييرات في الأسلوب الإنتاجي؛

- يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج و هما العمل ورأس المال، على عكس الكيتريين (هارود -دومار) الذين يرون بثبات مزج عناصر الإنتاج.

[1] أنظر:

- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 67؛
- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 127-131؛
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص ص 77-82.

– في الأجل الطويل يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي عند هارود، كما أن معدل النمو الاقتصادي المستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار.

وقد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي لعل أهمها نموذج "سولو–سوان" (Solow–Swan)، وعليه سنتطرق إليه بشيء من التفصيل.

الفرع الثاني: نموذج "سولو–سوان" (Solow–Swan)

في سنة 1956 قدم "سولو" بحثه "مساهمات في نظرية النمو" إجابة للتوقعات التشاؤمية لهارود الذي كان يشترط لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسية الثلاث: نسبة الادخار، معامل رأس المال ومعدل الزيادة في قوة العمل وأن هذا التوازن يعتمد على التساوي بين معدل النمو المضمون وبين معدل النمو الطبيعي أما سولو فحاول بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال.ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:[1]

– الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا؛

– دالة الإنتاج هي دالة "Coubb-Douglas" ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K وL؛

– هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال؛

– سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص ص 189–190؛

– هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءً على الإنتاجية الحدية لهما.

النموذج:

انطلاقًا من أن هناك منتوج مركب واحد Y باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل L ورأس المال K فإن الناتج الإجمالي للفترة t يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار s وثبات معدل نمو العمل n يمكن توصيف النموذج على النحو التالي:[1]

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له بالرمز K_t فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يعادل:

$$K^* = \frac{dK}{dt} \dots\dots\dots(8)$$

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج :

$$K^* = s.Y \dots\dots\dots(9)$$

ونظرًا لأن الناتج الإجمالي تم باستخدام كل من العمل ورأس المال فقط فإن دالة الإنتاج تصبح:

$$Y = f(K , L) \dots\dots\dots(10)$$

وبالتعويض بقيمة Y من المعادلة (10) في المعادلة (9) نجد:

$$K^* = s.f(K , L) \dots\dots\dots(11)$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما K ، L، وكلاهما دالة للزمن t.

ونظرًا لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت n فإن معادلة العمل تصبح:

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 190-192؛

$$L_{(t)} = L_{(0)}.e^{nt} \ldots\ldots\ldots (12)$$

أي أن عرض العمل المتاح $L_{(t)}$ يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة (0) إلى الفترة (t) بمعنى أن سولو هنا يستخدم كامل العمل المعروض، أي أن هناك عمالة كاملة.

وبالتعويض بقيمة $L_{(t)}$ من المعادلة (12) إلى المعادلة (11) نجد:

$$K^{*} = s.f(K , L_{(0)}.e^{nt}) \ldots\ldots\ldots (13)$$

وبحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن تحديد مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي وبعلومية كل من K , $L_{(t)}$ يمكن حساب ممر الإنتاج عبر الزمن Y_t ، وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (10) نحصل على عائد العمل (الأجور)، وعائد رأس المال (الأرباح)، ومنه يصبح:

- عائد العمل W :

$$W = \frac{\partial (K , L)}{L} \ldots\ldots\ldots (14)$$

- عائد رأس المال (P):

$$P = \frac{\partial (K , L)}{K} \ldots\ldots\ldots (15)$$

ويشرح سولو فكرته على النحو التالي:

إن مخزون رأس المال الأولي معطى من خارج النموذج، وعرض العمل معطى من المعادلة (12)، وحيث أن العوائد الحقيقية لعناصر الإنتاج سوف تتكيف بحيث تحقق التشغيل الكامل لكل من رأس المال والعمل فإنه يمكن تحديد مسار الإنتاج عبر الزمن أي معدل الإنتاج الجاري باستخدام دالة الإنتاج (10)، ومن ناحية أخرى فإن الميل للادخار يوضح القدر من المنتج الصافي الذي يمكن أن يدخر ويستثمر من المعادلة (8)،

وبذلك يتحدد التراكم الصافي لرأس المال خلال الفترة الجارية، وبإضافة هذا التراكم الصافي إلى الرصيد المتراكم سابقًا يتحدد رأس المال المتاح للفترة التالية، وهكذا تتكرر العملية.

النمط الممكن للنمو:

لتحديد النمط الممكن للنمو يدخل سولو في معادلاته نسبة رأس المال إلى العمل ويرمز إليها بالرمز r وتساوي: [1]

$$r=\frac{Kt}{Lt}$$

واسترشادًا بالمعادلة (12) الخاصة بقوة العمل يمكن أن نقوم ببناء معادلة مماثلة لرأس المال

$$K= r.L_{(0)}.e^{nt} \ldots\ldots\ldots\ldots(16)$$

وبمفاضلة هذه المعادلة بالنسبة للزمن:

$$K^*= r^*.L_{(0)}.e^{nt} + nr.L_{(0)}.e^{nt} \ldots\ldots\ldots\ldots(17)$$

وحيث أن r^* تمثل معدل رأس المال إلى العمل، أي: $r^*=\frac{}{dl}$

وبالتعويض في المعادلة (13):

$$r^*.L_{(0)}.e^{nt} + nr.L_{(0)}.e^{nt} = s.f(K , L_{(0)}.e^{nt})$$

$$L_{(0)}.e^{nt}(r^* + nr)= s.f(r.L_{(0)}.e^{nt}, L_{(0)}.e^{nt})$$

وبقسمة الطرفين على $L_{(0)}.e^{nt}$ نجد:

$$r^*+ nr = s.f(r, 1)$$

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص ص 192-194.

$$r^* = s.f(r,1) - nr \ldots\ldots\ldots\ldots (18)$$

وتعد المعادلة رقم (18) هي المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن للنمو في نموذج سولو حيث:

r: نسبة رأس المال إلى العمل، وتعادل $r = \frac{Kt}{Lt}$

r^*: معدل رأس المال إلى العمل (تفاضل r بالنسبة للزمن)، ويعادل $r^* = \frac{dr}{dl}$

n: المعدل النسبي للتغير في قوة العمل، وتعادل $n = \frac{L^*}{L}$

s: الميل المتوسط للادخار

nr: قوة العمل المتحققة أو المستخدمة

$f(r,1)$: تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لمخزون رأس المال تعبر عنه r ، وعند عمالة قدرها وحدة واحدة من العمل. وبالتالي فإن هذا الشق من المعادلة يعبر أيضًا عن رأس المال المتحقق أو المنفذ.

انتقادات النموذج:

تتمثل أهم الانتقادات التي تعرّض لها هذا النموذج في ما يلي: [1]

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل؛

- أهمل "سولو" مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة؛

- افتراض النموذج لتماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية؛

- افتراض الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع.

[1] نفس المرجع السابق، ص194.

المطلب الرابع: نظريات النمو الحديثة

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويلة الأجل قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة .وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي، فان كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم . وهذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي)، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعا للنمو الاقتصادي طويل الأجل (النمو المستديم)، ومن أهم هذه النظريات الحديثة المفسرة للنمو نجد نموذج رومر، نموذج روبرت لوكاس ونموذج بارو، بالإضافة إلى بعض النماذج الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي الداخلي كنموذج AK ونموذج Aghion- Rebelo ، والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

الفرع الأول: نموذج AK[1]

يعتبر نموذج AKأحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك يرجع إلى تناقص الإنتاجية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذجAK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج

[1] البشير عبد الكريم، بواعلي سمير، **تطورات نظريات النمو الاقتصادي**،مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، 2008، متاح على: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf، تاريخ الاطلاع: 2020/04/10، ص ص14-15؛

AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha=1$، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y= AK.....(1)$$

حيث A معامل ثابت، أما K فتمثل رصيد رأس المال، وهذه الدالة تقودنا إلى وضع يكون فيه العائد ثابت، وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج "سولو" أي أن:

$$\dot{K}= sY- \delta K.....(2)$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$\dot{L}= nL = 0$$

من (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta.....(3)$$

أو:

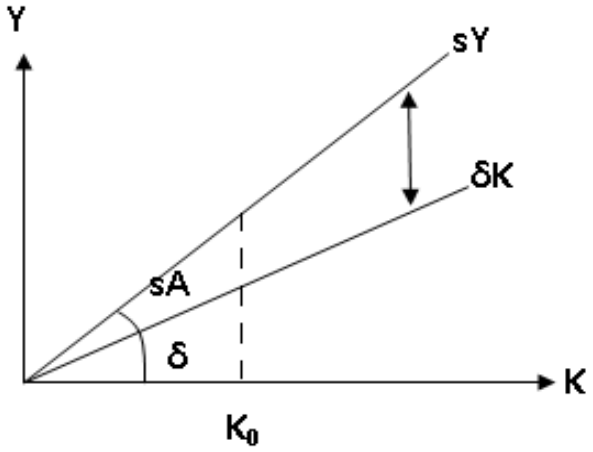
$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta.....(4)$$

أو:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta.....(5)$$

فتمثل Y حجم الإنتاج، أما K رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني (الآلات والمعدات) ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر s عن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وعليه وبالعودة إلى نموذج "سولو" مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم الشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): نموذج"AK"



المصدر: البشير عبد الكريم، بواعلي سمير، **تطورات نظريات النمو الاقتصادي**، مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، 2008، ص:15.

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي إحدى خصائص نموذج AK.

لنفترض أن اقتصادًا ما يبدأ من النقطة K_0، ففي حالة نموذج "سولو" الذي رأيناه سابقًا كان تراكم رأس المال خاضعًا للمردودات المتناقصة ($\alpha<1$)، أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فلاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن

الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائمًا مساوية لـ A، حيث: $\frac{\dot{K}}{K}$= $s\frac{Y}{K} - \delta$ و $A=\frac{Y}{K}$ وبالتالي:

$$\frac{\dot{Y}}{Y}= sA - \delta= g_r$$

ومنه من المعادلة (3) و(4) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و(g_r) لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار) ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: نموذج رومر (Romer)

وينطلق "رومر" من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس –يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها،كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة – التكلفة الحدية للمعلومة معدومة– وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيًا أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيًا وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعوضًا عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية.

يمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدًا ولكن الوحدات الآتية نحصل عليها بسهولة أكثر وذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة وبالمنافسة غير التامة.

ويمكن تفسير نموذج " رومر " كما يلي:

افتراضات النموذج:[1]

- الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح؛

- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدمًا تعرف نموًا مضاعفًا؛

- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس التفسير؛

- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$Y= K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha} \qquad \setminus (0<\alpha<1)$$

حيث:

A: رصيد الأفكار؛

K: رصيد رأس المال.

- إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج "سولو" (بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار) بمعدل ثابت s، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ، وعليه نكتب:

$$\dot{K}= \delta Y-\delta K.....(1)$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة ($\frac{\dot{L}}{L} = n$) وحيث أن(A) في هذا النموذج خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج رومر فـ (A) يكون داخلي المنشأ حيث A_tهو رصيد أو

[1]Karine PELIER, **Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, Une analyse cliométrique du modèle de Romer**, université Montpellier **I**, p 3 ;

مخزونالمعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t)، و $\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة (L_A) مضروبًا في المعدل الذي يجدون به تلك الأفكار (γ) ، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A}= \gamma.L_A$$

إذن:

$$L= L_A + L_Y$$

حيث:

L_Y: الإنتاج المباشر

L_A: إنتاج الأفكار أو التكوين

- وإذا تم افتراض ($\gamma= b.A^p$) حيث (b) و (p) هي ثوابت، فإنه إذا كانت:

*$p>0$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة؛

*$p<0$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

*وإذا تم افتراض أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فإن:

$$L_A=L_A^{\lambda} \qquad \backslash\ 0<\lambda<1$$

فإذا كانت ($\lambda=1$) وهي معامل الاهتلاك المعرفي فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A}= bA^pL_A^{\lambda}.....(2)$$

ومنه نلاحظ أنه بأخذ كل باحث على حدى فإن (γ) يعتبر ثابتًا (مردودات ثابتة)، أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثرًا بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية)، مما يعني معاملة (A^p) بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد، بالرغم من أنه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة.

النمو المتوازن عند رومر:[1]

يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_y = g_K = g\dot{A}$$

حيث يتزايد كل من الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن وفي غياب الرقي التقني فإنه ليس هناك نمو في هذا النموذج، وبقسمة دالة التغير المعرفي على A نجد:

$$\frac{\dot{A}}{A} = b\,\frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-p}}$$

على طول خط النمو المتوازن يكون $\frac{\dot{A}}{A} = g_A$ ثابت، وبأخذ المشتقة اللوغاريتمية نستطيع الكتابة:

$$0 = \lambda\frac{\dot{L}_A}{L_A} - (1-p).\frac{\dot{A}}{A}$$

.

وبما أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو الباحثين ($\frac{\dot{L}}{L} = n$) فيمكن كتابة ما يلي:

$$g_A = \frac{\lambda n}{1-p}$$

توضح العلاقة الأخيرة أنه في المدى البعيد يحدد g^* بعوامل دالة إنتاج المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، حيث عندما تكون ($\lambda=1$) و($p=0$) فإن ($\dot{A}=b\dot{L}_A$).

[1]Charles I.jones**, Introduction to économic growth**, Stanford university copyright, USA, 1998, pp : 93-97.

فإذا كان b ثابت فإن (bL_A) يكون ثابتًا هو الآخر، وعندما يؤول (t) إلى مالا نهاية فإن ($\dot{A}$) يؤول إلى الصفر، مما يعني عدم حدوث النمو إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أنيكون (n) كبيرًا بالكفاية، وهي الفرضية التي يصعب إختبارها لدى الدول المتقدمة نظرًا لأن (n) متناقصة أو ثابتة. وللخروج من هذا العائق فإن النموذج افترض أن ($p=\lambda=1$) ومنه يصبح:

$$\dot{A} = bL_A A \quad \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A$$

توضح العلاقة السابقة أن إنتاجية الباحثين تتزايد مع الزمن حتى لو بقي عدد الباحثين ثابتًا، غير أن التجارب العالمية بيّنت خلاف تلك المقارنة بما تستوجبه هذه النظرية التي تعتمد على ارتفاع L_A حتى يرتفع معدل نمو الاقتصاد g، فمثلا لم ينمو الاقتصاد الأمريكي خلال القرن العشرين سوى بمعدل 1.8 % في السنة بالرغم من كون ($p>0$) في النموذج، وهو مايقود إلى الإبقاء عليها أقل من الصفر حتى تتحقق شروط النمو وفق هذا النموذج.

العلاقات التبادلية المترابطة في حلقة النمو

نموذج رومر يتكون من ثلاث قطاعات أساسية: قطاع إنتاج السلع النهائية، قطاع السلع الوسيطة وقطاع البحث والتطوير، حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعًا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي: [1]

- قطاع الإنتاج النهائي يعرض سلع متجانسة Y وتنافسية:

$$Y = L_Y^{1-\alpha} . \sum_{j=1}^{A} X_j^{\alpha}$$

[1] Abdouni Abdeljabbar et Hanchane Saïd,**Ouverture, capital humain et croissance économique** : fondements théoriques et identification des liens à l'aide de données de panel , la revue des économistes critiques, critique économique n°17, Hiver 2006, pp 6-8 ;

حيث نتحصل على الإنتاج Y بمساعدة العمل L، وكذلك بعدد من السلع الوسيطة X_j التي تمثل كل منها نوعًا من رأس المال، وα هو عدد السلع الوسيطة، حيث تستعمل المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي.

– أما قطاع السلع الوسيطة فهو احتكاري وذلك عن طريق شراء الشهادة من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطة، ويعطى برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع كما يلي:

$$Max : \pi_j = P_j.(X_j)- r.(X_j)$$

الشرط الأول في حالة الاحتكار هو:

$$P'(X).X+P(X)-r=0 \qquad \backslash\ p'(X)<0$$

إذن:

$$P'(X).\left(\frac{X}{P}\right)+1=\frac{r}{P}$$

– أما بالنسبة لقطاع البحث والتطوير فإن المخترعين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقًا من نشاطهم البحثي، هذا الربح هو مثلًا سعر الشهادة –أو براءة الاختراع– التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة.

نستطيع إذن اعتبار هذه المشكلة كمشكلة تحكيم بين استثمار رأس المال بمعدل فائدة معين في السوق المالي أو الاستثمار في الشهادة (شراء شهادة بسعر بيع الباحثين) للإنتاج في ظروف الاحتكار، وفي حالة التوازن يجب أن يتساوى الربحان كي تبقى إمكانية التحكيم بين مختلف إمكانيات تسخير الموارد، بمعنى الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك ($r.P_A$) تساوي إلى مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون (π) والربح أو الخسارة ($\dot{P}$) في رأس المال بعد إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة، ونكتب:

$$r.P_A= \pi + \dot{P} \Rightarrow \qquad r= \frac{\pi}{P_A} - \frac{\dot{P}}{P_A}$$

في حالة التوازن وعندما يكون (r) ثابت فإن $(\frac{\pi}{P_A})$ يجب أن يكون ثابتًا، أي يتزايد (π) و(P_A) بنفس المعدل (n)، وبما أن النظرية الاقتصادية تستلزم تساوي السعر مع التكلفة الحدية (Cm) فإن الشروط التي وضعها رومر لعمل السوق تصبح غير فعالة، وذلك للأسباب التالية:

– عدم وجود آلية تكافئ الباحثين على مساهمتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل، فتحفيز الباحث من طرف السوق غير كافٍ؛

– وجود الآثار السلبية مثل تصرفات التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، وهنا يظهر دور حماية حقوق الملكية الفكرية والتي تعد من بين أهم النقاط التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) إلى تحقيقها؛

– الفوائد الشخصية التي يسعى إليها الباحث أو المؤسسة بمراكز البحث أقل من الفوائد الاجتماعية، وبالتالي فإن الدافع لإنتاج أفكار جديدة مرتبط بالأرباح التي ينتظرها المخترع وليس بالفوائد الاجتماعية لهذا الإنتاج، حيث بعض الأفكار المفيدة اجتماعيا لا تزال فوائدها الشخصية والخاصة غير كافية لدفع مخترعيها الخواص إلى استغلالها وإدماجها في العملية الإنتاجية.

الفرع الثالث: نموذج روبرت لوكاس (*Robert Lucas*)

إن الفكرة التي طرحها "لوكاس" هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول. وأن المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، ويضيف "لوكاس" في تحليله لهذا العامل أن

فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فإذا كان الفرد يمتلك مخزون رأس مال جيّد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور.[1]

يعتمد "لوكاس" في نموذجه على مجموعة من الفرضيات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

–يعتبر "لوكاس" أن الاقتصاد مكوّن من قطاعين، أحدهما مكرس لإنتاج السلع والآخر لتكوين رأس المال البشري؛

–كل الأعوان أحادية، بمعنى أنه لا يوجد تباين في الاختبارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة، وعددهم يساوي n؛

– كذلك نستطيع أن نلمس مع "لوكاس" أن تراكم رأس المال البشري مقيّد بالمعادلة التالية:

$$h^*=B(1-u)n$$

حيث:

u هو الزمن المسخر للعمل

$(1-u)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف

B هو مقدار الفعالية

ومنه يصبح لدينا:

$$\frac{h^*}{h}= B(1-u)$$

حيث تمثل h رأس المال البشري الفردي، أما h^* فتمثل تغير رأس المال البشري

[1]Guio-Ann.C, Dejardin.M**, Croissance endogène spatialisé et développement régional**, Article 01, OCDE, 2004, p 86 ;

أما دالة الناتج هي من نوع كوب–دوغلاس وتأخذ الشكل التالي:

$$Y=K^{B}(n.L)^{1-B}$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان فإن هذا النموذج يشبه نموذج سولو، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، لكن لوكاس يقدم تفسيرًا لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس سولو الذي اعتبره ثابتًا، فتفسيره في نموذج لوكاس هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد ($1-u$) كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم– تفضيل تراكم المعارف – سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.[1]

الفرع الرابع: نموذج بارو (Barro)

جاء بارو سنة 1990 في مقال له بمصدر آخر للنمو الداخلي وهو الاستثمار النفقات العامة (G)من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

وقد اعتمد بارو على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي: [2]

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق ص 16؛

[2] تم الاعتماد في عرض هذا النموذج على المراجع التالية:

–اعتبر أن النفقات العمومية موجهة لأجل المنشآت القاعدية وليس مخزون المنشآت القاعدية؛

–تمثل السلع العامة بخاصية عدم التنافس وأنها قابلة للاستعمال من طرف جميع أفراد المجتمع؛

–البنية البديهية للنموذج تقوم على أساس دالة كوب–دوغلاس بالنسبة لأي مؤسسة (i)، وتعطى هذه الدالة كما يلي:

$$Y_i = A_i K_i^{\alpha} N_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad \backslash \alpha \in]0,1[$$

حيث:

N_i, K_i, Y_i هي على التوالي الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i)؛

A مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت)؛

G الإنفاق الكلي للدولة على المنشآت القاعدية؛

$1-\alpha$ مرونة الإنتاج.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = AK^{\alpha} N^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم.

- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970–2012)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص129؛
- بن نابي فتيحة، مرجع سابق، ص ص57–58؛
- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2015/2014، ص ص59–60.

ويعتبر "بارو" أن النفقات العامة تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابتة عبر الزمن) تفرض على كل المداخيل $T=tY$، وتوازن الميزانية يكون محقق دائمًا $T=G$.وعليه فإن الدخل المتاح يساوي: $Yd=(1-t)Y$، ولدينا كذلك الاستهلاك المتاح يساوي: $C=(1-s)Yd$، *ومنه :* $C=(1-s).(1-t).Y$

وتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة:

$$\overline{\dot{K}}= s(1-t)Y- \delta\overline{K}$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال GبـtY :

$$Y= AK^{\alpha}N^{1-\alpha}(tY)^{1-\alpha}$$

ويمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$Y= t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}\,K\,L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \ldots\ldots\ldots\ldots(*)$$

حيث $N،A$ و t ثوابت.

وفي نموذج بارو، الاقتصاد له معدل ادخار داخلي وثابت، حيث بعد إدخال عنصر النفقات العمومية G ، فإن توازن السوق يكتب بالمعادلة:

$$Y= C+I+G= C+\dot{K}+\delta\dot{K}+G$$

أي: $$Y=(1-s)(1-t)Y+\dot{K}+\delta\dot{K}+G$$

$$Y= (1-s+st)Y+\dot{K}+\delta\dot{K}+G$$

وعليه: $s(1-t)Y= \dot{K}+\delta\dot{K}$

وبالتعويض في المعادلة (*) نجد:

$$s(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}K\,L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = \dot{K}+\delta\dot{K}$$

$$\frac{\dot{K}}{K}=s(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}K\,L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}-\delta K$$

وبما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة t الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي G ومعدل النمو الاقتصادي، أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\partial\left(\dot{K}/K\right)}{\partial t} = \left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}+\frac{1+\alpha}{\alpha}(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}\right]s\,A^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\Leftrightarrow t=\frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t) \Rightarrow t^*=1-\alpha$$

وبعبارة أخرى، ومن أجل أن تعظم الدولة معدل نموها الاقتصادي يجب أن تنفق جزءًا ثابتًا من دخلها على الهياكل القاعدية، والتي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\left(\frac{G}{Y}\right)^* = t^* = 1-\alpha$$

ومن خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو التي تقتضي فرض معدلات معينة من الضرائب، وكذا ترشيد النفقات العمومية المتعلقة بالمنشآت القاعدية تبعًا لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية من أجل تحقيق معدلات نمو أمثلية عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة، حيث بيّن بارو في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية لـ: $\frac{G}{Y}=1-\alpha$ وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية لـ G من أجل تمويل جميع نفقاتها.[1]

[1] نسيمة بن يحي، **أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013 (دراسة تحليلية قياسية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة المدية، 2014/2013 ، ص ص 40-41.

المبحث الثالث: الاقتصاد الريعي ونظرية لعنة الموارد الطبيعية

كثر الجدل حول الاقتصاد الريعي وتأثيره على النمو الاقتصادي للدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي في دخلها الوطني كونها تدر عوائدًا ضخمة، مما جعل هذه الدول تتميز بأداء اقتصادي سيء مقارنة بغيرها من الدول التي لا تتمتع بذلك القدر الكبير من الموارد، وهذا ما يسمى بلعنة الموارد أو بعبارة أدق لعنة وفرة الموارد. فسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه وأهم الآثار المترتبة عنه على مستوى الفرد والدولة ومحاولة معالجة هذه الآثار أو على الأقل الحدّ منها باقتراح مجموعة من السبل لذلك.

المطلب الأول: مفهوم الريع، الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

الفرع الأول: تعريف الريع

بالرجوع إلى معاجم اللغة نجد أن كلمة ريعتعني "الزيادة والنماء"[1]، وقد عرّفه ابن خلدون في كتابه المقدّمة على أنه "كسب دون عمل وميّزه عن الرزق الذي يتطلب جهدًا"[2] أما الريع بالمفهوم الاقتصادي فقد اختلف علماء الاقتصاد في تعريفه، فقد عرفه آدم سميث بأنه: القيمة المدفوعة لاستعمال الأرض، مشيرًا إلى أن الريع يدفع لعناصر الإنتاج المحدودة بالطبيعة، ولاتتغير بتغير السعر أو القيمة، ولا تتأثر كميًا بعوامل العرض والطلب، فكان مفهوم آدم سميث للريع يدور حول ما يطلبه المالك لإيجار أرضه.[3]

ولعلّ أوّل من استعمله كنمط اقتصادي كان كارل ماكس (Karl Max) في كتابه "رأس المال" حيث قال: "في الاقتصاد الرعي تقوى علاقات القرابة والعصبية، أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات

---

[1] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، لبنان، 1986، ص 112، متاح على الموقع: file:///C:/Users/pc/Downloads/%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A9%20%D9%86%D9%88%D8%B1%20%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%AD.pdf تاريخ الاطلاع: 2020/04/15؛

[2] جورج قرم، **في نقد الاقتصاد الريعي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية، شؤون اقتصادية، بيروت، 2011، ص 04؛

[3] عدنان الجنابي، **الخلاص من الدولة الريعية**، دراسات عراقية، بغداد، العراق، 2016، ص13؛

الإنتاج"، وأوّل من استعمل خذا المصطلح باعتباره شكلاً من أشكال المردود المالي هو "آدم سميث"(Adam Smith)في كتابه "ثروة الأمم"، حيث اعتبر أن الريع هو ثمن احتكاري يتقاضاه مالك الأرض بدون بذل مجهود مقابل ذلك، فهو فائض يترتب على سخاء الطبيعة، إلاّ أنه يبدي آراء مختلفة فيما يخص الريع، وهي:[1]

–أن الريع يعتبر عائدًا يتولّد نتيجة ما تنتجه الأرض، أو نتيجة ما تقدّمه العوامل الأخرى للإنتاج، كون الأرض من المكونات الثلاثة التي تدخل في خلق القيمة وتكوين الثمن لذا فهي تكلفة من تكاليف الإنتاج؛

–أن الريع عائد احتكاري يتولّد نتيجة تملك الأرض واحتكارها؛

–أن الريع لا يدخل كمحدد للثمن بل هو نتيجة له، لأن الريع يظهر فقط عندما يكون الثمن مرتفعًا، بحيث يزيد عن تكاليف العمل ورأس المال أو عن الأجور والأرباح.

غير أن من أعطى الريع معناه الاقتصادي المحكم أكاديميًا هو الاقتصادي "ديفيد ريكاردو"(David Ricardo) في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث اعتبر الريع بأنه "الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية*المستعملة لنفس الغرض"[2]، مقررًا في فكرته أن الأراضي التي يباشر في استثمارها في البداية في أي بلد هي الأراضي الأكثر خصوبة و لا يظهر الريع هنا طالما أن المساحات المتوفرة من هذه الأراضي تزيد عن حاجات السكان، ولكن مع تزايد السكان تتزايد حاجاتهم ويصبح من الضروري استثمار المزيد من الأراضي الزراعية. وهذا يدفع المجتمع عاجلاً أم آجلاً إلى الاستثمار في أراضي أقل خصوبة، وهنا لابد من بذل المزيد

[1] آدم سميث، **قراءة في اقتصاد السوق**، ترجمة كامل وزنة، ، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص ص 32–33، متاح على الموقع: https://download-scientific-pdf-ebooks.com/77363-free-book ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/15؛

* الأرض الحدية هو اسم يطلق على الأرض الأقل خصوبة لأنها لا تنتج فائضًا فوق تكاليف الإنتاج؛

[2] عدنان الجنابي، **الدولة الريعية والدكتاتورية**، معهد الدراسات الجغرافية، بغداد، 2013، ص03؛

من العمل و رأس المال للحصول على نفس الكميات المنتجة التي تعطيها الأرض الأكثر خصوبة، أي كلما انخفضت خصوبة الأرض كلما ازدادت تكلفة إنتاج المحصول. وتقول نظرية القيمة بأنه لا يمكن أن تباع السلعة الواحدة في السوق الواحد وفي نفس الفترة الزمنية بأكثر من سعر واحد، والذي يحدد وفقًا لأعلى تكلفة إنتاج، مما يعني أن سعر بيع المحصول يحدد وفقًا لتكلفة الإنتاج في الأراضي الأقل خصوبة، ونظرًا لأن تكلفة الإنتاج في الأراضي الأكثر خصوبة أقل فإن الفرق بين هاتين التكلفتين يظهر هنا كريع.

ومن الفكرة السابقة لديفيد ريكاردو يشتق اليوم ريع المنجم المتأتي استثمار الثروات الباطنية المستخرجة من المناجم أو الآبار بحيث تتحدد أسعار هذه المنتجات مثل النفط، الغاز والذهب وغيرها حسب تكاليف إنتاج الثروات الباطنية الأقل إنتاجية.

مما سبق يمكن القول بأن الريع هو الجزء من الدخل الذي لا يقابله أي جهد أو عملية إنتاجية، فهو الفرق غير المبرر بين سعر التكلفة وسعر البيع.

الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الريعي

انعكست الاختلافات بين المفكرين في تعريف الريع على تعريف الاقتصاد الريعي، نذكر منها:

1-الاقتصاد الريعي هو "اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالبًا ما يكون مصدرًا طبيعيًا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة، سواءً كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار و النفط والغاز"[1]؛

2-الاقتصاد الريعي هو "الاقتصاد الذي يعتمد على إدامة أنشطة على الإيرادات الناتجة عن بيع الثروة الريعية حيث تتغلب فيه عناصر الريع الخارجي"[2]؛

[1] كنعان حمه غريب عبد الله، **أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي**، مجلة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد03، أفريل 2017، ص599؛

[2] واثق علي الموسوي، **الاستقرار الاقتصادي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 93؛

3-"الاقتصاد الريعي المعاصر اتخذ شكل اقتصاد الخدمات أو ما بات يعرف بالاقتصاد الافتراضي النقيض للاقتصاد الإنتاجي الذي يعتبر القاعدة المادية التي تتحرك عليها كل الظواهر الريعية"[1].

مما سبق يمكن القول أنه حتى يعتبر الاقتصاد ريعيًا يجب توفر الشروط الأساسية التالية:

– أن يرتكز دخل الاقتصاد أساسًا على مورد واحد غالبًا ما يكون طبيعيًا؛

– أن يمتاز المورد بعدم الحاجة إلى آليات إنتاج سواءً كانت فكرية أو مادية؛

– أن يكون الدخل الناتج عن هذا المورد ذو مصدر خارجي.

الفرع الثالث: تعريف الدولة الريعية

إن أوّل من ربط مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية هو حسين مهداوي في بحثه الذي نشر سنة 1970 تحت عنوان "أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدولة الريعية –حالة إيران–"، حيث عرّف الدولة الريعية على أنها "الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ريعي يتأتى من مادة أولية ودولة بهذه الحال تعتمد على دخل مستديم يأتي من الخارج، وهذه الوضعية تتجسد في الدول النفطية النامية، حيث لا يشارك الاقتصاد المحلي بشيء يذكر في إنتاج النفط أو تصنيعه"[2].

ويعتبر بعض الاقتصاديين أن الدولة الريعية هي "الدولة التي تعتمد على الريع الخارجي في تحقيق دخلها فهي لا تقوم باستخراجه من مواطنيها، ويكون دور الدولة دورًا توزيعيًا، أي تقوم بإعادة توزيع ذلك الريع الخارجي بالشكل الذي تراه يتناسب ومصلحتها السياسية ويضمن ديمومتها، فلا حاجة لتطوير أي نظام إنتاجي أو

[1] غسان ابراهيم، **الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية**، محاضرة مداخلة ضمن ندوة حول "الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل" المنظمة من طرف جمعية العلوم الاقتصادية السورية، يوم 2010/02/16، ص03؛

[2] عدنان الجنابي، **الخلاص منالدولة الريعية** ، دراسات عراقية، العراق،2016، ص13؛

مؤسسي داخلي أو تنويع مصادر الدخل الأخرى، فالدخل يتراكم من مصادر طبيعية وما على الدولة إلاّ إعادة توزيعه وتدويره".[1]

وطوّر حازم الببلاوي هذا المفهوم وشخّص أربع خصائص رئيسية للدولة الريعية، وهي:[2]

-الدخل الريعي: هو الدخل السائد في الاقتصاد؛

-يتأتى الريع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاع إنتاجي قوي؛

-تشكل الأيدي العاملة المشغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة؛

-تكون الدولة هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي.

ولعل أبرز أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية تكمن في النقاط التالية:

-في الاقتصاد الريعي يساهم غالبية السكان في توليد الريع الخارجي، بينما في الدولة الريعية يساهم عدد محدود من العمال في توليد الريع الخارجي وتتولى غالبية المجتمع استعمال هذا الريع بعد أن تقوم الدولة بإعادة توزيعه عليهم؛

-عوائد الدخل الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي، في حين أن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية؛

-الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي؛[1]

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **مفهوم الدولة الريعية**، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 3631، العراق، 2012، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294425&r=0 ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/18؛

[2] كنعان حمه غريب عبد الله ، مرجع سابق، ص601؛

–الاقتصاد الريعي لا يولّد بالضرورة دولة ريعية، بينما الدولة الريعية حتمًا هي وليدة اقتصاد ريعي، وبذلك فإن الدولة الريعية هي حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، فهي الدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل وتشتغل فئة قليلة من السكان في توليد الريع ويؤول في مجمله للحكومة والتي تتولى توزيعه وإنفاقه على أفراد المجتمع، وبالتالي فإن الاقتصاد الريعي هو الأساس في تكوين دولة ريعية وهذه الأخيرة ليست سوى همزة وصل بين القطاع الريعي والقطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام، وهذا ما آل إليه جاكومولوشياني*، إذ يصف الدولة الريعية بأنها نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي بحيث يكون فيه الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بإنفاق الدولة، في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي.[2]

الفرع الرابع: أنواع الريع

تنقسم الريوع حسب مضمون النظرية الاقتصادية التي ترى في الريع دخلاً ناتجًا من عامل طبيعي بفعل ندرته إلى عدّة أنواع، أهمها:

1–**الريع العقاري:** وهو الريع الذي انطلق منه المفهوم الاقتصادي للريع ونميّز فيه بين الريع المطلق والريع الفرقي:[3]

–**الريع المطلق:** دون النظر إلى نوعية الأرض أو بعدها عن السوق، كل الأراضي ما دامت محلاً للملكية الخاصة تحصل على حد أدنى من الريع، فالملاّك يستطيعون أن يحددوا كيف تستخدم الأرض ولن يتخلوا عن

---

[1] كنعان حمه غريب عبد الله،مرجع سابق، ص ص 602–603؛

* أستاذ المتخصص في اقتصاديات الدول النفطية وأحد المؤسسين لنظرية الدولة الريعية و مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث بجنيف؛

[2] محمد نبيل الشيمي، **الاقتصاد الريعي "المفهوم والإشكالية"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، مقال متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=25453 تاريخ الاطلاع: 2020/04/18؛

[3] عبد السلام أديب، **تاريخ اقتصاد الريع في المغرب**، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 3911، 2012؛ مقال متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347&r=0، تاريخ الاطلاع: 2020/04/18؛

استخدامها لفترة معينة دون مقابل، هذا الحد الأدنى الأساسي الذي يلزم دفعه كريع بالنسبة لكل الأراضي يسمى ريعًا مطلقًا؛

-**الريع الفرقي**: وهو نتاج ملكية الأراضي الأكثر خصوبة، فتزايد عدد السكان يدفع إلى اللجوء إلى استغلال الأراضي الأقل خصوبة لإشباع حاجيات السكان، مالكوا الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على الريع المطلق بينما مالكوا الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون إضافة على الريع المطلق على الريع الفرقي كريع إضافي، نفس المبدأ يطبق على الأراضي القريبة من الأسواق والبعيدة عنها.

2-الريع المنجمي: هو الدخل الناجم عن استثمار الثروات الباطنية بكل أنواعها اليابسة، السائلة والغازية التي تستخرج من المناجم والآبار.[1]

3-الريع الاستراتيجي: وهو الدخل الناجم عن الموقع المتميّز الذي تشغله وحدات النشاط الاقتصادي مثل الممرات والقنوات البحرية كقناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول أو القرب من خط السكة الحديدية أو القرب من السواحل لبيع الثروة السمكية وغيرها، حيث تعتبر هذه المواقع والممرات حتمية العبور و لا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها.[2]

4-**ريع المضاربة**: ويتمثل في الدخل الذي يحصل عليه المضاربون بدون جهد، فغالبًا ما تكون مداخيل عالية يجمعون من خلالها ثروة والتي هي بدورها مصدر لمداخيل جديدة ويظهر هذا النوع من الريع أكثر في سوق العقارات وأسواق الأوراق المالية بشرط أن تتميز مادة المضاربة بالندرة في السوق وانخفاض عرضها وزيادة الطلب عليها.[3]

[1] نفس المرجع السابق؛

[2] غسان ابراهيم ، مرجع سابق، ص05؛

[3] عبد السلام أديب، مرجع سابق؛

5-ريع التحويلات: ويشمل هذا الريع ما تتلقاه بعض الدول من مساعدات ومنح وهبات وتحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وغيرها من أشكال الدعم الأخرى حيث تعتبر نوعًا من الريع نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة.[1]

6-الريع الاحتكاري: من المعلوم أن معدّل الربح الاحتكاري أعلى من معدل الريع المتوسط الذي تحصل عليه المشاريع العاملة في سوق المنافسة الكاملة والريع الاحتكاري الزائد ليس بالضرورة ناجم عن نجاعة أعلى في الأداء الاقتصادي، وإنما يكون غالبًا نتيجة احتكار السوق وتحديد مستوى العرض بحيث تكون الأسعار أعلى من تكاليف الإنتاج ممّا يوفّر للمحتكر ربحًا إضافيًا يمثل الريع الاحتكاري.

7-الريع السياحي: بالرغم من وجود اختلاف حول اعتباره من الاقتصاديات الريعية نتيجة مشاركة عدد كبير من المواطنين في توليد الريع بتقديم خدمات سياحية مختلفة، إلاّ أن حجة من يعتبرونه اقتصاد ريعي أو شبه ريعي أن قطاع السياحة في هذه الدول يعتمد بالأساس على وجود آثار مهمة في تاريخ البشرية مثل الآثار الفرعونية أو الرومانية الإسلامية، إضافة إلى المناخ المثالي وجمال المناظر الطبيعية كشواطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر التي باتت تجذب أعدادًا هائلة من السياح من مختلف الدول.[2]

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الريعي

تتميز الاقتصاديات الريعية سياسيًا واقتصاديًا بشكل عام بما يلي:

1-في الاقتصاد الريعي تكون الدولة ثرية بما تملكه من سيولة نقدية لكن سوء توزيع الدخل القومي يجعل هذا الثراء لا ينعكس بشكل متوازن على شرائح المجتمع المختلفة؛

[1] غسان ابراهيم ، مرجع سابق، ص05؛

[2] جورج قرم ، مرجع سابق، ص17؛

2-يرتبط اقتصاد البلدان ذات الاقتصاد الريعي ارتباطًا وثيقًا بالأزمات الاقتصادية نتيجة اعتماد مواردها المالية على العوائد الريعية الأمر الذي يجعلها تحت رحمة المتغيرات الخارجية، فزيادة على شدّة حساسية الاقتصاد لتغيرات أسعار الموارد الريعية، هو حساس كذلك لأسعار العملات مما يؤدي إلى ارتفاع تعرضه لصدمات خارجية، وبالتالي يؤدي إلى عدم الاستقرار في مداخيل الاقتصاد وتضييع الفرص أمام تنويع صادراته الوطنية؛[1]

3-الاقتصاد الريعي هو اقتصاد غير إنتاجي، فهو يعتمد على موارد غير إنتاجية متمثلة في مصادر الريع الخارجي عوض الاعتماد على القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وهذا يجعل القطاع الريعي يهيمن على باقي القطاعات الأخرى من حيث العوائد ومن حيث قوة العمل كذلك، فغياب الاستثمارات الإنتاجية يعني غياب التشغيل وزيادة معدلات البطالة، مما يدفع الحكومات إلى إيجاد فرص تشغيل مفتعلة لامتصاص اليد العاملة المتوافرة (بطالة مقنعة)، وبالتالي توليد دخول نقدية تنعكس على قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب، وفي ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي تلجأ الحكومات إلى الاعتماد على السلع المستوردة لاحتواء هذا الطلب مما يؤثر سلبًا على ميزان المدفوعات؛[2]

4-يتميز الاقتصاد الريعي بأحادية التصدير، حيث تمثل صادرات النفط أو الغاز النسبة الأعلى من إجمالي الصادرات؛

5-تعاني الدول في إطار الاقتصاد الريعي من اختلال هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي نتيجة ضعف مساهمة القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية أمام القيمة المضافة للقطاع الريعي، فالاقتصادات الريعية تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً بدائيًا وزيادة الثروة دون زيادة المعدلات الإنتاجية مما يضعف الصناعة التحويلية التي تعتبر أساس تطوير القطاعات الاقتصادية؛

[1] عدنان حسين الخياط، مهدي سهر الجبوري، واثق على الموسوي، **اقتصاديات الموازنة العامة**، ج1، دار الأيام، الأردن، 2016، ص141؛

[2] عدنان حسين يونس، علي إسماعيل عبد المجيد، **الهيمنة المالية للدول الريعية**، دار الأيام، الأردن، 2016، ص 73؛

6-إن اعتماد الاقتصادات الريعية على كثافة استخدام رأس المال يؤدي إلى عدم توفر الفرص لتراكم رأس المال والتوجه بدلاً من ذلك إلى الاكتناز الذي يقود إلى استمرار تحكم أصحاب الأموال بالثروة الوطنية والمال العام، كما يؤدي الاعتماد الكثيف على رأس المال إلى جعل الاقتصاد عرضة للارتباط بالعالم الخارجي لما يوفّره من رؤوس أموال وتكنولوجيا تفتقد لها الدول الريعية؛[1]

7-إن ما يميّز الدول الغنية بالموارد الطبيعية هو التعقيد وصعوبة رسم سياسات اقتصادية واضحة المعالم التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد الريعية دون إحداث خلل في خلايا الاقتصاد، فالأمر يتعلق بمجموعة من القيود كإمكانية نضوب الموارد الريعية غير المتجددة مما يعني أن الاعتماد غير العقلاني والمفرط على هذه الموارد سوف يشكل خطرًا على الاقتصاد الذي قد يتعرض من جرائها إلى صدمات شديدة تؤدي إلى انهياره، كما أن انتشار الفساد المالي والإداري في عدد كبير من الدول الريعية هو ناتج عن فشل السياسات الاقتصادية التي تتبعها الأنظمة القائمة في هذه الدول، فالمشكلة الأساسية التي تواجهها هذه الأخيرة تتمثل في غياب السياسات الناجعة والرشيدة لتوجيه واستثمار العوائد الريعية وليس في ندرة الموارد التمويلية للتنمية. ضف إلى ذلك غياب الهيئات التنظيمية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ السياسات وتسريب جزء من عوائد الموارد الريعية إلى الخارج؛[2]

8-تعاني الدول في الاقتصادات الريعية كذلك من اختلال هيكل الموازنة العامة، حيث تعتمد في تمويل خزائنها على مورد واحد بشكل شبه تام، المتمثل في العوائد الريعية، فعملية تحصيل الضرائب في هذه الاقتصادات هي مكلفة أكثر من الموارد الريعية. كما يشكل الإنفاق العام نسبة عالية من الناتج المحلي، وتمثل نفقات التسيير جزءًا معتبرًا من الإنفاق الكلي، في حين تمثل نفقات التجهيز نسبة منخفضة، على عكس الاقتصادات

[1] واثق علي الموسوي، **الاستقرار الاقتصادي (الصناديق السيادية، الريع، الموازنة العامة والسوق)**، ج1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 133-134؛

[2] عدنان حسين الخياط، مرجع سابق، ص141؛

الإنتاجية التي تشكل فيها الضرائب بأنواعها مصدرًا هامًا من المصادر المتنوعة لإيرادات الدولة ويشكل الإنفاق الاستثماري جزءًا معتبرًا من النفقات العامة.[1]

المطلب الثالث: مفهوم لعنة (نقمة) الموارد الطبيعية

تعدّ وفرة الموارد الطبيعية نعمة تؤدي إلى تنمية اقتصادية سريعة وشرط أساسي لتحقيق نمو اقتصادي بالنظر إلى تأثيراتها الإيجابية على الاقتصاد الكلي كونها من بين أهم عناصر الإنتاج. لكن في الواقع أشارت معظم الدراسات الحديثة إلى أن الدول التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية غالبًا ما يكون اقتصادها أسوء من البلدان التي لا تتمتع بهذا الكم الهائل من الموارد، وقد قام بعض الخبراء الاقتصاديين بتقديم مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي السيء لبعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تحت ما يسمى بـ "نقمة الموارد الطبيعية".

الفرع الأول: مفهوم الموارد الطبيعة وأنواعها

تعتبر الموارد الطبيعية من بين أهم عوامل الإنتاج الأربعة المحددة في النظرية الاقتصادية الكلية (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم)، وقد اتفق على تسميتها بعنصر الأرض بمعنى ما عليها، ما تحتها، وما يحيط بها، وتشمل الأراضي الزراعية، المياه، المراعي الطبيعية، الغابات، المصايد، الثروات المعدنية، مصادر الطاقة الأحفورية، وكذا مصادر الطبيعة المتجددة كالشمس والرياح، كما تتسع لتشمل الموقع الجغرافي المتميّز والمناخ المعتدل.

[1] واثق علي الموسوي، **الاستقرار الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 134؛

أولاً: تعريف الموارد الطبيعية

من الصعب إيجاد تعريف محدد للموارد الطبيعية، حيث تختلف وجهات النظر في تعريفها من منظور جغرافي، اقتصادي، إيكولوجي، كيميائي وغيرهم، وسنحاول فيما يلي الاقتصار على تقديم مجموعة من التعريفات للموارد الطبيعية من الناحية الاقتصادية.

تعرّف المنظمة العالمية للتجارة الموارد الطبيعية بأنها: "مخزونات المواد الموجودة في البيئة الطبيعية والتي تعدّ نادرة ومفيدة اقتصاديًا في الإنتاج والاستهلاك، سواءً في حالتها الخام أو بعد الحد الأدنى من المعالجة".[1]

وتعرّف الموارد الطبيعية كذلك بأنها "ما يقوم الإنسان به بإدراك وتقييم منفعته من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معيّنة أو تلبية مطلب معيّن".[2]

وعرّف المفكر الاقتصادي "آلان راندال" (Alan Randall) الموارد الطبيعية على أنها: "الأشياء المفيدة ذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها، وهي بذلك مادة خام لم يتم تعديلها، فإما أن تستعمل في العملية الإنتاجية أو تستهلك مباشرة، كما لا يعدّ موردًا كل من الموارد التي لم تعرف بعد أو لم يعرف لها استخدام اقتصادي والموارد المفيدة في استخدامها لكنها متوفرة بكميات كبيرة جدًا مقارنة بحجم الطلب عليها مما يجعل قيمتها مجانية".[3]

مما سبق يمكن اعتبار الموارد الطبيعية أنها كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يكتشفها الإنسان ويستخدمها لتحقيق منفعة أو إشباع رغبة معينة بطريقة مباشرة (استهلاك مباشر) أو غير مباشرة (استهلاك مباشر في العمليات الإنتاجية).

---

[1] World trade report 2010, **Trade in natural resources**, p :46, accessible sur : https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/world_trade_report10_e.pdf , 02/05/2020;

[2] حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص 20؛

[3] نفس المرجع السابق؛

ثانيًا: أنواع الموارد الطبيعية

تصنف الموارد الطبيعية على أساس بقائها أو فنائها إلى نوعين رئيسيين، هما: الموارد غير المتجدّدة (الناضبة) والموارد المتجدّدة.

1-**الموارد الطبيعية غير المتجدّدة (الناضبة)**: وتعرف على أنها "الموارد الطبيعية التي لا تتجدّد خلال حياة الإنسان، بحيث يكون رصيدها ثابت، وبالتالي عرض هذه الموارد ثابت ولابد من نضوبها مستقبلاً، حيث أن تكوينها يستغرق فترات زمنية طويلة جدًا قد تصل إلى مئات آلاف السنين، وعادة ما تستخرج من باطن الأرض وتشمل النفط، الغاز الطبيعي، الفحم والمعادن، وتتميز الموارد الناضبة بأنها تنفد باستعمالها في العملية الإنتاجية".[1]

2-**الموارد الطبيعية المتجدّدة**: وتعرف بأنها: "تلك الموارد التي تنمو أو تزيد عبر الزمن، والتي إمّا أن يكون نموها أو تزايدها خارجيًا أو مستقلاً عن حجم المخزون، أي ليس له علاقة بالمخزون المتواجد كمياه الأمطار أو الأنهار، وإمّا أن يكون نموّها داخليًا أو تابعًا أي يعتمد على حجم المخزون الموجود منها، أي أنها تتكاثر إحيائيًا، هذه الموارد يمكن أن تكون مستمرة متى ما حافظ عليها الإنسان أو أداها بشكل صحيح".[2]

3-**الموارد الطبيعية الجارية**: وهي "ذلك النوع من الموارد التي لا يتأثر مستوى المخزون منها بما يتم استخدامه حاليًا أو ما يتم استخدامه مستقبلاً، أي هي موارد مستمرة في التدفق مثل الطاقة الشمسية أة طاقة المدّ والجزر.[3]

4-

[1] أنيسة بن رمضان، بلمقدم مصطفى، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03، 2012، ص 11؛

[2] حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سابق، ص 27؛

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 27-28؛

الفرع الثاني: تعريف لعنة (نقمة)الموارد الطبيعة

تعرّف لعنة الموارد على أنها "النتائج السلبية للنمو والتنمية الاقتصادية للدول الغنية بالموارد الطبيعية الناجمة عن الاعتماد الكبير على هذه الموارد".[1]

وتعرّف كذلك على أنها: "ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو، التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوء فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد، وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقًا أكثر منه محفزًا لتحقيق عملية النمو الاقتصادي".[2]

كما تعتبر نقمة الموارد " مفهوم يوضح التناقض المسجل والملحوظ بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة خاصة النفط وضعف النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية والعكس، وهذا ما يطلق عليه في بعض الدراسات للتعبير عن أن وفرة الموارد يمكن أن تتحوّل من نعمة إلى نقمة في الأجل الطويل، وإن صح التعبير وجود تناسب عكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي مهما كانت طبيعة هذه الموارد طبيعية أو معدنية، ولآن هذه الوفرة لا تستغل في تحريك مفاصل الاقتصاد الحقيقي في شكل استثمارات صناعية أو تجارية".[3]

ممّا سبق يمكن اعتبار نقمة الموارد الطبيعية على أنها العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية ومعدلات النمو الاقتصادي والتنمية بسبب الاعتماد شبه الكلي للدولة على عائدات هذه الموارد بدل استثمارها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

---

[1] Terry Karl, **Oil-led Development : Social, Political, and Economic consequences, Center on Democracy**, Development, and The Rule of Law Freeman spogli institute for international studies (CDDRL), Working paper n°80, Stanford January 2007, p :01, available at : https://fsi-live.s3.us-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/No_80_Terry_Karl_-_Effects_of_Oil_Development.pdf , 05/05/2020;

[2] أنيسة بن رمضان، مرجع سابق، ص 13؛

[3] عبد الحميد زلوم، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ، الأردن، 2008، ص06؛

الفرع الثالث: تفسير لعنة الموارد الطبيعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

تناول العديد الاقتصاديين في أبحاثهم النظرية والتطبيقية موضوع لعنة وفرة الموارد الطبيعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في محاولة لشرح وتفسير العوامل التي حالت دون تحقيق اقتصاديات الموارد لمعدلات عالية من النمو، فهذا الأمر قد أدى إلى طرح العديد من التساؤلات والاستفسارات حول روابط الانتقال بين صادرات الموارد الأولية وباقي الاقتصاد.

وفي سنوات التسعينيات دفعت الأزمة النفطية الباحثين إلى الاهتمام بتأثير عائدات النفط والمناجم على الاقتصاد حيث كانت الظاهرة الهولندية التفسير الأساسي لنقمة الموارد، وظهر هذا المصطلح لأول مرة في مجلة "The economist" سنة 1977 ضمن مقال بعنوان "المرض الهولندي" (The Dutch disease) يبين الآثار السلبية لاستغلال الغاز الطبيعي على الاقتصاد الهولندي ويكشف عن الحالة الاقتصادية الداخلية السيئة للبلد رغم الفائض في الميزان الخارجي، حيث أن التدفق الضخم لعائدات النفط يرفع معدل الصرف الحقيقي مما يجعل الصادرات الأخرى غير تنافسية.[1] وقد تطورت الأبحاث التجريبية في هذا المجال لتفسير الأثر السلبي لوفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي أوّلها دراسة الاقتصادي Richard Autyسنة 1993 حيث كان أوّل من استخدم مصطلح اللعنة للتعبير على الأثر سلبي لوفرة الموارد الطبيعية على النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك أثناء وصفه للوضع الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية بأنها غير قادرة على تحقيق تقدّم اقتصادي أو تنمية حقيقية مقارنة بالدول التي لا تملك ذلك الحجم من الموارد[2]. ثم ظهرت موجة من الدراسات اللاحقة التي أكّدت تلك النتيجة أهمها دراسةJ.D Sachsو A.M Warnerسنة 1995 تحت عنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي" حيث وضحّت العلاقة العكسية القويّة ذات دلالة إحصائية بين وفرة الموارد

[1] منال منصور، **لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها**، مجلة دراسات، العدد03، ديسمبر 2015، ص181؛

[2] Richard M.Auty, **Sustaining Development in Mineral Economies :The resource curse thesis**, 1st edition, Routledge, london, 1993, p :01, ebook site : https://www.taylorfrancis.com/books/sustaining-development-mineral-economies-richard-auty/10.4324/9780203422595 , 05/05/2020;

الطبيعية والنمو في عينة مكوّنة من 17دولة سائرة في طريق النمو خلال الفترة (1971-1992)، كما تم تحديد عدّة قنوات غير مباشرة لانتقال تأثير وفرة الموارد الطبيعية إلى معدلات النمو الاقتصادي، وهي: السياسات التجارية، معدلات الاستثمار، الانفتاح التجاري والبيروقراطية.[1]

كما أضاف الباحثين J.D Sachs وA.M Warnerفي دراسة أخرى لهما سنة 2001 أنه قد زاحم الموارد الطبيعية نشاط ريادة الأعمال والابتكار من خلال تشجيع المبتكرين المحتملين على العمل في قطاع الموارد بسبب علاوة الأجور في هذا القطاع الذي قد يرجع إلى احتمال أن يكون عمال الموارد الطبيعية أكثر إنتاجية بطرق غير ملحوظة، أو بسبب بعض التعويضات لظروف العمل الأكثر خطورة، وبالتالي توجه الأموال إلى القطاع الأولي بدلاً من قطاع البحث والتطوير.[2]

وتوصل الاقتصادي Thorvaldur Gylfason سنة 2001 إلى أن الارتباط السلبي بين ثروة الموارد والنمو يرجع إلى أربعة عوامل رئيسية، وهي:[3]

-غالبًا ما تؤدي وفرة الموارد الطبيعية وما يرتبط بها من زيادة في صادرات المواد الخام مما يكسب المزيد من العملة الأجنبية التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يضر بالصادرات الأخرى (الصادرات خارج الموارد الطبيعية) بجعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية مما يعني تهميش تلك القطاعات وهيمنة قطاع المورد الطبيعي (كالنفط مثلاً) على النشاط الاقتصادي وهيكل الاقتصاد الكلي وبالتالي تذبذب في الإيرادات؛

[1]Jeffrey D.Sachs, Andrew M.Warner, **Natural resource abundance and economic growth**, National bureau of economic research (NBER), working paper n° 5398, Cambridge, 1995, pp 21-23 ,available at : https://www.nber.org/system/files/working_papers/w5398/w5398.pdf , 08/05/2020;

[2]Elissaios Papyrakis, Reyer Gerlagh, **Resource-Abundance and Economic growth in the U .S**, Social Science Research Network (SSRN), April 2004, p 04 ,available at : https://core.ac.uk/download/pdf/6264365.pdf , 16/05/2020;

[3]Gylfason T**, Natural resources, education, and economic development**, European Economic Review Volume 45, Issues 4–6, 2001, pp 850-851, available at : https://notendur.hi.is/gylfason/_borders/pdf/eer2001.pdf , 25/05/2020;

–إن اقتصادات الموارد الطبيعية معرضة بشكل كبير لما يسمى بسلوك البحث عن الريع، الذي قد يؤدي تفاقم مسألة عدم المساواة وانتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الأعمال وعدم العدالة في توزيع الريع الناجم عن الموارد الطبيعية ما من شأنه عرقلة الاستثمار وإعاقة عجلة النمو الاقتصادي؛

–قد تضفي وفرة الموارد الطبيعية على أفراد المجتمع شعورًا زائفًا بالأمن الاقتصادي وتؤدي بالحكومات إلى إغفال الحاجة إلى إدارة اقتصادية جيّدة وداعمة للنمو، حيث ينخفض حافز الاستثمار لدى الأفراد مما يفضي إلى قدر كبير من الضرر على القطاعات الاقتصادية المنتجة؛

–إن اعتقاد بعض الدول أن مواردها الطبيعية هي أم الأصول التي تمتلكها يجعلها أقل اهتمامًا بالاستثمار في المورد البشري وتطويره؛

ومن جهة أخرى افترض بعض الاقتصاديين احتمالية تغيير وفرة الموارد على النمو الاقتصادي من السلبية إلى الإيجابية، ومن أبرز الدراسات في هذا الاتجاه نذكر دراسة Sala-i-Martin and Subramanianسنة 2003[1] والتي اعتبرت أن اجتناب الأثر السلبي لوفرة الموارد الطبيعية ليس بالأمر المستحيل، بدليل أن مجموعة من البلدان استفادت من ثروتها من الموارد الطبيعية من خلال اعتماد ممارسات الإدارة الحريصة والشفافة، وهذا يظهر أهمية المؤسسات كمتغير تفسيري مثل بوتسوانا، كندا، الشيلي والنرويج)، ففي بوتسوانا مثلاً بدأ تعدين الماس في أوائل السبعينات، وأصبح الماس هو المورد الطبيعي الأساسي حيث يشكل تقريبًا ثلث إجمالي الناتج المحلي وثلاثة أرباع الصادرات وأكثر من نصف الإيرادات الحكومية، وأصبح هذا البلد منذ الثمانينات يقوم بدور رئيسي في السوق العالمية. وانتهجت بوتسوانا في ظل نظام سياسي مستقر، سياسات اقتصادية متماسكة على مدى فترات طويلة مكنتها من التعامل بفعالية مع الإيرادات الكبيرة والمتغيرة للماس متجنبة بذلك ما

[1] صندوق النقد الدولي، **المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد**، 2007، ص 04، متاح على الموقع: https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/guidea.pdf تاريخ الاطلاع: 2020/06/25؛

يسمى بلعنة الموارد، حيث حققت نموًا قويًا لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي لفترة طويلة بلغ متوسطه حوالي 9% منذ السبعينيات، كما أدّت السياسات النقدية الملائمة إلى احتواء التضخم واستقرار سعر الصرف، إضافة إلى تسجيل فوائض كبيرة في الموازنة والحساب الجاري لسنوات عديدة بفضل سياسة المالية العامة الناجعة التي كانت الأداة الأساسية لإدارة الاقتصاد الكلي، حيث ازداد الإنفاق العام بشدّة إلا أنه لم يكن مفرطًا، وادخرت بوتسوانا حصصًا معتبرة من إيرادات الماس مما رفع من احتياطات النقد الأجنبي إضافة إلى أن خطط التنمية الوطنية متوسطة الأجل كانت إحدى الأدوات الرئيسية لسياسة المالية العامة في تحويل إيرادات الماس إلى استثمارات رأسمالية استطاعت بوتسوانا من خلالها توسيع البنى التحتية مثل الطرق، الطاقة، مرافق الصحة العامة والمدارس.[1]

كما توجد بعض الدراسات المعارضة لنظرية لعنة الموارد نذكر منها دراسة Brunshweiler سنة 2006 والذي اعتبرأن هناك اختلاف بين وفرة الموارد من ناحية والاعتماد على الموارد من ناحية أخرى، حيث أشار إلى أن نظرية لعنة الموارد تقيس وفرة الموارد بنسبة صادرات خذه الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما اعتبره غريبًا نوعًا ما، حيث هذه النسبة تعبّر عن الاعتماد على الموارد أكثر من كونها مقياسًا للوفرة ، وهذه النسبة ليست مستقلّة عن السياسات الاقتصادية فهي نتيجة سياسات وأوضاع مؤسسية محدّدة.[2]و دراسة Lederman and Maloney عام 2007 التي شككت في قوّة الأدلة الداعمة للعنة الموارد الطبيعية وأشارت إلى أن أدبيات لعنة الموارد تواجه بعض التعقيدات والتناقضات لأن بعض الدول الغنية بالموارد تتميز بحكومات قوية وشفافة، وأداء اقتصادي عالي ونمو سريع رغم وفرة الموارد الطبيعية فيها، مثل: أستراليا، كندا،

[1] صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 45؛

[2]Christa N. Brunnschweiler, Erwin H. Bulte, **The Resource Curse Revisited and Revised: A Tale of Paradoxes and Red Herrings**, CER-ETH Center of Economic Research at ETH Zurich, Working Paper 06/61, 13 December 2006, p 03, available at : https://www.econstor.eu/bitstream/10419/171504/1/wp-06-061.pdf , 02/07/2020;

الولايات المتحدة، نيوزيلاندا، بوتسوانا، الشيلي وماليزيا وغيرها، مما يثبت التأثير الإيجابي لوفرة الموارد على النمو الاقتصادي والتنمية ويعارض وصفها بالنقمة أو اللعنة.[1]

المطلب الرابع: قنوات احتواء نقمة وفرة الموارد الطبيعية

أجمعت كل الدراسات السابقة على الآثار السلبية للاعتماد على ريع الموارد الطبيعية لما يسببه من جمود اقتصادي وعدم استقرار سياسي، إلا أنه ورغم هذه التداعيات السلبية فإن لعنة الموارد غير حتمية، وبناءً عليه ركز العديد من الباحثين على الإجراءات والتدابير الاقتصادية اللازمة للتغلب على النتائج السلبية لوفرة الموارد الطبيعية على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

الفرع الأول: حماية ودعم قطاع الصناعات التحويلية

إن العديد من المنظرين لأدبيات اللعنة قد أغفلوا قدرة الموارد المعدنية أن تشكل عنصرًا أساسيًا في التنمية الصناعية من خلال الصناعات التحويلية مثل كندا، أستراليا، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكيف أثر التعليم والتكوين الجماعي، والبحث العلمي والتطور التكنولوجي إيجابيًا على تنمية الموارد الطبيعية فيها، وكيف ساهم الاستثمار في الاستكشاف والمعرفة الجيولوجية وتطوير تقنيات استخراج المعادن وصقلها وسبكها واستخدامها في جعل الموارد الطبيعية المعدنية رافعة هامة للنمو والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل، كما وضح العديد من الأبحاث العلمية كيف أدى تطوير استغلال الموارد الطبيعية المعدنية إلى إنتاج صناعي عالي التقنية في السويد وفنلندا خلال القرنين الماضيين، كما أن تقديم إعانات لهذه الصناعات يعالج التكاليف الباهضة لإنتاج المنتجات الصناعية المحلية مما يرفع من ربحية هذا القطاع ويؤدي إلى زيادة الإنتاج والعمالة،

[1]Daniel Lederman, William F. Maloney, **Natural Resources Neither Curse nor Destiny**, A copublication of Stanford Economics and Finance, an imprint of Stanford University Press, and the World Bank, 2007, p :03, available at : https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/7183/378930LAC0Natu101OFFICIAL0USE0ONLY1.pdf?sequence=1&isAllowed=y , 16/07/2020 ;

إضافة إلى أمكانية منح المنتجات المحلية ميزة التكلفة أو السعر المنخفض بفرض زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من الصناعات التحويلية.

الفرع الثاني: تشجيع ودعم قطاع الزراعة:

يتسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى تراجع هذا القطاع، وقد تكون الإعانات الحكومية هي الحل، سواءً كانت في صورة دعم لأسعار المنتجات الزراعية لتمكين المزارعين من تغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق هامش معين من الأرباح أو في صورة إعانات مالية مباشرة أو إعانات بالآلات والمعدّات اللازمة للنشاط الزراعي وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية لتشجيع المزارعين على الاستمرار في نشاطهم وعدم الهجرة إلى قطاعات أخرى.

الفرع الثالث: صناديق النفط

إن الدول المعتمدة على الإيرادات المتقلبة من تصدير الموارد الطبيعية ينبغي عليها الاستعداد لتوفير بديل عن مصدر للدخل في حالة نضوب هذه الموارد، وفي نفس الوقت التخفيف من تأثير تقلبات إيراداتها على الاقتصاد، ويكون ذلك من خلال إنشاء صناديق النفط والتي تنقسم إلى نوعين: صناديق الادخار وصناديق التثبيت (لدى بعض البلدان صندوق واحد يستخدم للاستقرار والاستعداد بنضوب الموارد) فدور صناديق المدّخرات النفطية هو تأمين مصدر بديل للدخل في حال استنفاد الاحتياطي النفطي في البلد أو تراجع المزايا النسبية للنفط في الأجلين المتوسط والطويل، أما صناديق التثبيت فتعمل على حماية ميزان المدفوعات صد تقلبات سوق النفط، حيث تفترض استمرار الدخل عند مستوى ثابت باعتماد يعر تقديري للنفط وتقوم

بادخار ما يزيد عن هذا السعر، أما في حالة انخفاض السعر عن سعر الأساس تساهم هذه الصناديق في تمويل العجز لتسهيل الاستهلاك والاستثمار.[1]

ومن أفضل الأمثلة على صناديق المدخرات النفطية والتثبيت الناجحة والشفافة بالنسبة للنفط هي النرويج حيث يمكن اعتبار عمليات صندوق التقاعد النرويجي العالمي المسمى سابقًا بصندوق النفط النرويجي هي أفضل ممارسة لصناديق النفط لأنها تشكل جزءًا من إستراتيجية متماسكة لسياسة المالية العامة، وتتألف هذه الإستراتيجية من دعامتين أساسيتين:

1-تهدف إلى تخفيف مستوى الإنفاق العام مع مرور الوقت وفك ارتباطه بإيرادات النفط المتقلبة؛

2-تسعى لاستبدال ثروة النفط بأصول مالية تزداد قيمتها مع مرور الوقت حتى تتمكن من التعامل مع الزيادة المتوقعة في الإنفاق العام المصاحبة لزيادة عدد السكان المسنين؛

والأهم من ذلك أن السياسة المالية العامة في النرويج هي التي تقود عمليات التقاعد النرويجي العالمي وليس العكس، فصندوق التقاعد النرويجي يجمع كل الإيرادات النفطية وعائدات الاستثمارات المالية ولا يقوم بتحويلات للموازنة إلا بالقدر الضروري لتمويل العجز غير النفطي الذي يتحدد حسب الأهداف السنوية ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل لسياسة المالية العامة. وعليه فصندوق التقاعد النرويجي العالمي هو صندوق تمويلي، وتتحقق أهداف التثبيت والاستمرارية من خلال سياسة المالية العامة وليس من خلال صندوق التقاعد النرويجي.[2]

[1] صادق هادي، **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصادات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج"**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019، ص21؛

[2] صندوق النقد الدولي، **المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد**، مرجع سابق، ص 44؛

ومن الضروري لإنجاح سياسة صناديق النفط أن يقوم القانون بتنظيم عمليات الإنفاق من الصندوق وأن يحدد بوضوح الهدف من الإنفاق ويحث على إجراء الفحص البرلماني الدقيق.

الفرع الرابع: حماية سعر الصرف

تستخدم سياسة سعر الصرف لحماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري للاقتصاد ككل من التأثير السلبي لانتعاش قطاع الموارد خاصة من أثر النفقات الذي يرفع سعر الصرف الحقيقي وذلك يرفع الأسعار المحلية لتلك السلع بالنسبة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري، فيتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي لشراء العملة الأجنبية ليقلل من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي من جهة ويستخدم عمليات السوق المفتوحة لامتصاص السيولة الزائدة في سوق النقد ببيع سندات البنك المركزي من جهة أخرى لتجنب ارتفاع عرض النقود الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري، إضافة إلى وضع قيود على السياسة المالية بالحدّ من الائتمان المحلي الصافي المقدم للقطاع الخاص. فمبدئيًا هذا التخفيض يزيد من الربحية النسبية لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري برفع الأسعار المحلية لهذه السلع. [1]

الفرع الخامس: التنويع الاقتصادي

نظرًا إلى أن الموارد الطبيعية غير المتجددة محدودة الأجل، فمن الضروري إتباع سياسات وإستراتيجيات تنموية تهدف إلى تقليل الاعتماد على إيرادات الموارد، وجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعارها ولصدمات الطلب الخارجي عليها.

[1] منال منصور، مرجع سابق، ص ص 201-203؛

الفرع السادس: الاستثمار في المورد البشري

إن العنصر البشري لم يعد أحد عناصر الإنتاج فحسب وإنما أصبح يشكل إحدى مجالات الاستثمار، لذلك يتوجب العمل على ابتكار وتطوير أحسن السبل والآليات لاستثمار طاقات المورد البشري وتوظيف قدراته الذهنية والإبداعية في إيجاد وتنمية المزايا التنافسية باستحداث سلع وخدمات وتقنيات حديثة ومتفوقة.

خلاصة الفصل

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني بما يضمن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إلا أن التنمية أشمل منه إذ تعني زيادة على نمو الناتج القومي الإجمالي، حدوث تغيرات هيكلية واسعة في مختلف المجالات.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية وفقط، لأن التكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

وقد اختلفت وجهات نظر المفكرين الكلاسيكيين حول تحليل النمو في المدى الطويل، فهناك من يرجع ذلك مثل "آدم سميث" إلى التخصص وتقسيم العمل، بينما "دافيد ريكاردو" و"جوزيف شومبتير" يركزان على التراكم الرأس مالي والعوامل الفنية والتنظيمية على التوالي، في حين نجد أن التحاليل النيوكلاسيكية ترجمت أفكارها في شكل نماذج وأن السمة الأساسية لها تتمثل في خاصية التقارب.

أما بالنسبة لنماذج النمو الداخلي فقدتم التركيز من خلال نموذج "لوكاس" على التكوين الذي يؤدي إلى زيادة رأس المال البشري مما ينعكس إيجابيًا على زيادة النمو الاقتصادي، وركز "بول رومر" على رأس المال المادي أما "بارو" فركز على النفقات العمومية الإنتاجية.

وبالتطرق إلى مصطلح "لعنة الموارد الطبيعية" فكان ملازمًا لمصطلح "الدولة الريعية" الذي برز على نطاق واسع في تسعينيات القرن الماضي من خلال دراسات مختلفة سعت إلى إيجاد علاقة سببية بين وفرة الموارد

الطبيعية في الدول الريعية وفشلها اقتصاديًا وتوصل بعضها إلى وجود علاقة سلبية بينهما بمعنى أن وفرة الموارد تؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي، فيما نفى البعض الآخر ذلك معتبرًا أن الارتباط السلبي بين النمو والثروة الطبيعية لا يعزى إلى مجرد وجود الموارد الطبيعية نفسها وإنما كان سببه الاعتماد شبه الكامل للدول الريعية على إيرادات صادراتها من هذه الموارد، ولا يمكن لهذه الدول أن تحقق نموًا حقيقيًا واستقرارًا اقتصاديًا إلا بعد فك ارتباطها بريع الموارد الطبيعية، وذلك من خلال تنمية القطاعات الأخرى واستبدال إيرادات الموارد بإيرادات الصناعة والمعرفة، بمعنى الاستثمار في القدرة على الابتكار.

الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)

تمهيـد

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى سياسات الاستثمارات العمومية المتخذة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ضمن البرامج التنموية المطبقة خلال هذه الفترة من خلال عرض مضمونها وتقييم نتائجها باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، ثم نقوم بتحليل تطور حجم الاستثمارات العمومية ممثلة بحجم الإنفاق الحكومي الاستثمار على مختلف المخططات والبرامج وكذا تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، لننتقل في المبحث الأخير إلى دراسة قياسية تهدف إلى تحديد وقياس طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين (الاستثمار العام والنمو الاقتصادي) من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة.

المبحث الأول: سياسات الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الإصلاحات الاقتصادية (1990-1994)

مرّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدّة مراحل وتطورات سعى من خلالها إلى تحقيق هدف التنمية والنمو، وذلك من خلال المخططات التنموية التي تبنّتها الدولة مع نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي والتي تجسّدت بداية في إستراتيجية التصنيع (نموذج الصناعات المصنعة) واختارت المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، وقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب، الصناعات الطاقوية، المحروقات والصناعة البتروكيمياوية لما لها من تأثير هام على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة، وذلك في إطار مجموعة من المخططات التنموية والمتمثلة في:[1]

- المخطط الثلاثي للاستثمارات العمومية (1967-1969): والذي كان يهدف إلى توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ المخططات اللاحقة، حيث ركّز هذا المخطط على الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات؛

- المخطط الرباعي الأول للاستثمارات العمومية (1970-1973): والذي من خلاله حدّدت اتجاهات التخطيط الموجّه نحو الصناعات الثقيلة، حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، فتموّل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل وتموّل نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل، وتميّزت هذه المرحلة من الإصلاحات بمنع المؤسسات العمومية من التمويل الذاتي عن طريق فرض اقتطاعات مؤقتة أو دائمة من طرف الخزينة العمومية على التدفقات الصافية لهذه المؤسسات لمنعها من الاحتفاظ بها وإعادة تشكيل رأسمالها.

[1] محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص193؛

– المخطط الرباعي الثاني للاستثمارات العمومية (1974–1977): ويمثل استمرارًا لتوجه المخططات السابقة ودعمها لاسيما في مجال التصنيع، ويتميّز بالحجم الكبير للاستثمارات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ويستحوذ القطاع الصناعي على النسبة الأكبر من حجم الاستثمارات الفعلية. إلاّ أنه ومع نهاية المدّة بقيت العديد من المشاريع الاستثمارية دون إنجاز ممّا دفع إلى تبني مخطط تكميلي سنتي 1978 و1979 بهدف إنجاز البرامج المتبقية من المخطط الرباعي الثاني، وتميّزت هذه المرحلة بالحجم الكبير للاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط السابق وتسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية، ثم نتيجة للتغيرات الحاصلة في الأسعار بسبب أزمة الركود التضخمي التي أصابت العالم الرأسمالي فقد تم إعادة تقييم أغلب البرامج لاستكمالها مما نجم عنه ارتفاع ميزانية هذا المخطط[1]، وتبيّن من خلال عملية المراجعة والتقييم للاقتصاد الوطني التي شرع فيها سنة 1979 أن الاستثمارات التصنيعية الضخمة الممتدة بين 1968 و1978 لم تحقق الأهداف المرجوّة منها ولم يستطع الاقتصاد الجزائري بلوغ هدف الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد بل كلّف ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات أموالاً ضخمة وتضحيات كبرى للمجتمع.[2]

ثم عرفت المرحلة ما بين 1980 و1989 بمرحلة انتقالية من اقتصاد اشتراكي مخطط تتولى فيه الدولة الدور الرئيسي في قيادة التنمية إلى اقتصاد رأسمالي يحدّ من دور الدولة ويعطي الدور الأساسي للقطاع الخاص والسوق، وتم إتباع سلسلة من الإصلاحات التي من شأنها التخلي عن إنشاء المركبات الصناعية الكبرى والتحوّل من سياسة

[1] نفس المرجع السابق، ص335؛

[2] حيان تريكي، عماد بن تروش، **التحولات الاقتصادية في الجزائر والآثار المترتبة عنها: مقاربة سوسيولوجية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل"، جامعة الطارف، الجزائر، يومي 23-24نوفمبر 2014، ص05؛

التقشف إلى سياسة الاستهلاك، ويعبّر عن ذلك بشعار "من أجل حياة أفضل" الذي ظهر سنة 1980[1]، وفي إطار ذلك تم إنجاز خطتين تنمويتين:

– المخطط الخماسي الأول (1980–1984): وتمثلت التوجهات الكبرى لهذا المخطط في رد الاعتبار للقطاع الزراعي وإعطاء دور للقطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية، حيث تم وضع أول مرسوم متعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية المالية والعضوية بهدف زيادة فعالية أدوات الإنتاج بالاستعمال الأوسع لقدرات الإنتاج والرفع من إنتاجية العمل.

– المخطط الخماسي الثاني (1985–1989): ويعتبر امتدادًا وتكملة للمخطط السابق، حيث كان يهدف بشكل أساسي إلى تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع تنظيم مشاركة فعّالة للقطاع الخاص في تنميتها، دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية، إلاّ أن إنجازات هذه المرحلة تأثّرت بشكل كبير بأزمة إنهيار أسعار البترول سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى بعد سنة 1985، مما زاد من حدّة مشكلة تقليص إيرادات الصادرات من جهة، وتضخيم حجم مديونية الجزائر من جهة أخرى[2] وأصبحت خدمة الدين تلتهم جزءً كبيرًا من الصادرات، وفي ظل هذه المعطيات تراجعت قدرة الدولة على سداد التزاماتها وكانت مضطرة للجوء إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) للخروج من تلك الأزمة التي هزّت استقرار البلاد والتي انعكست آثارها السلبية على مختلف الميادين والمستويات، وقامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى معالجة الاختلالات

[1] إدريس بوالكعيبات، **تجربة الجزائر في التنمية: قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17 جوان2002، ص116؛

[2] الداوي الشيخ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد02، 2009، ص259؛

الاقتصادية وتحرير الاقتصاد باعتماد آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث تم إبرام اتفاقيتين: برنامج الاستعداد الائتماني الأول سنة 1989 وبرنامج الاستعداد الائتماني الثاني سنة1991.

المطلب الأول: برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989–1990)

دخلت الجزائر ابتداءً من سنة 1987في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض بعد خطابات النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي للصندوق في 28 مارس 1989 والذي تعهدت الجزائر من خلاله على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فأكدت على :" المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيًا وتوفير البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزمات الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف"[1] كما أكدت الرسالة أن العنصر الأساسي في الإصلاح هو توسيع دور القطاع الخاص، فتم إبرام عقد الاتفاق الأول في سرية تامة وحصلت الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 200 مليون دولار، والتي استخدمت كشريحة واحدة في 30 ماي 1989، إضافة إلى تسهيل تمويلي تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 360 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار النفط وزيادة أسعار الحبوب المستوردة، وتضمن هذا الاتفاق عددًا من الشروط أهمها:[2]

– مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة؛

–تقليص عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية؛

– إزالة التنظيم الإداري للأسعار؛

[1] طاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، 2004، ص ص181؛

[2] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص311؛

- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز؛

- تعديل سعر صرف الدينار الجزائري والحد من التضخم؛

- تحرير التجارة الخارجية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

- الشروع في إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية عمومية.

وتنفيذًا لهذا الاتفاق قامت السلطات الجزائرية بإصدار القانون 89-12 المتعلق بالأسعار وهذا بعد شهرين من التوقيع على الاتفاق والذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقية مع التخلي التدريجي لدعمها لبعض السلع والقيام بتغيير السجل التجاري للمؤسسات، ثم إصدار القانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد الذي يعدّ من أبرز الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتفق عليها في برنامج الاستعداد الائتماني الأول، وأهم ما جاء في هذا القانون ما يلي:[1]

- إرجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري؛

- استقلال البنك المركزي وتناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد، إذ تم وضع سقف أقصى لتسبيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية؛

- إرجاع الديون المتراكمة على الخزينة اتجاه البنك المركزي وفق جدول زمني مدته 15 سنة ابتداءً من سنة صدور القانون؛

- إعطاء الصبغة التجارية للبنوك الأولية وكذا المؤسسات المالية، إذ أعاد لها وظائفها التقليدية بعد خروج الخزينة من الدائرة الائتمانية، كما أصبحت تلك الهيئات تعمل في ظروف المخاطرة، وتم كذلك إلغاء الاكتتاب الإجباري في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية؛

[1] دحمان بن عبد الفتاح، **أثر برامج الصندوق النقدي الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، 11-12 مارس 2008، ص ص02-03؛

– إنشاء مركز المخاطر ليكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض، طبيعة القروض الممنوحة وسقوفها، المبالغ المحسومة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، وعلى هذا الأساس أوجب بنك الجزائر على كل الهيئات المتعاطية للقروض والمتواجدة على التراب الوطني الجزائري الانضمام إلى هذا المركز، واحترام قواعد أدائه بحيث لا يمكن لأي هيئة مصرفية منح قروض مصرح بها لدى مركز المخاطر إلا بعد استشارته؛

المطلب الثاني: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (1991–1992)

قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق استعدادي ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى أربع شرائح متساوية، مبلغ كل شريحة 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[1]، الأولى في جوان 1991، الثانية في سبتمبر1991، الثالثة في ديسمبر1991، أما الشريحة الرابعة التي كان من المفروض أن تسحب في مارس1992 فتم تجميدها لعدم التزام الحكومة الجزائرية ببنود الاتفاق في محاولة منها لامتصاص الغضب الاجتماعي والتي شكلت عبءًا على الخزينة[2]. وتمثلت أهم أهداف هذا الاتفاق في ما يلي:[3]

– تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والسعي إلى رفع معدلات النمو من خلال تفعيل دور المؤسسات العمومية والخاصة؛

– تشجيع أنواع الادخار وتخفيض الاستهلاك وتحرير أسعار السلع والخدمات؛

– تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل العجز، وضبط دعم السلع واسعة الاستهلاك بتخفيض الإعانات؛

– تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار؛

---

[1] عنتر بوتيارة، **تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990–2012) مع قراءة استشرافية آفاق 2017**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، المجلد28، العدد02، 2020، ص 81؛

[2] كريمالنشاشي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحوّل إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن،1998، ص ص22–31؛

[3] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص111؛

- تخفيض قيمة الصرف؛

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي؛

وسعيًا لتحقيق الأهداف المتفق عليها، قامت الحكومة الجزائرية بالإجراءات العملية التالية:[1]

- تحرير 400% من الأسعار طبقًا للقانون 89-12 المتعلق بالمنافسة والأسعار، وأصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر؛

- تقليص دعم مواد المحروقات والكهرباء ابتداءً من 01أكتوبر1991؛

- تخفيض التعريفات الجمركية؛

- العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 وذلك بجعلها في حدود 41 مليار دج؛

- تخفيض قيمة الدينار بهدف تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي على أن لا يتجاوز الفرق 25%؛

- تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة؛

- حق حيازة وتصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة؛

- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر1991 إلى 11.5%ورفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدل 15% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17%.

[1] أنظر:

- الهادي خالدي، مرجع سابق، ص116؛

- Ben Bitour Ahmed**, L'Algérie au troisième millénaire défits et potentialités**, Edition marinoor, Algérie,1998,p 77-78 ;

وخلال هذه الفترة نلاحظ أن الحكومة الجزائرية اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يخص القروض وأسعار الفائدة، كما عملت على تمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية ووقف التمويل المباشر للدولة للبناء السكني، إلاّ أن الأوضاع تأزمت آنذاك بسبب عجز الموازنة العامة الذي بلغ 7.8%من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، وعدم قدرة قطاع المحروقات على مجابهة الارتفاع الحاصل في المديونية الخارجية حيث عرف ميزان المدفوعات عجزًا قدّر بـ 30.4 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 1993 والذي تم تمويله باستهلاك احتياطي الصرف، كل هذه العوامل وأخرى متعلقة بالظروف والأحداث السياسية والاجتماعية التي مرّت بها الجزائر آنذاك جعلتها مرغمة على إعادة جدولة الديون الخارجية مقابل إبرام اتفاق آخر موسع مع صندوق النقد الدولي وذلك من خلال برنامجي التثبيت الهيكلي (1994-1995) وبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).

بعد محاولة الحكومة الجزائرية تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1992-1993) وعادت للاقتصاد الإداري حيث وفضت إعادة جدولة ديونها، وجاء رئيس الحكومة "بلعيد عبد السلام" بإصلاحات ارتجالية مخترقًا بذلك ما كان متفق عليه مع صندوق النقد الدولي فيما يخص بعض البنود كإعطاء الدولة دورًا حيويًا في تنظيم الاقتصاد، ترشيد الإنفاق من العملة الأجنبية، إتباع سياسة صرف مزدوجة (سعر صرف رسمي وسعر صرف حر)، تجنب إعادة الجدولة وتقليص الواردات، إلاّ أن انهيار أسعار البترول سنة 1993 والتي وصلت إلى 17 دولار للبرميل مما نتج عنه انخفاض في عائدات الصادرات النفطية، جعلت الجزائر غير قادرة على سداد ديونها حيث بلغت نسبة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات ما يقارب 82.2% مما كان له تأثير مباشر على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة، وقدّر معدل التضخم سنة 1993 بـ20.5%، أما عجز

الميزانية فبلغ 8.7% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ معدل البطالة ما يقارب 25% من القوة العاملة[1]، وظل الاقتصاد الجزائري في حالة سيئة استدعت إبرام اتفاق موسع مع صندوق النقد الدولي سنة1994 يتضمن برنامجين: برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) وبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).

المطلب الثالث: برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995)

الفرع الأول: أهداف البرنامج

يمتد هذا البرنامج من أفريل 1994 إلى مارس 1995، وكان يهدف إلى ما يلي:[2]

1- تحقيق معدل نمو بنسبة 3% في سنة 1994 و 6% في سنة 1995؛

2- تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛

3- تحرير التجارة الخارجية برفع القيود المفروضة والمتمثلة في الرسوم الجمركية؛

4- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية؛

5- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3%من الناتج الداخلي الخام؛

6- تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار ب50%؛

7- الحدّ من التوسع النقدي M2 من خلال رفع سعر الفائدة على الادخار من 10% إلى 23.5%؛

8- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

---

[1] نعيمة برودي، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04-05ديسمبر 2006، ص ص 8-9؛

[2] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص118؛

الفرع الثاني: مضمون البرنامج

لبلوغ الأهداف السابقة قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الإجراءات، أهمها:[1]

1- تعديل معدّل الصرف ليصبح 36 دج مقابل دولار أمريكي واحد؛

2- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم على الإنتاج والاستهلاك؛

3- العمل على رفع مخزون الدولة من العملة الصعبة؛

4- تحرير التجارة الخارجية قصد إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي؛

5- تقليص التوسع النقدي من خلال اختيار عمليات إعادة التمويل والرفع من معدلات الفائدة الخاصة بالقرض.

الفرع الثالث: نتائج البرنامج

من أهم النتائج المحققة من هذا الاتفاق ما يلي:[2]

1- ارتفاع نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك؛

2- حقق الناتج المحلي الحقيقي نموًا سلبيًا بمعدل 0.4% سنة 1994 مقارنة بمعدل النمو المقدّر في البرنامج بـ 3%؛

3- تحسن ميزان المدفوعات حيث زاد الاحتياطي من العملة الصعبة لمقدار 2.64 مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993، وانخفاض عجز الميزانية إلى 4.4%بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام؛

[1] نفس المرجع السابق، ص10؛

[2] أنظر:

- عنتر بوتيارة، مرجع سابق، ص83؛
- محمد راتول، **توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمي**، مداخلة ضمن المؤتمر السنوي السادس يومي 26-27 مارس 2002، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد23، ص06؛

4- ارتفاع معدل التضخم عن المعدل المستهدف في البرنامج، حيث بلغ في نهاية سنة 1995 حوالي 29.8%نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية؛

5- تم تخفيض نسبة خدمة الدين من 89% سنة 1993 إلى 48% سنة 1994 نتيجة إعادة جدولة الديون الخارجية؛

6- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض 25% كمعدل احتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية، كما باشرت الخزينة إصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16.5%؛

المطلب الرابع: برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

بعد أن عرفت الجزائر اختلالات هيكلية مست جميع جوانب الاقتصاد الكلي من ضعف وتيرة النمو والتسيير غير الفعّال للموارد، إضافة إلى مشكلة المديونية وتزايد معدلات البطالة وقلّة الاستثمارات، لجأت إلى إجراء إصلاحات هيكلية تحت ما يسمى ببرنامج التعديل (التصحيح) الهيكلي بعقد اتفاق القرض الموسع الذي غطى مدّة 3سنوات (22ماي1995-21ماي1998)، وحدّدت قيمة القرض بـ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و 3.9 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات، و6.3 مليار دولار سنة 1996 و417مليار دولار سنة 1997، ووفقًا لموافقة صندوق النقد الدولي على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس إعادة جدولة مستحقاتها الخاصة بخدمة الدين الخارجي التي يكون موعد سدادها خلال فترة الاتفاق.

الفرع الأول: أهداف البرنامج

من بين أبرز أهداف برنامج التعديل الهيكلي ما يلي:[1]

1- تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛

2- القضاء على عجز الموازنة العامة وتنمية الادخار العمومي من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم الموجه للأسعار وتثبيت كتلة أجور الوظيفة العمومية، إصلاح هيكل الإيرادات العمومية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق تحصيل الضرائب؛

3- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره المرفق بإنشاء سوق مابين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية ابتداءً من 01 جانفي 1996؛

4- تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى التمويل الخارجي الثنائي ومتعدّد الأطراف مع إعادة جدولة كل الديون الخارجية المتعلقة لفترة البرنامج؛

5- الخفض التدريجي لعجز الميزان التجاري عند مستوى 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1994-1995 و 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1997-1998؛

6- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيّدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% ابتداءً من 1998؛

7- تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية والشروع في الخوصصة بوضع إطار تشريعي؛

8- تحرير التجارة الخارجية؛

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص196؛

9- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول؛

10- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم لكل القطاعات؛

الفرع الثاني: مضمون البرنامج

لبلوغ الأهداف المسطرة قامت الحكومة الجزائرية بترتيب مجموعة من السياسات المتناسقة أهمها:

أولاً: السياسة المالية

تهدف السياسة المالية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحسين الميزانية العامة للدولة من خلال تحسين مداخيل الدولة وتقليص نفقاتها للقضاء على العجز الذي كان يعاني منه الاقتصاد الجزائري، حيث كان يموّل بشكل أساسي عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي والاقتراض الخارجي مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية وارتفاع معدلات خدمة الدين وبالتالي زيادة التضخم وانخفاض معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، ويمكن تصنيف أهم الإجراءات المالية المتخذة في هذا الإطار في محورين رئيسيين:[1]

1- تقليص النفقات العامة: وذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري؛
- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع؛
- تجميد الرواتب والأجور والحدّ من التوظيف في القطاع العام؛
- الإلغاء التدريجي لنفقات صندوق تطهير البنوك والمؤسسات العمومية.

2- زيادة الإيرادات العامة: وذلك من خلال:

- رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام؛

[1] راضية بوشعور، شكرية ديدوح، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: عرض وتقييم**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس، يومي04-05ديسمبر 2006، ص05؛

– زيادة الإيرادات الضريبية من خلال تقليص مجال الإعفاءات الضريبية وتوسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة (TVA) وإدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد.

ثانيًا:السياسة النقدية

عادة ما تكون التدابير المالية سابقة الذكر مدعومة بتدابير نقدية ترمي إلى الحدّ من التوسع النقدي، لذا لجأت السلطات الجزائرية منذ سنة 1994 إلى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحدّ من توسع الكتلة النقدية M2 بهدف تحقيق استقرار في معدل التضخم، وهذا ما يبرر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة وتحديد السقوف الائتمانية للحدّ من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة ولتشجيع الادخار من جهة أخرى، كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية.[1]

ثالثًا: السياسة التجارية وإدارة المديونية

قامت السلطات الجزائرية في هذا الإطار بمتابعة جهودها نحو تحرير التجارة الخارجية وعملت على تهيئة إمكانية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وذلك من خلال رفع القيود الإدارية والمالية وتخفيض معدل التعريفة الجمركية القصوى من 60% إلى 50% سنة 1996، ثم إلى 45% سنة 1997، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات، وتم إنشاء وكالة وطنية لترقية التجارة الخارجية وتدعيم الإنتاج من السلع والخدمات الموجّهة للتصدير بسياسة قرض جديدة، مع مواصلة تحرير الواردات واستحداث ضمانات ضد احتمال إساءة الاستغلال من جانب المورّدين الاحتكاريين، كما تمّ تطوير نظام الصرف عن إقامة سوق للصرف ما بين البنوك في نهاية سنة 1995 وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية والعمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل بالنسبة لكل الصفقات الخارجية، يسمح ابتداءً من سنة 1996 بحصول المواطنين على نفقات العلاج والسياحة بالخارج، وكذا كل نفقات الصفقات غير المنظورة كنفقات مهام العمل وتكاليف الإشهار وتحويلات الأجور.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص132؛

أما فيما يخص عبء الديون الخارجية فقد تقدمت السلطات الجزائرية أمام دائنيها بطلب إعادة جدولة للمرة الثانية حيث تقدّمت أمام نادي باريس في جويلية 1995 إعادة جدولة ديونها العمومية وأمام نادي لندن لإعادة جدولة ديونها الخاصة التي تحققت في جويلية 1996، وقد تم في إطار الاتفاقيتين إعادة جدولة 7 مليار دولار و 3.2 مليار دولار على التوالي، أمّا التمويلات الاستثنائية الوافدة من مختلف الهيئات المالية المتعدّدة فكانت تبلغ حوالي 20 مليار دولار منها 400 مليون دولار من قبل البنك الدولي لتدعيم برنامج التعديل الهيكلي.[1]

رابعًا: الإصلاح الهيكلي

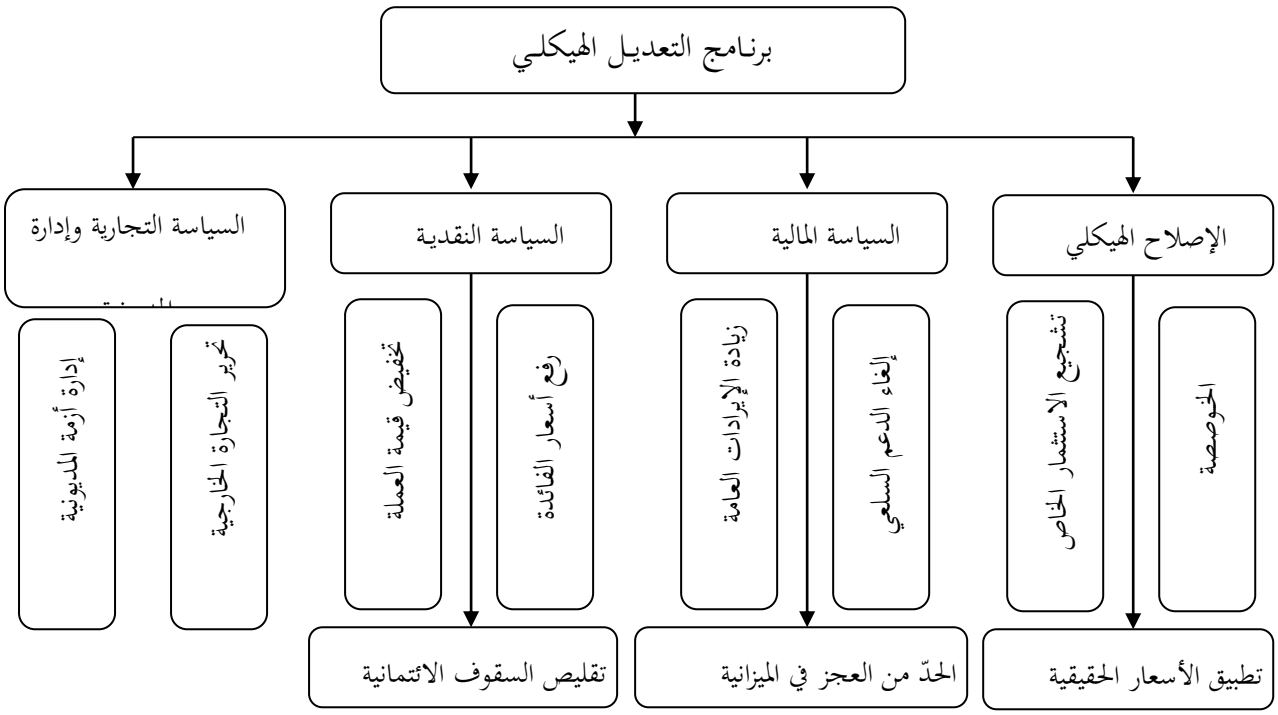
بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية الخارجية تعمل برامج التصحيح الهيكلي على تشجيع الاستثمار الخاص وتدعيم استقلالية المؤسسات العمومية وخوصصتها.

فقد تم إصدار قانون سنة 1995 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها ودعم القطاع مع تحفيز المستثمرين الخواص، كما صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرّخ في 15 أوت1995 المعدّل في مارس1997 في الأمر 97/12 وشرع في تنفيذه في أفريل1996، حيث شمل 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة حوّلت إلى القطاع الخاص، كما شمل البرنامج مخططات مفصّلة لإعادة هيكلة 23 مؤسسة والتي سجّلت أكبر الخسائر، تمت خوصصتها مع نهاية سنة 1996 ومنحت لها الاستقلالية المالية، حيث كان حوالي ثلثي هذه المؤسسات ينتمي إلى القطاع الصناعي، أما الباقي فيعود إلى قطاع البناء والنقل، وتواصلت بعد ذلك عملية الخوصصة لأكثر من 800 مؤسسة محلية في أفريل1988، أما قانون الخوصصة المعدّل في مارس 1997 فكان يهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998-1999.

[1] سهيلة دحو، **الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد06، العدد01، جوان2009، ص ص124-125؛

كلّفت عملية تطهير المؤسسات خلال الفترة 1994-1999 حوالي 13 مليار دولار من أجل تمويل المؤسسات العامة لحل مشكلة القروض غير المسدّدة، مست هذه العملية 23 مؤسسة في نهاية سنة 1996[1]، إلاّ أن عملية التطهير المالي لم تحقق الأهداف المطلوبة في تصحيح العجز لدى المؤسسات العمومية وبقيت هذه الأخيرة تابعة للخارج فيما يتعلق بالتموين بالمواد الأولية والتكنولوجيا، إضافة إلى سوء ترشيد اليد العاملة بسبب الفائض الموروث من النظام القديم. ويمكن إيجاز أهم السياسات المتّخذة من قبل السلطات الجزائرية في إطار هذا البرنامج الإصلاحي في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): هيكل برنامج التعديل الهيكلي



المصدر: عبد العزيز شرابي، **برنامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، بيروت،لبنان، 2005، ص78.

[1] بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحوّلات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد05، العدد08، سبتمبر 2005، ص ص64-65؛

المبحث الثاني: سياسات الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال برامج التنمية (2001–2019)

وتشمل كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019).

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

الفرع الأول: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

إن ضعف النتائج المحققة من برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية خلال فترة التسعينيات حيث عرف الوضع الاقتصادي تباطؤًا في معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة، إضافة إلى تدهور الجانب الاجتماعي وتأزم الأوضاع السياسية والأمنية في تلك الفترة، دفعت الحكومة الجزائرية إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري كأداة فعّالة لإنعاش معدلات النمو الاقتصادي خاصة في ظل توفر الموارد المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك، فتم الإعلان عن برنامج تنموي سمّي بـ "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" وذلك في خطاب رئيس الجمهورية يوم 26 أفريل 2001، وهو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل يمتد لأربع سنوات (2001–2004) يتبنى النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعّال، حيث أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعّال والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وارتفاع مستوى التشغيل وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.[1]

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000–2010"**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، العدد01، 2013، ص46؛

ولقد خصصت لهذا البرنامج مبالغ مالية كبيرة قدّرت بحوالي 525 مليار د.ج أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11.2 مليار دولار[1]، وتم توزيع هذه المخصصات على فترات تطبيق البرنامج كما يلي:

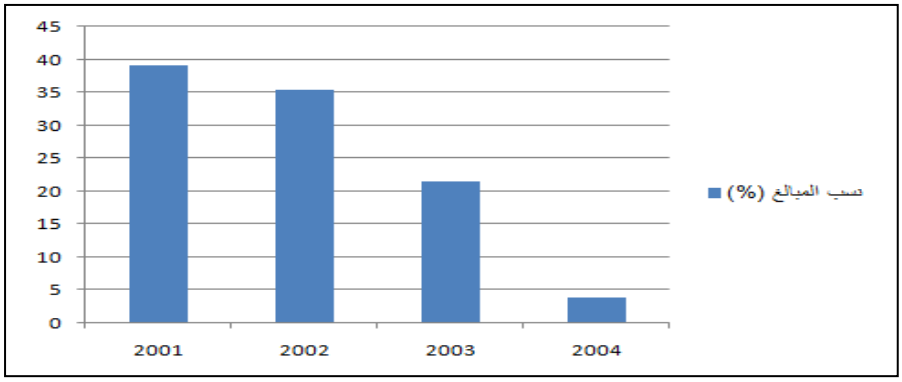
الجدول رقم (3-1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ (%)
2001	205.40	39.10
2002	185.90	35.41
2003	113.20	21.56
2004	20.50	03.90
المجموع	**525**	**100**

المصدر:المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي** ، الدورة العامة العادية التاسعة عشر السداسي الثاني 2001، ص 123؛

والشكل التالي يوضح نسبة التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

الشكل رقم (3-2): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

[1] علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004**، مداخلة ضمن الملتقى العربي الأول الموسوم بـ "العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي"، المنعقد في شرم الشيخ، مصر، يومي 25-28 يناير 2015، ص04؛

نلاحظ من الجدول السابق أن سنتي 2001- و2002 حازتا على النسب الأكبر من مخصصات البرنامج (39.10% و35.41 % على التوالي) وذلك بهدف إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي والتعجيل في تنفيذ البرنامج نظرًا للظروف السيئة التي عرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

الفرع الثاني: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[1]

- تنشيط الطلب الكلي؛

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بتحفيز النشاط الاقتصادي وتدعيمه؛

- تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وفك العزلة عن المناطق النائية وضمان التوازن الجهوي؛

- مكافحة الفقر والبطالة؛

- تقليص أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من المبالغ نحو هذا القطاع؛

- دعم القطاع الزراعي خاصة في مجال السكن الريفي والتنمية الفلاحية؛

- تطوير المنشآت الصحية؛

- دعم قطاع التكنولوجيا الحديث والإعلام والاتصال؛

- تحسين ظروف التمدرس وتنمية الموارد البشرية وتطوير الكفاءات؛

- دعم القطاع الصناعي العمومي؛

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، الدورة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003، ص17؛

- دعم المؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة؛

- الاهتمام بقطاع النقل والمواصلات؛

- إصلاح وتطوير القطاع الإداري الحكومي.

الفرع الثالث: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

وجّهت المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس إلى خمس قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

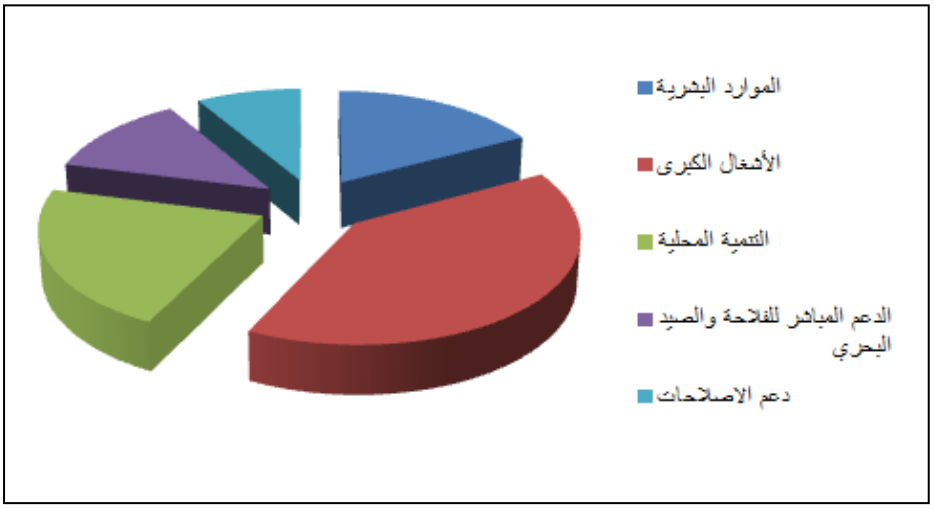
الجدول رقم (3-2): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	رخص البرنامج بمليار دج					مجموع رخص البرنامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2004-2001	
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد	10.6	20.3	22.5	12.0	65.0	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي** ، الدورة العامة العادية التاسعة عشر السداسي الثاني 2001، ص 123؛

والشكل التالي يوضح نسب توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي على القطاعات الخمسة:

الشكل رقم (3-3): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3-2)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ما يلي:

أولاً: قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

حاز هذا القطاع على النسبة الأكبر من مخصصات البرنامج حيث خصص له مبلغ يقدر بـ 210.5 مليار دج أي ما يقارب 40.1% من المبلغ الإجمالي المخصص للبرنامج، وهذا راجع إلى رغبة السلطات الجزائرية في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال الفترات السابقة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد منذ سنة 1986م والإصلاحات الاقتصادية المطبقة خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، إضافة إلى الوعي بدور القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرًا لتأثيراته المهمّة على باقي القطاعات الأخرى كما أن التكاليف التي تتطلبها مشاريع القطاع تفرض تخصيص مبالغ كبيرة لتغطيتها، ويتمحور حول ثلاث مجالات رئيسية:[1] التجهيزات الهيكلية وخصص لها مايقارب 142.9 مليار دج موزّعة على المنشآت القاعدية للري، منشآت السكك

[1] عبد الرزاق مدوري، **عرض وتقييم البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر –نظرة تحليلية–**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2004"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص12؛

الحديدية، الأشغال العمومية والاتصالات، كما خصص مبلغ يقدر بـ 32 مليار دج لتنمية المناطق الريفية، الجبلية والهضاب العليا، وكذا قطاعي السكن والبناء الحضري حيث خصصت لها السلطات ما قيمته 35.6 مليار دج لتحسين الظروف المعيشية للسكان.

ثانيًا: قطاع التنمية المحلية

بلغت نسبة مخصصات هذا القطاع حولي 22% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وهذا يدل على سعي الحكومة الجزائرية إلى تحقيق التوازنات المحلية الجهوية لغرض تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

ثالثًا: قطاع التنمية البشرية

خصص لبرنامج تنمية الموارد البشرية مبلغ 90.2 مليار دج أي ما يعادل 17.2% من المبلغ الكلي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وذلك بهدف الاستثمار في رأس المال البشري من خلال إنشاء هياكل جديدة تشمل قطاع التربية والتعليم، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني وقطاع الصحة والإسكان، إضافة إلى تكوين الإطارات بتنظيم دورات تكوينية وبعثات علمية وغيرها؛

رابعًا: قطاع الفلاحة والصيد البحري

لم ينل هذا القطاع سوى12.4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج أي ما قيمته 65 مليار دج، نظرًا إلى أنخ قد استفاد من برنامج خاص سميّ بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وهو مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث شرع ابتداءً من سنة 2000م، أما المبلغ المخصص لهذا القطاع ما هو إلى تكملة ودعم للبرنامج السابق حيث يهدف إلى توسيع الإنتاج الفلاحي وتطوير الصيد البحري وتربية المائيات وخلق مناصب شغل وتحقيق الاستقرار لسكان الأرياف، إضافة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات؛[1]

[1] عابد بشيكر، **دراسة تحليلية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001–2014)**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد13، العدد02، ديسمبر2016، ص19؛

خامسًا: قطاع دعم الإصلاحات

قدّر المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإصلاحات بـ 45 مليار دج على امتداد أربع سنوات أي ما نسبته 8.6% من المبلغ الإجمالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو موجه بالأساس لتمويل السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتي تهدف إلى إعادة هيكلة وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة وذلك من خلال الإجراءات التالية:[1] تحديث الإدارة الضريبية، تهيئة المناطق الصناعية وإنشاء الصندوق الوطني لترقية وتنظيم المنافسة بين المؤسسات الوطنية .

الفرع الرابع: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يمكن تحليل نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3):تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	2.7	4.1	6.8	5.2
معدل البطالة (%)	27.30	25.7	23.7	17.7
معدل التضخم (%)	3.5	2.2	3.5	4.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7.06	4.37	8.84	11.12
الدين الخارجي (مليار دولار)	22.57	22.64	23.35	21.82
نصيب الفرد من PIB (دولار)	1779	1783	2088	2553

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2007،2004،2002.

[2] كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد04، العدد01، جوان 2010، ص204؛

نلاحظ من الجدول أعلاه:

– سجل النمو الاقتصادي معدلات موجبة خلال سنوات تطبيق البرنامج، ورغم التذبذب في هذه المعدلات إلا أنها تعتبر معدلات جيّدة مقارنة بمعدلات النمو المسجلة في الفترة ما قبل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد انعكس هذا النمو بشكل إيجابي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حيث وصل إلى ما يقارب 2253 دولار أمريكي سنة 2004 مقابل 1779 دولار أمريكي سنة2001.

– عرفت معدلات البطالة تراجع مستمر طيلة فترة تطبيق البرنامج حيث بلغت نسبة 17.7%سنة 2004 مقابل 27.30%سنة 2001 وذلك راجع إلى إطلاق مشاريع تنموية في عدّة مجالات أفرزت طلبًا كبيرًا على اليد العاملة المؤهلة، والتي سعت الدولة إلى توفيرها من خلال دعم العنصر البشري وتكوينه في جميع المستويات سواءً تكوينًا مهنيًا أو جامعيًا.

– سجل معدل التضخم تذبذب طيلة فترة برنامج الإنعاش وقد يعود ذلك إلى انخفاض قيمة الدينار من جهة والتعديلات التي عرفتها أسعار السلع المدعمة من طرف الدولة من جهة أخرى، إضافة إلى سياسة التحكم في الأجور؛

– رغم ارتفاع واردات الدولة نتيجة تشجيع الطلب المتزايد وإنجاز المشاريع، إلاّ أن رصيد ميزان المدفوعات عرف معدلات موجبة ومتزايدة على العموم وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي يمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، كما عرفت المديونية الخارجية مستويات مستقرّة.

مما سبق نلاحظ أن الحكومة الجزائرية سخرت كل الإمكانات المادية والبشرية لإنجاح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و استخدمت كل السياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية لخدمة برامج التنمية فقد سخرت موارد مالية ضخمة لخدمة أهداف البرامج فاتسمت مرحلة الإنعاش الاقتصادي بعجز دائم في الميزانية العامة للدولة

نتيجة للتوسع في الإنفاق مع كثرة الإعفاءات الضريبية بهدف تشجيع الإنتاج وإعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي، وأن الاستثمارات العمومية المحققة من طرف الحكومة كانت لها آثار إيجابية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، كمعدل النمو الاقتصادي الذي عرف تزايد مستمر طيلة فترة تطبيق البرنامج، إضافة إلى الانخفاض المستمر في معدلات البطالة وتسجيل معدلات معقولة من التضخم واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلاّ أن ذلك اعتمد بشكل أساسي على بعض القطاعات التي يرتبط مستوى أدائها بعوامل خارجية وظرفية كقطاع المحروقات وقطاع البناء والأشغال العمومية، في حين لم يسجل مشاركة فعّالة للقطاع الصناعي والقطاع الفلاحي رغم أنها القطاعات الرئيسية التي تحقق معدلات نمو حقيقية ومستدامة.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجًا مكملاً لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج الاستثمارات العامة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (1999–2014)، حيث جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005–2009، وقد أعلن عنه يوم 07 أفريل 2005 بمخصصات مالية أولية تقدّر بـ 4203 مليار دج، أي ما يقارب 55 مليار دولار، ثم تم تعزيزه ببرنامجين تكميليين أحدهما خاص بتنمية مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج[1].

[1] بلقاسم رحالي، سمير بوعافية، **أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990–2016**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد05، العدد01، سبتمبر 2018، ص70؛

الفرع الأول: أهداف البرنامج

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى ما يلي:[1]

1- العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال البرنامج السابق (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)؛

2- استكمال الإطار التحفيزي والاستثماري وذلك من خلال إصدار نصوص تنظيمية متممة لقانون الاستثمار وتطوير التدابير التي من شأنها تسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛

3- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث يهدف هذا البرنامج إلى عصرنة الخدمات العمومية وإصلاح الإدارات العامة وتقريبها من المواطنين وتكريس مبدأ الشفافية والكفاءة في تقديم مختلف الخدمات وتدارك النقائص المسجلة في هذا القطاع نتيجة الظروف السياسة والاقتصادية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينيات؛

4- تحسين مستوى معيشة المواطنين بالتركيز على عدّة جوانب كالقضاء على الفقر وتقليص معدلات البطالة، توفير السكن وتحسين الجانب التعليمي والصحي والأمني؛

5- تطوير الموارد البشرية والمنشآت القاعدية لتوفير البيئة المناسبة لبعث وتحفيز الاستثمار وتطوير النشاط الإنتاجي المحلي والأجنبي؛

6- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز الشراكة ومنح فرص أكبر للقطاع الخاص، ومواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية مع الانفتاح العالمي سواءً ما يتعلق بأداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والبنكي؛

[1] محمد صلاح،**دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية –حالة بعض اقتصاديات الدول العربية–**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، 2015/2014، ص ص 288-289؛

7- تعزيز دور الدولة في محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية كما يلي:[1]

أولاً: قطاع التنمية المحلية والبشرية

وقد منحة له الأولوية ببرنامج خاص يقدّر بـ 1908.5 مليار دج أي بنسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي، ووزعت هذه الحصة على عدّة قطاعات استحوذ في قطاع السكن على النصيب الأكبر يقدّر بـ 555 مليار دج ثم قطاع التربية بـ 200 مليار دج ، يليه قطاع التعليم العالي الذي حاز على مبلغ 141 مليار دج.

ثانيًا: قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية

وقدّر المبلغ المخصص له بـ 1703.1 مليار دج، أي بنسبة 40.5% من الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج، ووزعت هذه الحصة على عدّة قطاعات أولها قطاع النقل الذي حاز على النصيب الأكبر المقدّر بـ 700 كليار دج يليه قطاع الأشغال العمومية بمبلغ 600 مليار دج ثم قطاع المياه بـ 393 مليار دج، ثم قطاع التهيئة العمرانية بـ 10.15 مليار دج؛

ثالثًا: قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري

وقد استفاد من مبلغ 337.2 مليار دج أي ما يعادل نسبة 8% من إجمالي البرنامج، حيث تم تخصيص ما قيمته 300 مليار دج لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، و13.5 مليار دج لقطاع الصناعة بهدف تطوير الملكية

[1] أنظر:

- عابد بشيكر، مرجع سابق، ص ص 22-23؛

- فطوم حوحو، سهام عيساوي، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية "سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر"**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية،المجلد03، العدد01، ص 18؛

الصناعية وتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية، يليه مبلغ 4.5 مليار دج مخصص لترقية الاستثمار من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المحفز للاستثمارات المحلية والأجنبية، وخصص مبلغ 12 مليار دج بقطاع الصيد البحري ثم قطاع السياحة الذي استفاد من مبلغ 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية.

رابعًا: القطاع الإداري الحكومي

واستفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية بقيمة 203.9 مليار دج أي ما نسبته 4.8%من البرنامج التكميلي؛

خامسًا: قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال

استفاد من مبلغ 50مليار دج أي بنسبة 1.2% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو، والتي استهدفت قطاع العدالة، الداخلية (يهدف إلى تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية)، قطاع التجارة قصد تنظيم السوق التجارية من خلال إنشاء مخابر مراقبة نوعية وتزويدها بمختلف الأجهزة اللازمة، قطاع المالية بهدف عصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

الفرع الثالث: نتائج البرنامج

أولاً: قطاع التنمية المحلية والبشرية

لقد ساهم برنامج دعم النمو الاقتصادي في تحسين ظروف المواطنين في مجالات السكن التربية والتعليم والتعليم العالي وكذا قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات، ويمكن إيجاز أهم النتائج في النقاط التالية:[1]

[1] أنظر:

- بشيكر عابد، مرجع سابق، ص24؛

- بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية–**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2004"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، صص 15-16؛

– مجال السكن تم إنجاز 1045269 وحدة سكنية موزعة على مختلف الصيغ (العمومي الإيجاري، الاجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، والبناء الذاتي)؛

– قطاع التربية الوطنية تم إنجاز 6058 مؤسسة تربوية بين ثانويات وإكماليات ومدارس ابتدائية ومطاعم مدرسية وإقامات، عملت على تحسين ظروف التمدرس خاصة في المناطق المعزولة،

– تم إنجاز 388 مركز تابع لقطاع التكوين المهني منها 11 معهد للتكوين المهني، 103 مركز تكوين، 116ملحقة و158إقامة؛

– أما فيما يخص قطاع التعليم العالي فتم إنجاز 351020 مقعد بيداغوجي في مختلف التخصصات، 202814 سرير و149 مطعم جامعي؛

– كما تم إنجاز 1769 وحدة تابعة للشباب والرياضة.

– في قطاع الصحة تم إنجاز 23 مستشفى و83 عيادة متعدّدة الخدمات إضافة إلى 126 مركز صحي، 11 عيادة ولادة و402 قاعة علاج.

ثانيًا: قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية

وقدّر المبلغ المخصص له بـ 1703.1 مليار دج، أي بنسبة 40.5% من الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج، ووزعت هذه الحصة على عدّة قطاعات أولها قطاع النقل الذي حاز على النصيب الأكبر المقدّر بـ 700 مليار دج يليه قطاع الأشغال العمومية بمبلغ 600 مليار دج ثم قطاع المياه بـ 393 مليار دج، ثم قطاع التهيئة العمرانية بـ 10.15 مليار دج؛

ثالثًا: قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري

وقد استفاد من مبلغ 337.2 مليار دج أي ما يعادل نسبة 8% من إجمالي البرنامج، حيث تم تخصيص ما قيمته 300 مليار دج لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، و13.5 مليار دج لقطاع الصناعة بهدف تطوير الملكية الصناعية وتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية، يليه مبلغ 4.5 مليار دج مخصص لترقية الاستثمار من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المحفز للاستثمارات المحلية والأجنبية، وخصص مبلغ 12 مليار دج بقطاع الصيد البحري ثم قطاع السياحة الذي استفاد من مبلغ 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية.

رابعًا: القطاع الإداري الحكومي

وقد استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية بقيمة 203.9 مليار دج أي ما نسبته 4.8%من البرنامج التكميلي؛

خامسًا: قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال

استفاد من مبلغ 50مليار دج أي بنسبة 1.2% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو، والتي استهدفت قطاع العدالة، الداخلية (يهدف إلى تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية)، قطاع التجارة قصد تنظيم السوق التجارية من خلال إنشاء مخابر مراقبة نوعية وتزويدها بمختلف الأجهزة اللازمة، قطاع المالية بهدف عصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

سادسًا: التشغيل

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في استحداث 5031692 منصب شغل مما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3% سنة 2009؛

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014)

البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014) هو برنامج تنموي جاء ضمن سلسلة البرامج التنموية التي انطلقت قبل عشر سنوات ابتداءً ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شُرع فيه سنة 2001 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي شغل الفترة 2005–2009 والذي تم تدعيمه هو الآخر ببرامج خاصة بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا. ويعدّالبرنامج الخماسي أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال، حيث قدّر الغلافالمالي المخصص له بـ 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل شقين اثنين، هما:[1]

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يقارب 156 مليار دولار.

الفرع الأول: أهداف البرنامج

سعت السلطات الجزائرية من خلال تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014) إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:[2]

– محاولة القضاء على البطالة من خلال استحداث 3 ملايين مناصب شغل جديدة؛

– دعم التنمية البشرية التي تعدّ الركيزة الأساسية للبرنامج، وذلك من خلال تزويد الاقتصاد الوطني بالموارد البشرية اللازمة والمؤهلة لاستكمال عملية التنمية الاقتصادية؛

---

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري، **برنامج التنمية الخماسي (2010– 2014)**، المنعقد يوم 24 ماي 2010، ص 01، متاح على الموقع:http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf ، تاريخ الاطلاع:2021/06/05؛

[2] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020، ص ص 47–48؛

– دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق الريفية والنائية وتحسين الظروف المعيشية فيها بمواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجاري إنجازها؛

– النهوض باقتصاد المعرفة من خلال دعم وتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة لإعلام والاتصال وتوسيع قاعدة التعليم والتكوين؛

– تحسين الخدمات العمومية المحرّكة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية؛

– تحسين مناخ الاستثمار ودعم الصناعات الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة وترقية الصادرات خارج المحروقات؛

– تطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية والاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛

– تحسين المستوى الصحي للسكان بإعطاء دفعة قوية لقطاع الصحة؛

– مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛

– تثمين القدرات السياحية والصناعات التقليدية؛

– تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛

– دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج

تم تقسيم الاعتمادات المالية للبرنامج على ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

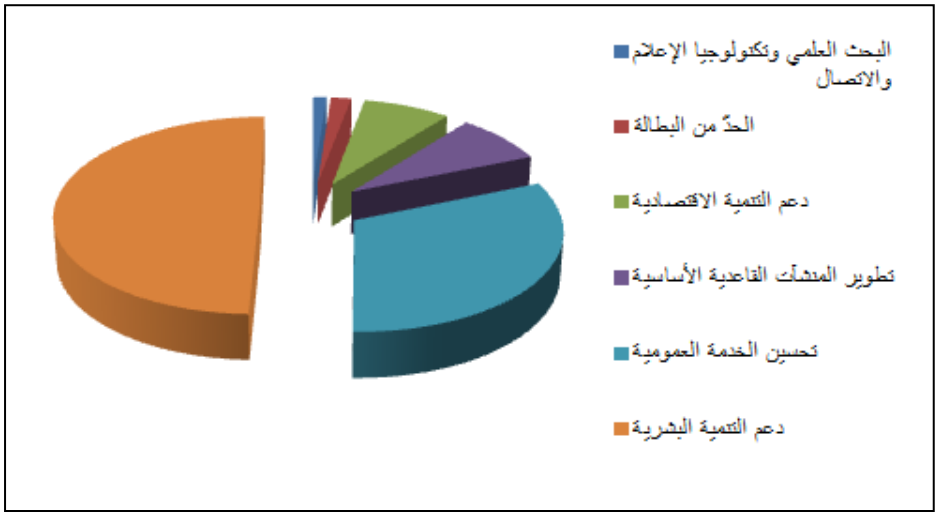
الجدول رقم (3-4): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة (%)
1- دعم التنمية البشرية: - التربية الوطنية والتعليم العالي. - السكن، الصحة، المياه، التضامن والشؤون الدينية. - الرياضة والمجاهدين .	10122	49.6
2- تطوير وتحسين الخدمة العمومية: - العدالة، المالية، التجارة والعمل.	6448	31.6
3- تطوير المنشآت القاعدية الأساسية: - لأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ والمطارات. - تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	1666	8.1
4- دعم التنمية الاقتصادية: - الملاحة والصيد البحري. - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	1566	7.7
5- الحدّ من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	1.8
6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، مرجع سابق، ص ص05-20؛

والشكل التالي يوضح نسب توزيع مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية على مختلف القطاعات:

الشكل رقم (3-4):مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-4)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) ارتكز على عدّة محاور إستراتيجية في مقدمتها قطاع التنمية البشرية الذي نال أكبر حصة من مخصصات البرنامج بنسبة 49.6%وجّهت بشكل أساسي إلى إنشاء مؤسسات تربوية، جامعية، صحية، رياضية ومؤسسات التكوين المهني، إضافة إلى إنجاز مليوني وحدة سكنية وتوصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق النائية، كما تم إعداد برامج تخص قطاعات التضامن، المجاهدين، الشؤون الدينية والثقافة والاتصال.[1]

أما بالنسبة لقطاع المنشآت القاعدية فقد تم رصد ما قيمته 6448 مليار دج أي بنسبة 31.6% من المبلغ الإجمالي للبرنامج وجه لإتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب وتحديث شبكة الطرقات والسكك الحديدية وتعزيز المنشآت القاعدية للموانئ وترميم وتحديث محطات المطارات.

وتم تخصيص مبلغ 1666 مليار دج لتحسين وتطوير الخدمة العمومية وجّه أساسًا إلى الجماعات المحلية، الأمن الوطني ، الحماية المدنية وإصلاح قطاع العدالة، الملية وقطاع العمل.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري، **برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)**، مرجع سابق، ص 9؛

أما فيما يخص قطاع التنمية الاقتصادية فقد حصل على نسبة 7.7%من مخصصات البرنامج، تم التركيز فيه على قطاع الفلاحة والصيد البحري وإنعاش القطاع الصناعي من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار مكافحة البطالة فقد تم تخصيص ما يعادل 360 مليار دج بنسبة 1.8%من المبلغ الإجمالي للبرنامج موجه لدعم إدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل مؤقتة.

أما فيما يخص البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال فقد خصصت الدولة في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 غلافًا ماليًا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي وتوفير التجهيزات اللازمة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم والتكوين لوضع الحكامة الالكترونية.[1]

الفرع الثالث: تقييم البرنامج

يمكنتوضيح نتائج البرنامج الخماسي من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية والتي يوضحها الجدولالتالي:

الجدول رقم (3-5):تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل البطالة (%)	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6
معدل التضخم (%)	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	15.32	20.14	20.05	0.13	-5.88
الدين الخارجي (مليار دولار)	5.53	4.41	3.69	3.39	3.73

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2013، 2017.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 10-20؛

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- سجل النمو الاقتصادي معدلات موجبة خلال سنوات تطبيق البرنامج، إلا أنها تعتبر معدلات منخفضة نسبيًا بالمقارنة بالفترة السابقة ويرجع ذلك إلى انخفاض إنتاج المحروقات، حيث أدى استمرار تباطؤ النمو العالمي إلى مواصلة دفع أسعار المحروقات إلى الانخفاض، إذ انخفض متوسط السعر السنوي لبرميل البترول الخام بنسبة 1.35%ليصل إلى 109.55 دولار سنة 2012 مما أثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي؛

- عرفت معدلات البطالة تذبذبًا بين ارتفاع وانخفاض حيث بلغت نسبة 11% سنة 2012 مقابل 10.0% سنة 2010لتعود إلى الانخفاض حيث بلغت سنة 2013 ما يقارب نسبة 9.8% حيث تم إنشاء ما يقارب 60500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سمحت بتوفير 139000 منصب شغل بداية سنة 2013، ثم ارتفعت نسبة البطالة إلى 10.6% سنة 2014؛

- سجل معدل التضخم ارتفاعًا قويًا سنة 2012 حيث بلغت نسبته 8.89% مقابل 3.91% سنة 2010، ويعود ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ليعاود الانخفاض إلى 2.92% سنة 2014 بسبب تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية؛

- ارتفع رصيد ميزان المدفوعات إلى 20.05 مليار دولار سنة 2012 بعدما كان سنة 2010 يقارب 15.32 مليار دولار ويرجع ذلك إلى تحسن الوضعية المالية الخارجية ومؤشرات المديونية الخارجية سنة2010، لينخفض بعد ذلك انخفاضًا شديدًا في خلال سنة 2013 برصيد قدره 0.13 مليار دولار ثم عجزًا في سنة 2014 قدره 5.88 مليار دولار بسبب الارتفاع القوي للواردات مقابل انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية؛

- عرف الدين الخارجي انخفاضًا مستمرًا طيلة ثلاث سنوات الأولى ليصل إلى 3.39 مليار دولار سنة 2013 وهو أدنى مستوى تاريخيًا يشير إلى استمرار تقليص المديونية الخارجية في وضع مالي دولي يتميز بعدّة مخاطر.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019)

بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة (2010–2014)، حيث ارتفع احتياطي الصرف إلى حوالي 178.93 مليار دولار سنة 2014، وسجّل معدل نمو اقتصادي يقارب 4% وديون خارجية تكاد تكون منعدمة[1]، عزمت الحكومة الجزائرية على مواصلة برامج التنمية والتوسع في إنجاز المشاريع الاستثمارية بتبني برنامج جديد يهدف إلى إنعاش الاستثمارات التي لازالت قيد الإنجاز ومحاولة الاستثمار في مشاريع جديدة من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني وخاصة بالجانب الإنتاجي. حيث بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 143 302 وعنوانه "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015–2019"[2]. وقد خصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي مبلغ مالي قدّر بـ 262 مليار دولار، وبلغت مخصصات سنتي 2015 و2016 على التوالي 4079.6 مليار دج و 1893.2 مليار دج.[3]

الفرع الأول: أهداف البرنامج

يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي إلى تحقيق ما يلي:[4]

– تحقيق معدل نمو قوي في الناتج المحلي الخام قدره 7% مع حلول سنة 2019؛

---

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017؛

[2] ج ج د ش، **المرسوم التنفيذي رقم 15–205 مؤرخ في 17 يوليو سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143–302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015–2019**، الجريدة الرسمية ، عدد41، الصادرة في 29 يوليو 2015؛

[3] أنظر:

– ج ج د ش، **قانونرقم 14–10 مؤرخ في 30 ديسمبر2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015**، الجريدة الرسمية، عدد78، الصادرة في 2014/12/31؛

– ج ج د ش، **قانون رقم 15–18 مؤرخ في 30 ديسمبر2015، المتضمن قانون المالية لسنة2016**، الجريدة الرسمية، عدد31، الصادرة في 2015/12/31؛

[4]هدى بن محمد، مرجع سابق ، ص 51؛

– الاهتمام بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات؛

– دعم التنمية الفلاحية والريفية التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وتنويع النسيج الاقتصادي؛

– الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال إعطاء أولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في مجالات السكن، التربية والتكوين، الصحة وربط السكنات بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛

– تنمية الموارد البشرية وتشجيع وترقية الأطر واليد العاملة المؤهلة؛

– مواصلة الجهود في مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمارات المنتجة للثروة والمحدثة لمناصب شغل جديدة؛

وتجدر الإشارة هنا إلى أن انهيار أسعار البترول منتصف سنة 2014، واستمرار انخفاضها مع حلول سنة 2015 دفع السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في برنامج توطيد النمو الاقتصادي بتبني مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد النفقات العامة لتدارك الوضع الاقتصادي الصعب، فتم قفل حساب هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب آخر بعنوان "برامج الاستثمارات العمومية" قدّر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة المتبقية (2017-2019) سعيًا لتخفيض معدل تمويل الاستثمارات العمومية ، كما تم تجميد المشاريع التي لم تنطلق ما عدا تلك المشاريع ذات الأهمية القصوى، وهذا ما أثر سلبًا على أهداف البرنامج خاصة فيما يتعلق بالنمو والتشغيل[1]. وبناءً على سير البرنامج خلال سنتي 2015 و2016، يمكن دراسة مضمون البرنامج و أهمنتائجه خلال هذه الفترة.

[1] العالية مناد، عاشور مزيرق، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال لإفريقيا، المجلد16، العدد 22، 2020، ص212؛

الفرع الثاني: مضمون البرنامج

يشمل برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016) تسع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016)

القطاعات	رخص البرنامج (مليار دج)			النسبة
	2015	2016	2016-2015	(%)
الصناعة	5.1	4.7	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	22.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على السكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	646.6	239	703.6	11.8
المجموع	**4079.6**	**1894.2**	**5973.8**	**100**

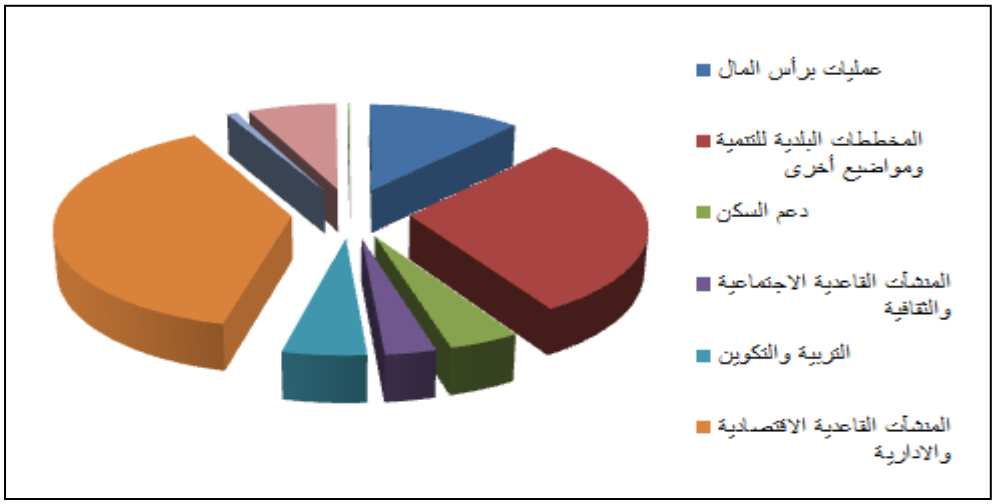
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- ج ج د ش، **قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015**، الجريدة الرسمية، عدد78، الصادرة في 2014/12/31، ص48؛

- ج ج د ش، **قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016**، الجريدة الرسمية، عدد31، الصادرة في 2015/12/31، ص38؛

والشكل التالي يوضح نسب توزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي على مختلف القطاعات:

الشكل رقم (3-5):مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة للاعتماد على الجدول رقم (3-6)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية حاز على أكبر نسبة من المبلغ الإجمالي المخصص للبرنامج (38.4%) على عكس البرامج السابقة التي كانت منح الأولوية لقطاع التنمية البشرية، ما يدلّ على الاهتمام البالغ بإتمام المشاريع المبرمجة سابقًا ولازالت قيد الإنجاز نظرًا انخفاض الموارد المالية للدولة، ثم تليه مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى كتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتوفير التجهيزات الفلاحية والتجارية وغيرها بنسبة 29.5%من مخصصات البرنامج، ثم عمليات برأس المال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات، تخفيض الفوائد...الخ) بنسبة 11.8%، ثم يأتي قطاع الفلاحة والري بنسبة 6.8%من المبلغ الإجمالي للبرنامج ثم التربية والتكوين بحصة تقارب 1%، ثم باقي القطاعات الأخرى بنسبة كلية تقدر بـ 8.4%.

وأهم ما يلاحظ أن المبالغ المخصصة لسنة 2016 ضئيلة إذا ما قورنت بمخصصات سنة 2015 (فهي تقل عنها بنسبة 53%) ، ويرجع ذلك كما ذكرنا سابقًا إلى انخفاض الموارد المالية للدولة نتيجة تراجع أسعار النفط الذي دفعها إلى اتخاذ تدابير تقشفية ترمي إلى تقليص النفقات العامة لمواجهة الأزمة.

الفرع الثالث: نتائج البرنامج

يمكن توضيح أهم نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016) من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7):تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2016)

	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	3.8	3.3
معدل البطالة (%)	11.2	10.5
معدل التضخم (%)	4.78	6.4
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-27.53	-26.03
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.85

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015**: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2016؛
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر2017؛

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- استمرار توسع النشاط الاقتصادي في سنة 2015 بنفس وتيرة السنة الماضية (2014) وهذا راجع إلى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيّد لقطاع الخدمات المسوّقة والبناء والزراعة حيث بلغ نمو الناتج المحلي الخام 3.8%. ثم سجل النمو الاقتصادي تراجعًا من 3.8% إلى 3.3%سنة 2016 بسبب انخفاض عائدات المحروقات.

- عرفت معدلات البطالة انخفاضًا من 11.2% سنة 2015 إلى 10.5% سنة 2016؛

– بعدما شهد معدل التضخم تراجعًا معتبرًا على مدى سنتين (2013–2014)، تسارعت وتيرته سنة 2015 ليبلغ معدل 4.7% ثم استمر هذا الارتفاع سنة 2016 ليبلغ 6.4% عاكسًا بذلك ارتفاع المواد الاستهلاكية باستثناء المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات المحدّدة أسعارها إداريًا بعد زيادة الضرائب والرسوم؛

– نتيجة استمرار الأزمة النفطية التي انطلقت من أواخر سنة 2014 ، عرفت قيمة الصادرات من المحروقات انخفاضًا شديدًا أدى إلى تعميق العجز في الحساب الجاري وكذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حدّ كبير حيث بلغا 27.3% و 27.53% على التوالي سنة 2015 مقابل 9.27% و5.88 % على التوالي سنة 2014؛

– عرف الدين الخارجي استقرارًا عند مستويات مريحة نسبيًا في حدود 3.8% خاصة بعد الدفع المسبق والمعتبر في سنة 2006 الذي أدى إلى انخفاض حادّ للدين الخارجي و تراجع خدمة الدين إلى أقل من واحد مليار دولار منذ سنة 2009؛

المطلب الخامس: النموذج الجديد للنمو (2016–2030)

الفرع الأول: ظروف تبني النموذج

تمت المصادقة على النموذج الجديد للنمو (2016–2030) من قبل مجلس الوزراء الجزائري بتاريخ 26 جويلية 2016 في ظل الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد إثر انهيار أسعار البترول في السوق الدولية نهاية سنة 2014 واستمرار انخفاضه في السنوات الموالية بسبب انخفاض الطلب الدولي عليه من جهة، وارتفاع الاحتياطي الأمريكي من البترول من جهة أخرى أثّر بشكل كبير على اقتصاديات الدول المصدّرة للبترول لمنطقة الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا، وتأثر الاقتصاد الوطني الجزائري هو الآخر، فقد انخفضت الموارد المالية للدولة وتقلصت مدخراتها، حيث سُجّل:

- انخفاض حادّ في رصيد صندوق ضبط الموارد، حيث وصل الحد الأدنى القانوني إلى 740 مليار دج نهاية جوان 2016 مقابل 2072.2 مليار دج نهاية سنة 2015 و4408.2 مليار دج نهاية سنة 2014؛[1]

- انخفاض احتياطي الصرف إلى حوالي 34.81 مليار دج بين سنتي 2014 و2015؛

- عجز الميزان التجاري للمرة الأولى منذ سنة 1995 حيث بلغ -16.6 مليار دولار سنة 2015؛

- عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات بـ 27.48 مليار دولار و 27.54 مليار دولار على التوالي نهاية سنة 2015؛

- ارتفاع المديونية العمومية بـ 141.8 مليار دج نهاية سنة 2015 بالمقارنة بالسنة السابقة؛

ويعتبر برنامج الجديد للنمو (2016-2030) بمصابة برنامج تنموي يشمل مجموعة من الإصلاحات والتدابير الاستعجالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية قصيرة الأجل وتحقيق مقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي في الأجل المتوسط والبعيد من التبعية للنفط إلى تحقيق اقتصاد أكثر تنوع واستقرار واستدامة.[2]

الفرع الثاني: أهداف النموذج

تمحورت أهداف النموذج الجديد للنمو على شقين أساسيين، كالتالي:

[1] وافي ناجم، عبد الجليل جلالية، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد02، ديسمبر 2020، ص 05؛

[2] ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، **النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر –بين الواقع والتجسيد–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10،العدد02، جامعة الوادي، الجزائر، 2017، ص91؛

أولاً: جانب الميزانية

حيث يهدف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجانب المتعلق بالميزانية إلى ما يلي:[1]

– تحسين إيرادات الجباية العادية حتى تتمكن من تغطية نفقات الميزانية العامة للدولة خاصة نفقات التسيير الخاصة بتسيير المؤسسات والإدارات العمومية وأجور الموظفين؛

– تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة وجعلها متوازنة عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي دون التخلي عن الطابع الاجتماعي للدولة المتمثل في دعم الطبقات الفقيرة والحرص على إيجاد الآليات الكفيلة بتوجيه هذا الدعم لمستحقيه الفعليين، هذا من جهة، و من جهة أخرى وضع الإجراءات والتدابير التي من شأنها زيادة حجم الإيرادات العامة للدولة كالزيادة الأفقية للضرائب وفرض ضرائب جديدة كالضريبة المفروضة على المواد الطاقوية لتقليص حجم الاستهلاك الداخلي منها وتوفير فائض يوجه نحو التصدير؛

– تعبئة موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي من خلال اللجوء إلى الاستدانة الداخلية بدل الخارجية، وفي هذا الإطار أصدرت الخزينة العامة الجزائرية القرض السندي في سنة 2016، كما تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي فتم تعديل قانون النقد والقرض في المادة 45 منه التي تمنع بنك الجزائر من شراء السندات التي تصدرها الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية، واستبدالها بالمادة 45 مكرر التي تسمح لبنك الجزائر بالشراء المباشر لسندات الخزينة، على أن ينفّذ بصفة استثنائية لخمس سنوات كحد أقصى فتتمكن الخزينة العمومية من الاقتراض من بنك الجزائر من أجل تمويل عجز الميزانية وتحويل بعض الديون المتعاقد عليها لدى البنوك والمؤسسات العمومية وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، إلا أن الحكومة قامت بالتخلي عن التمويل التقليدي في ظل الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر سنة 2019.

[1] وافي ناجم، عبد الجليل جلالية، مرجع سابق، ص ص 7–8؛

ثانيًا: جانب التنويع والتحول الاقتصادي

يهدف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي إلى تنويع مصدر النمو الاقتصادي والتحول من الاعتماد على الريع البترولي إلى الاهتمام بتنمية قطاع الفلاحة، الطاقات المتجددة، الصناعة التحويلية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وفي هذا الإطار تسعى الحكومة إلى:[1]

- ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الخام في حدود 6.5% سنويًا خلال الفترة (2020-2030)؛

- مضاعفة الناتج المحلي الخام للفرد بـ 2.3 مرة في فترة البرنامج؛

- مضاعفة نصيب الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3% من الناتج المحلي الخام سنة 2015 إلى 10% بحلول سنة 2030؛

- تحقيق تحول طاقوي في البلد من خلال خفض معدل الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنة 2015 إلى 3% سنة 2030.

الفرع الثالث: مضمون البرنامج

تضمن هذا البرنامج ثلاث مراحل أساسية بهدف تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون الفترة (2016-2030)، وهي:

1- مرحلة الانطلاق أو الإقلاع (2016-2019): في هذه المرحلة يتوجب رفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة؛

2- المرحلة الانتقالية (2020-2025): تسمح هذه المرحلة بتثمين قدرات استدراك تأخر الاقتصاد الوطني؛

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 8-9؛

3- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): بحيث يتمكن الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة من استغلال قدراته الاستدراكية ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها في للّحاق بالركب وتحقيق الاستقرار.

وقد تم توزيع ميزانية البرنامج للفترة (2017-2019) على تسعة قطاعات رئيسية كما هو موضّح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): مضمون البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2019)

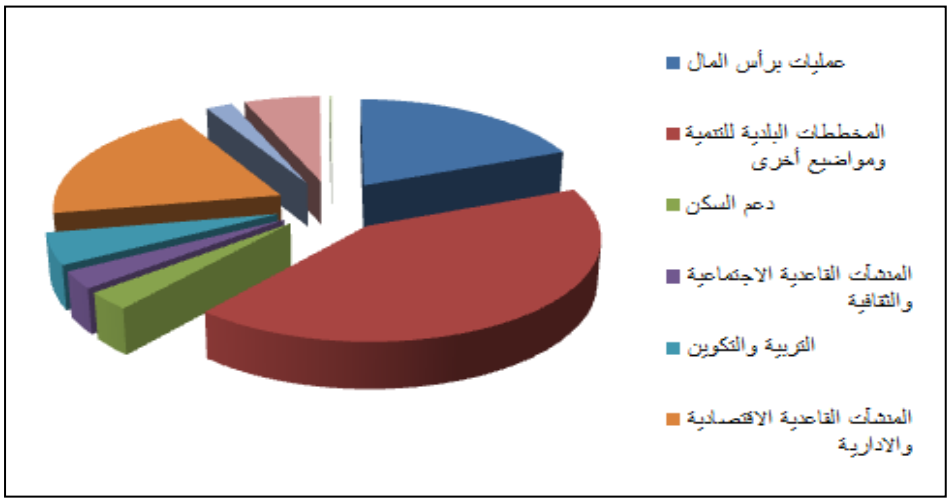
القطاعات	رخص البرنامج (مليار دج)			المجموع	النسبة (%)
	2017	2018	2019		
الصناعة	3.6	5.3	1.3	10.2	0.16
الفلاحة والري	101	116.5	160.7	378.2	6.04
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	55.7	134.1	2.14
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.9	596.5	485.4	1221.8	19.52
التربية والتكوين	90.9	101.7	127.8	320.4	5.11
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	70.6	178.3	2.84
دعم الحصول على السكن	14.9	69.8	99.6	184.3	2.94
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	900	2635	42.1
عمليات برأس المال	165.3	330	700	1195.3	19
المجموع	1386.6	2270.5	2601.6	6258.7	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- ج ج د ش، **قانون رقم 18-18 مؤرخ في 27 ديسمبر2018**، يتضمن قانون المالية لسنة2019، الجريدة الرسمية، عدد:79، الصادرة في 30ديسمبر2018، ص30؛
- ج ج د ش، **قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر2017**، يتضمن قانون المالية لسنة2018، الجريدة الرسمية، عدد:76، الصادرة في 28 ديسمبر2017، ص67؛
- ج ج د ش، **قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر2016**، يتضمن قانون المالية لسنة2017، الجريدة الرسمية، عدد77، الصادرة في 29 ديسمبر2016، ص67؛

والشكل التالي يوضح نسب توزيع مخصصات البرنامج الجديد للنمو على القطاعات المختلفة:

الشكل رقم (3-6):مضمون البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-8)

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى حازت على الحصة الأكبر من مخصصات البرنامج بنسبة 42.1% بعدما كانت في الرتبة الثانية من اهتمامات البرنامج السابق (2015-2016)، ثم يليها قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة تقارب 19.52%بعدما كانت نسبتها 38.4%في البرنامج السابق، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع عدد المشاريع الجديدة وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، يأتي بعده قطاع عمليات برأس المال بنسبة 19% ثم قطاع الفلاحة بنسبة 6.04% ثم قطاع التربية والتكوين بنسبة 5.11%، ثم باقي القطاعات بنسب أقل؛

كما يلاحظ انخفاض حجم المبالغ المخصصة للبرنامج خلال سنة 2017 (1386.3 مليار دج) عنه في سنة 2016 (1894.2 مليار دج) وذلك بسبب استمرار انخفاض الموارد المالية للدولة والتدابير المتخذة في هذا الإطار لتقليل وترشيد الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية آنذاك، ثم تلتها زيادة في حجم المبالغ المخصصة لسنتي

2018 و2019 نظرًا لارتفاع أسعار البترول في نهاية سنة 2017 وبداية سنة 2018بما يفوق 60 دولار للبرميل واتخاذ السلطات الجزائرية بعض الإجراءات لاستعادة توازنها المالي.

الفرع الرابع: نتائج البرنامج

يمكن توضيح أهم نتائج الجديد للنمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2019) من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9):تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	1.3	1.1	1.0
معدل البطالة (%)	11.7	11.5	11.7
معدل التضخم (%)	5.59	4.27	1.95
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-21.76	-15.82	-16.93
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.99	4.04	3.83

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، متاح على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ ، تاريخ الاطلاع: 2021/07/11؛

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر2019؛

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 53، مارس 2021؛

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

- بعدما عرف معدل النمو الاقتصادي نوعًا من الاستقرار خلال السنوات 2014-2016 حيث بلغ 3.8%، 3.7% و3.2%على التوالي، بدأ في الانخفاض بشكل ملحوظ ابتداءً من سنة 2017 حيث بلغ 1.3% ،

واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2019 حيث بلغ حوالي 1.0%وذلك بسبب التراجع الكبير الذي شهده قطاع المحروقات الذي أثّر سلبًا على النمو الإجمالي ، حيث هذا المعدل الموجب كان مدعومًا بشكل أساسي بالقطاعات خارج المحروقات كالفلاحة ،البناء والأشغال العمومية والريّ؛

- ارتفعت نسبة البطالة إلى 11.7%سنة 2017 مقابل 10.5% سنة 2016، واستقرّت عند هذا المعدل طيلة الثلاث سنوات؛

- بعد تسارع وتيرة التضخم لسنتين متتاليتين (حيث ارتفع من 2.9% سنة 2014 إلى 6.4% سنة 2016) نلاحظ انخفاض معدل التضخم في سنة 2017 إلى 5.59% ثم 4.27 سنة 2018 لينخفض إلى 1.95 سنة 2.19 ويرجع هذا الانخفاض في معدلات التضخم إلى انخفاض بعض المنتجات الاستهلاكية خاصة المنتجات الفلاحية الطازجة؛

- بالنسبة لميزان المدفوعات فقد عرف رصيدًا سالبًا منذ سنة 2014 وإلى غاية سنة 2019، ويرجع ذلك إلى التراجع الذي عرفه الميزان التجاري ودخول الجزائر في مرحلة استنزاف احتياطات الصرف لديها والتي وجّهت إلى تغطية ارتفاع فاتورة الواردات وتراجع حجم الصادرات نتيجة انخفاض أسعار البترول، واستمر عجز ميزان المدفوعات طيلة الفترة 2014-2016، ثم سمح ارتفاع أسعار البترول سنة 2017 بتقليص العجز في ميزان المدفوعات إلى أن بلغ 16.93- مليار دولار سنة 2019 مقابل 88.5- مليار دولار سنة 2016 لكنها تبقى قيمة مرتفعة تدلّ على الارتباط شبه التام للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات؛

- ارتفاع طفيف للدين الخارجي بسبب استمرار انخفاض أسعار البترول الذي أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية مما دفع إلى زيادة اللجوء إلى المديونية الخارجية، أما خدمة الدين الخارجي فكانت نسبتها إلى

الصادرات من السلع والخدمات جدّ منخفضة (0.4%سنة 2018 مقابل 1% سنة 2016) مما يدلّ على القدرة الجيّدة على تحمّل الديون متوسطة وطويل الأجل.

المبحث الثالث: تحليل وقياس دور الاستثمارات العمومية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990–2019)

نقوم من خلال هذا المبحث بعرض وتحليل تطور كل من الاستثمارات العمومية والمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائري خلال فترة الدراسة كخطوة أولى، ثم نحاول قياس العلاقة بين هذين المتغيرين باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي في المطلب الأخير.

المطلب الأول: تحليل تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (1990–2019)

في الجدول التالي نعرض التطور السنوي لحجم الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال فترة الدراسة ممثلة في الإنفاق الاستثماري العام حيث تم الحصول على البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات.

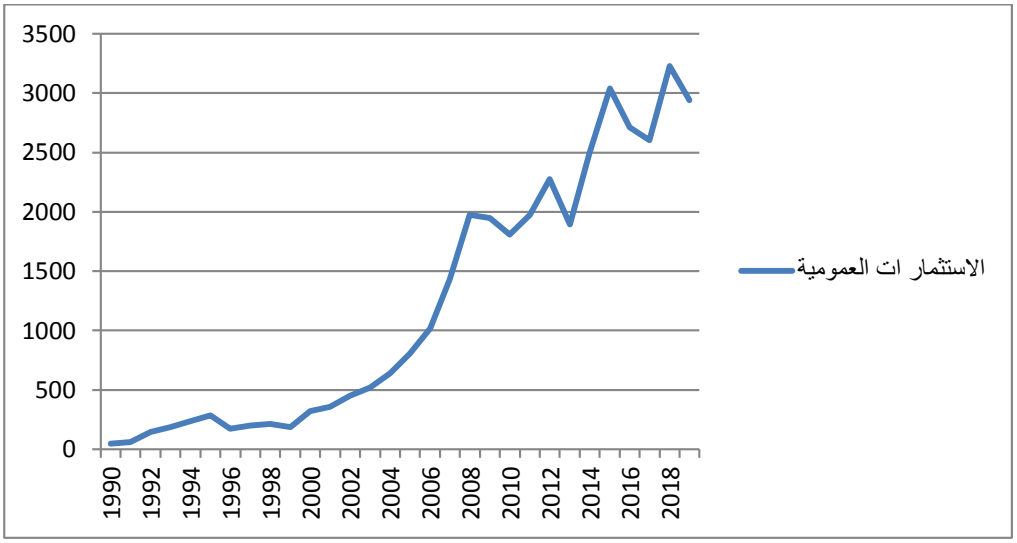
الجدول رقم (3–10): تطور حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنة	حجم الاستثمارات العمومية (مليار دج)	السنة	حجم الاستثمارات العمومية (مليار دج)
1990	47.7	**2005**	806.9
1991	58.3	**2006**	1015.1
1992	144.0	**2007**	1434.6
1993	185.2	**2008**	1973.2
1994	235.9	**2009**	1946.3
1995	285.9	**2010**	1807.8
1996	174.0	**2011**	1974.4
1997	201.6	**2012**	2275.5
1998	211.8	**2013**	1892.6
1999	186.9	**2014**	2501.4
2000	321.9	**2015**	3039.5
2001	357.3	**2016**	2711.9
2002	452.9	**2017**	2605.4
2003	516.5	**2018**	3228.8
2004	638.0	**2019**	2940.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

والشكل التالي يظهر المنحنى البياني لتطور الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (3-7): تطور حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-10).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن حجم الاستثمارات العمومية لم يصل إلى عتبة 500 مليار دج طيلة الفترة (1990-1999) وهذا كان على خلفية الاختلالات التي أحدثتها الأزمة النفطية سنة 1986 على الاقتصاد الجزائري وامتدت أضرارها إلى سنوات التسعينيات واستمرار انخفاض أسعار البترول خلال الفترة (1991-1993)، حيث صار الاقتصاد الجزائري يعاني من أزمة خانقة خاصة في ميزان المدفوعات، لذا وجدت السلطات الجزائرية نفسها مجبرة على اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية فتم التوقيع كخطوة أولى على برنامج التثبيت الهيكلي لمدة سنة واحدة في ماي 1994، ليليه برنامج التعديل الهيكلي لمدة 3 سنوات سمح للجزائر بالاستفادة من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسّع لدعم الإصلاحات، إلاّ أنه كان على الدولة الجزائرية في المقابل الالتزام بمجموعة من الشروط منها السعي إلى تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية من خلال تقليص وترشيد النفقات العامة وكبح وتيرة التوسع النقدي وفتح المجال أمام القطاع الخاص بخوصصة مؤسسات القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل نمو الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية والهياكل القاعدية

خاصة خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1999)، وقد ساهم ذلك في إعاقة النمو الاقتصادي خلال فترة التسعينيات.

لكن مع بداية سنة 2000م وبفضل ارتفاع أسعار البترول وزيادة الإيرادات الضريبية على المحروقات، تمكنت الدولة من استعادة دورها الاقتصادي الذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق العام الاستثماري، حيث شجعها ذلك على انتهاج سياسة مالية توسعية تعتمد الاستثمار العمومي في المنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية، السكن، الفلاحة والري، التربية والتكوين باعتبارها قطاعات محفّزة للطلب، فتمّت صياغة برامج أو مخططات تنموية طويلة المدى تسعى إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحفيز معدلات النمو، تمثّلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).

المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019)

سنعرض في الجدول التالي التطور السنوي لحجم الناتج المحلي الخام ومعدل نموه في الجزائر خلال فترة الدراسة.

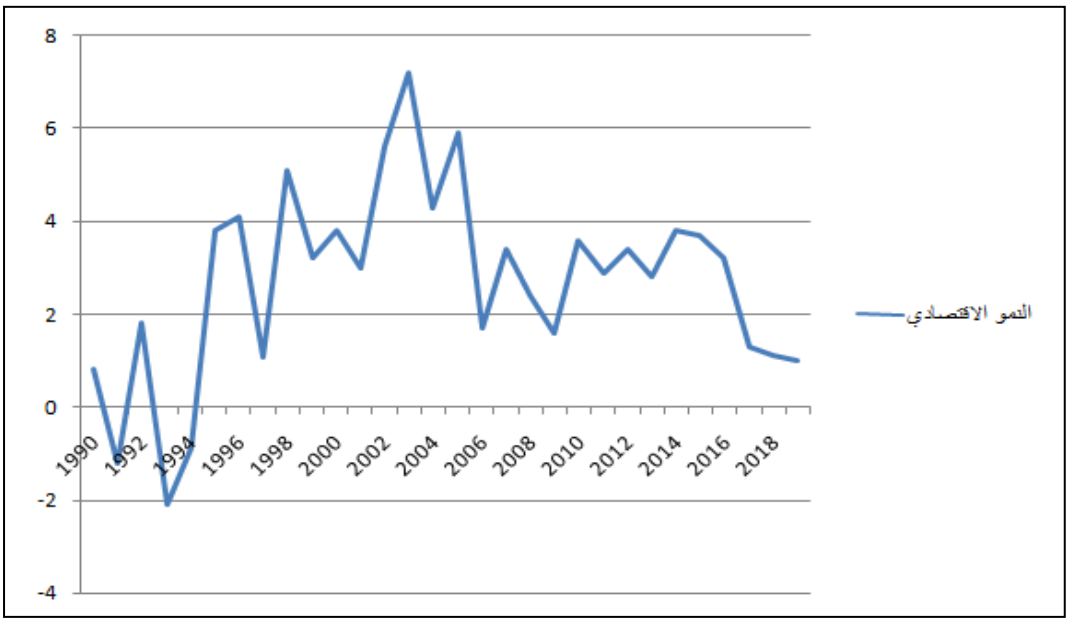
الجدول رقم (3-11): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	نسبة النمو (%)	السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	نسبة النمو (%)
1990	555.8	0.8	**2005**	7561.9	5.9
1991	844.4	-1.2	**2006**	8501.6	1.7
1992	1048.2	1.8	**2007**	9352.8	3.4
1993	1166.0	-2.1	**2008**	11043.7	2.4
1994	1491.5	-0.89	**2009**	9968.0	1.6
1995	1990.6	3.79	**2010**	11991.5	3.6
1996	2570.0	4.09	**2011**	14588.5	2.89
1997	2780.1	1.09	**2012**	16209.6	3.4
1998	2830.5	5.10	**2013**	16647.9	2.8
1999	3238.2	3.20	**2014**	17228.6	3.8
2000	4123.5	3.8	**2015**	16712.7	3.7
2001	4227.1	3	**2016**	17514.6	3.2
2002	4522.7	5.6	**2017**	18876.1	1.3
2003	5252.3	7.2	**2018**	20393.5	1.1
2004	6149.1	4.3	**2019**	20501.0	1.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

والشكل التالي يظهر المنحنى البياني لتطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (3-8): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-11).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة غير مستقر، وهذا نتيجة تذبذب أسعار البترول في السوق العالمية وكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وهذا ما يعكس ارتفاعه بارتفاع أسعار المحروقات وانخفاضه بانخفاضها.

شهدت الفترة (1990-1995) معدلات نمو ضعيفة جدًّا وحتى سالبة حيث سُجّل أدنى معدل نمو خلال فترة الدراسة والذي قدّر بـ-2.1% سنة 1993، وتعتبر أسوأ فترة عرفها النمو الاقتصادي الجزائري، وهذا بسبب تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 والتي امتدّت سلبياتها إلى فترة التسعينيات وأدت إلى تعرّض الاقتصاد الجزائري لصدمة اقتصادية قوية ترتب عنها خلل في كل من ميزان المدفوعات وميزانية الدولة نتيجة التحوّل إلى نظام اقتصاد السوق، إضافة إلى بداية الأزمة السياسية التي كان لها أثر كبير على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أما الفترة (1996-2000) فعرفت تقلبات واضحة وذلك يرجع أساسا إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وإنما تبنت برنامج التعديل الهيكلي في إطار اتفاقية مع صندوق النقد الدولي والذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم، ويقدّر متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة 3.2% وهو معدل متواضع قياسًا بالإمكانيات والموارد المتاحة، وعرفت معدلات النمو الاقتصادي كما يبرزه الشكل انخفاضا حادا سنة 1997 إلى مستوى 1.1% ثم ارتفع إلى 5.1% سنة 1998، ثم عاد للانخفاض مجددا إلى 2.2% سنة 2000 ولعل من أهم أسباب هذا التراجع هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عامًا أو خاصًا وكان المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في هذه الفترة هو قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري.

أما خلال الفترة (2001-2004) فقد تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات نمو أحسن من تلك المحققة خلال الفترة السابقة، حيث كان متوسط نمو قدره 4.9%، وكان أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة هو 7.2%سنة 2003ويرجع ذلك إلى قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتعاش أداء مؤسسات القطاع العام والخاص، إضافة إلى الأداء القوي للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات الذي حققته برامج الإنعاش ودعم النمو.[1]

أما عن الفترة (2005-2010) فقد شهدت معدلات النمو خلالها انخفاضات متتالية إلى أن وصل سنة 2009 إلى 1.6%، وذلك بسبب تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بفعل تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة العالمية أواخر سنة 2007، في حين أن معدلات النمو خارج

[1] محمد لكصاسي، **الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أما المجلس الشعبي الوطني، سنة 2008؛

قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009، أين قدرت بـ 10.5% وذلك راجع لما قدمه البرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية.[1]

أما الفترة (2010-2014) فتعتبر فترة ما بعد الأزمة العالمية المالية لـ 2008 التي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري من خلال سوق النفط الدولية، إذ تراجعت الأسعار فيها نتيجة تقلص الطلب العالمي على الطاقة مما ساهم في انخفاض نمو قطاع المحروقات الذي سجل مستويات سلبية على طول الفترة 2010-2013 بمتوسط معدل نمو قدر بـ -3.1% وهو ما أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة حيث أنه كان مدعوما بالأساس بالنمو خارج قطاع المحروقات، ثم عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنًا سنة 2014 حيث بلغ 3.8%مقابل 2.8%في 2013، في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات، حيث يقدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 بـ 5.6%، أي بتراجع قدره 1.5 نقطة مئوية مقارنة مع الأداء الجيد لسنتي 2012 و2013 (7.2% و7.1%)، مع ذلك، يبقى الاتجاه الهيكلي لمعدل توسع القطاعات خارج المحروقات قائمًا ويعود هذا الأداء الحسن خصوصًا إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية، بوتيرة قوية ومستقرة.[2]

وبالنسبة للفترة (2017-2019) فسرعان ما انخفض فيها معدل النمو الاقتصادي إلى 1.3%سنة 2017، ويرجع ذلك بالأساس إلى التراجع القوي في وتيرة توسع قطاع المحروقات واستمر هذا الانخفاض إلى أن بلغ 1% سنة 2019.

[1] محمد لكصاسي، **الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، عرض التقرير السنوي 2010، في 25 أوت 2010، ص: 4؛

[2] محمد لكصاسي، **الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أما المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015؛

المطلب الثالث: قياس دور الاستثمارات العمومية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019)

نهدف من خلال هذا المطلب إلى تفسير العلاقة بين الاستثمارات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك بإتباع الخطوات التالية:

أولاً: وصف متغيرات الدراسة

تطرقنا سابقًا إلى أهم النظريات المفسّرة للنمو الاقتصادي وأهم المتغيرات المحدّدة له، مما يعطينا نظرة أوضح عن اختيار أهم المتغيرات في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر.

تتضمن دالة النمو الاقتصادي المتغير عدّة متغيرات مفسّرة له، ولعل أهم ما يمكن إدراجه هو متغير رأس المال المادي، ونعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت، ويفترض أن يكون له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز له بالرمز (SK)؛

أما المتغير الثاني فهو رأس المال البشري، وعادة ما يستخدم متغير العمالة والذي يفترض أن يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل طردي، ونرمز له بالرمز (L)؛

قمنا كذلك بإدراج متغير الإنفاق الحكومي الاستثماري والذي استخدم للتعبير عن حجم الاستثمارات العمومية وينتظر أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي حسب الدراسات الاقتصادية السابقة، ويرمز له بالرمز (Gi)؛

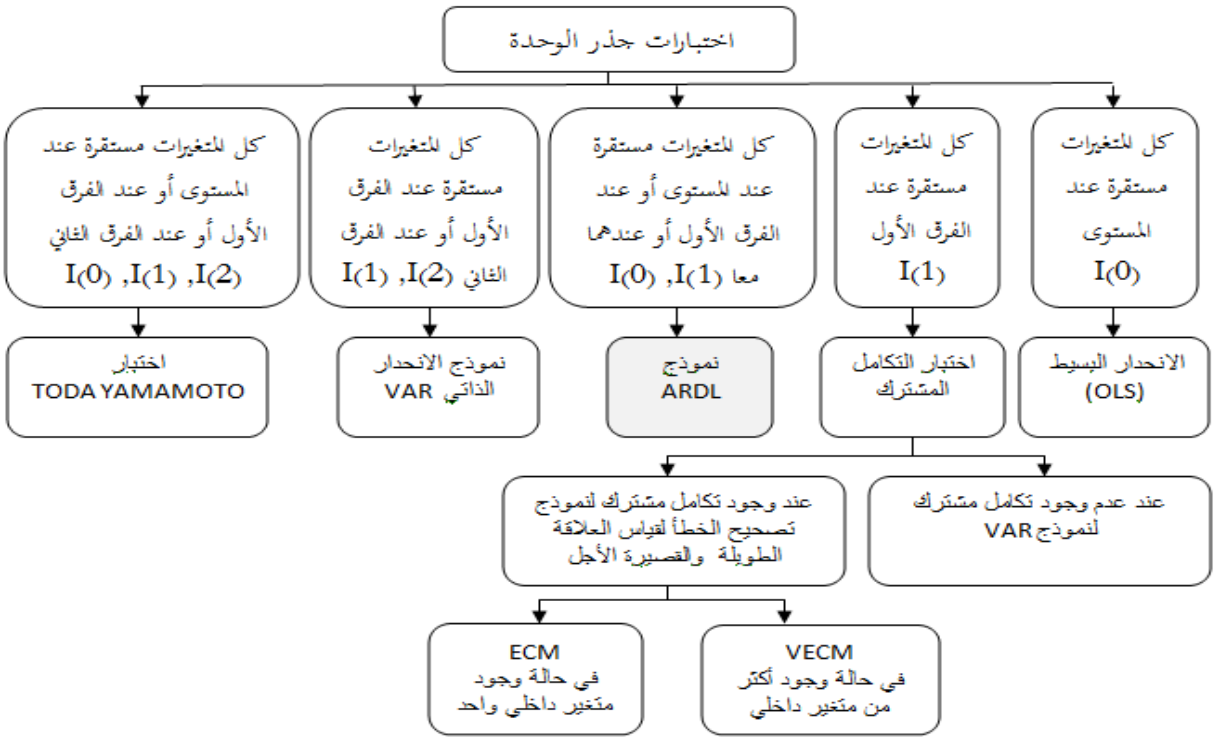
كما تم إضافة متغير معدلات التضخم وهو في علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، ويرمز له بالرمز (INF).

تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من منشورات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

ثانيًا: تحليل السلاسل الزمنية والنتائج القياسية

كخطوة أولى يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (في صيغتها اللوغرتمية) وذلك لتفادي التقديرات الزائفة التي قد تنتج إذا ما كانت السلاسل الزمنية غير مستقرّة، ونستخدم في ذلك عدّة اختبارات لجذر الوحدة أهمها اختبار ديكي-فولر المتطور (AugmentedDicky Fuller Test) واختبار فيليبس بيرون (Philips-Perron Test)مما يسمح لنا باختيار أفضل طريقة لتقدير النموذج وفقًا للمخطط الموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-9): المنهجية المتبعة لاختيار أفضل نموذج للتقدير



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: عبد العزيز نعوم، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين (1970-2013)**، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد17، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017، ص:213.

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة المتمثلة في اختباري ديكي فولر (ADF) وفيليب بيرون (PP) تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم (01) والتي تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

نتائج اختبار ADF						
المتغيرات	**المستوى (Level)**			**الفرق الأول (1^{st}diff)**		
	T and C	**C**	**None**	**T and C**	**C**	**None**
PIB	**-4.4230*****	**-2.3099**	**5.2164**	**-4.4691*****	**-5.4559*****	**-3.1008*****
SK	**-2.7295***	**-1.5585**	**2.3605**	**-5.1072*****	**-6.1369*****	**-4.5851*****
L	**-3.4566****	**-2.3465**	**4.8870**	**-4.0199*****	**-4.5785*****	**-1.4564**
Gi	**-3.2740****	**-1.6794**	**0.4626**	**-5.4114*****	**-5.9114*****	**-1.4338**
INF	**-2.2591**	**-1.6414**	**-1.2303**	**-5.3656*****	**-5.4807*****	**-5.4722*****
نتائج اختبار PP						
المتغيرات	**المستوى (Level)**			**الفرق الأول (1^{st}diff)**		
	T and C	**C**	**None**	**T and C**	**C**	**None**
PIB	**-11.6857*****	**-2.5126**	**3.9541**	**-4.4890*****	**-12.2235*****	**-3.1064*****
SK	**-6.0822**	**-0.9979**	**2.5313**	**-5.1227*****	**-9.0239*****	**-4.5895*****
L	**-3.2787****	**-2.3465**	**3.8968**	**-3.9622*****	**-4.5573*****	**-3.0181*****
Gi	**-3.2740****	**-1.7718**	**4.3840**	**-5.3606*****	**-6.1446*****	**-3.4691*****
INF	**-2.2464**	**-1.5616**	**-1.4232**	**-5.6429*****	**-8.4227*****	**-5.5467*****

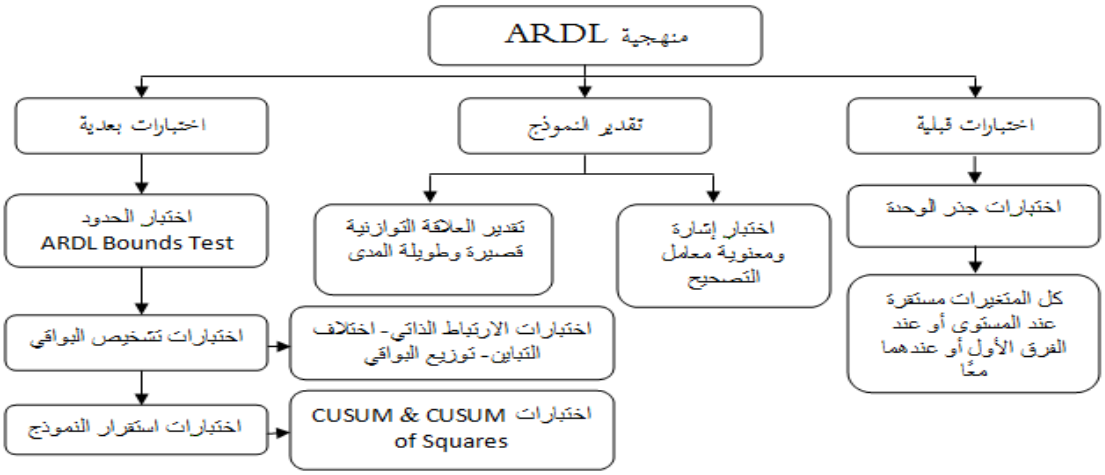
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09 (الملحق رقم (01))

تدلّ الرموز (*،**،***) على رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على عدم وجود جذر وحدة، أس أن السلسة مستقرة، وهذا هند مستويات معنوية (10%، 5% و1%) على التوالي.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن بعض السلاسل الزمنية مستقرة في مستواها (الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، العمالة والإنفاق الحكومي الاستثماري) وبعضها لا يستقر إلا عند إجراء الفرق على من الدرجة

الأولى (التضخم)، أي أن جميع السلاسل الزمنية إما أنها مستقرة عند مستواها أو عند الفرق الأول. وبالتالي وحسب المخطط الموضح في الشكل (3-9) فنحن أمام خيار تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) والذي يعتبر كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة حيث يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمنية للحصول على أفضل نموذج مقدّر، وأهم ما يميّز هذا الاختبار أنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المدروسة متكاملة من نفس الدرجة، وكما يرى بيرازان "Pesaran" أن اختبار الحدود وفق منهجية ARDL يمكن أن يطبق دون النظر إلى خواص السلاسل الزمنية، سواءً كانت هذه المتغيرات مستقرّة في مستوياتها (I_0) أو مستقرّة عند فروقها من الدرجة الأولى (I_1) أو جملة من خليط بين الحالتين، فالشرط الوحيد لتطبيق هذا المنهج هو ألاّ تكون هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق من الدرجة الثانية(I_2)[1] كما أن النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلمات في المدى الطويل وإن كان حجم العينة صغير، على عكس نماذج التكامل المشترك التقليدية والشكل التالي يبيّن أهم مراحل تطبيق منهجية ARDL.

الشكل رقم (3-10):مراحل تطبيق منهجية ARDL



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: عبد العزيز نعوم، مرجع سابق، ص 213.

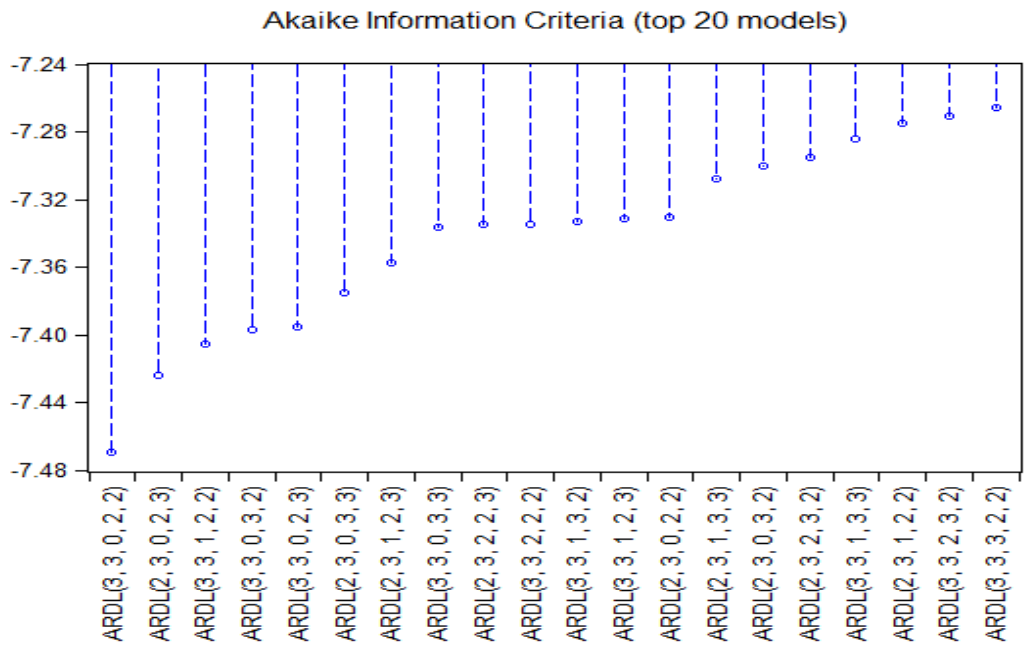
[1]Pesaran M.H., Shin Y. et Smith R.J, **BoundsTestingApproaches to the Analysis of LevelRelationships** , in Journal of AppliedEconometrics, Vol.16, n°3, 2001, p :01, aavailableat : https://www.repository.cam.ac.uk/bitstream/handle/1810/418/pss1.pdf?sequence=1&isAllowed=y, 02/09/2021 ;

ثالثًا: تقدير النموذج

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختيار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) لتقدير النموذج علينا أولاً تحديد فترات إبطاء النموذج ثم التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة عن طريق اختبار التكامل المشترك حتى يتسنى لنا فيما بعد تقدير نموذج الدراسة، وذلك كالآتي:

1- تحديد درجة التأخير المثلى: ولتحديد فترات الإبطاء الموزعة نستخدم معيار أكايكي (Akaike Information Criteria) حيث نأخذ درجة التأخير التي تقابل أقل قيمة لهذا المعيار(معيار AIC)[1]، والنتائج المتحصّل عليها موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): نتائج تحديد الدرجة المثلى للتأخير الزمني



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

[1]EmekaNkoro, Aham Kelvin, **AutoregressiveDistributedLag (ARDL) cointegrationtechnique: application and interpretation**, Journal of Statistical and EconometricMethods, vol.5, no.4, 2016, p :83, accessible at : http://www.scienpress.com/Upload/JSEM/Vol%205_4_3.pdf ;

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه وفقًا لمعيار AIC فإن أفضل نموذج هو ARDL(3,3,0,2,2) أي لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة درجة تأخير زمني معينة ما عدى متغير رأس المال البشري، وبالتالي يأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:[1]

$$\Delta LOG(PIB)_t = C + \lambda LOG(PIB)_{t-1} + \beta_1 LOG(SK)_{t-1} + \beta_2 LOG(L)_{t-1} + \beta_3 LOG(Gi)_{t-1}$$
$$+ \beta_4 LOG(INF)_{t-1} + \sum_{i=1}^{3} \theta_1 \Delta LOG(PIB)_{t-1} + \sum_{i=0}^{3} \theta_2 \Delta LOG(SK)_{t-1}$$
$$+ \sum_{i=0}^{0} \theta_3 \Delta LOG(L)_{t-1} + \sum_{i=0}^{2} \theta_4 \Delta LOG(Gi)_{t-1} + \sum_{i=0}^{2} \theta_5 \Delta LOG(INF)_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: C: ثابت، λ: معلمة تصحيح اختلال التوازن، βi: معلمات المدى الطويل، θi: معلمات العلاقة الديناميكية في المدى القصير و ε_t :معامل الخطأ.

1- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الحدود (ARDL Bounds Test):

يرمز التكامل المشترك وفق بيزاران إلى اختبار الفرضيات التالية:

$H_0 : \lambda = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$

$H_1 : \lambda \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_3 \neq 0, \beta_4 \neq 0, \beta_5 \neq 0$

حيث تتمثل إحصائية الاختبار في إحصائية فيشر، والقرار يكون على النحو التالي: إذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة (F-statistic) أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم لعدم وجود علاقة تكامل مشترك، بينما إذا كانت إحصائية فيشر أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها وجود علاقة تكامل مشترك، أما في حالة ما إذا كانت هذه القيمة محصورة بين الحد الأعلى

[1] Jonas KibalaKuma, **Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de TodaYamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels**, Licence. Congo-Kinshasa, 2018, p :09, accessible sur : https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214/document , 15/09/2021;

والحدّ الأدنى للقيم الحرجة فلايمكن أن نتخذ قرار لوجود علاقة تكامل مشترك من عدمها.[1]النتائج المحصل عليها من اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الحدود (ARDL Bounds Test) موضحة في الملحق رقم (02) والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test)

إحصائية فيشر	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستوى المعنوية
F-statistic= 6.402168	3.52	2.45	%10
	4.01	2.86	%5
	4.49	3.25	%2.5
	5.06	3.74	%1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 09 (الملحق رقم (02))

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F-statistic=6.402168) تقع خارج الحدود العليا (I_1) والدنيا (I_2) أي أنها أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5% و1%) مما يجعلنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من المتغيرات.

2- تقدير النموذج وفق منهجية ARDL:

بعد إجراء الاختبارت القبلية للنموذج وتحديد الدرجة المثلى للتأخير الزمني والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، قمنا بتقدير النموذج وفقًا لمنهجية ARDL والنتائج موضحة في الجدول التالي:

[1]Pesaran M.H, and all, Opcit, p 08 ;

الجدول رقم (3–14): نتائج تقدير النموذج بطريقة ARDL

Dependent variable :LOG_PIB_
Method :ARDL
Dynamicregressors(3lags,automatic):LOG_SK_LOGL_LOG_GI_LOG_INF
Fixedregressors : C
Selected Model : ARDL(3,2,3,0,2)

Variables	Coeficient	Std.error	t-statistic	Prob*.
LOG_PIB_(-1)	0.352151	0.191709	1.836909	0.0911
LOG_PIB_(-2)	-0.386111	0.158630	-2.434032	0.0315
LOG_PIB_(-3)	-0.062818	0.037222	-1.687684	0.1173
LOG_SK_	0.449187	0.029510	15.22173	0.0000
LOG_SK_(-1)	-0.206737	0.102864	-2.009817	0.0675
LOG_SK_(-2)	0.212411	0.087739	2.420936	0.0323
LOG_L_	0.163149	0.061145	2.668241	0.0205
LOG_L_(-1)	-0.068985	0.086025	0.801921	0.4382
LOG_L_(-2)	0.195827	0.070104	2.793360	0.0162
LOG_L_(-3)	0.117486	0.038801	3.027879	0.0105
LOG_GI_	0.150899	0.047218	3.195821	0.0077
LOG_INF_	-0.475317	0.108298	-4.388966	0.0009
LOG_INF_(-1)	0.281121	0.176217	1.595315	0.1366
LOG_INF_(-2)	-0.385461	0.153772	-2.506701	0.0276
C	-1.837685	0.386870	-4.750136	0.0005
R-Squared	0.999920	Meandependent var		3.846155
Adjusted R-Squared	0.999827	S.D.dependent var		0.377755
S.E of regression	0.004973	Akaike info criterion		-7.469438
Sumsquaredresid	0.000297	Schwarz criterion		-6.749529
Log likelihood	115.8374	Hannan-Quinn criter.		-7.255371
F-statistic	10715.39	Durbin-Watson stat		2.494074
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09 (الملحق رقم (03))

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن معامل التحديد يفوق نسبة 99% أي أن المتغيرات المستقلة تفسّر التغيرات التي تحدث على مستوى المتغير التابع بنسبة 99%، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية، إضافة إلى أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر (F-statistic=10715.39) وهي أكبر من القيمة الجدولية، أي أن النموذج ككل ذو دلالة معنوية.

3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

تمّ الحصول على نموذج تصحيح الخطأ الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

ARDL Cointegtating And Long RunForm
Dependent variable :LOG_PIB_
Selected Model : ARDL(3,2,3,0,2)
Included observations :27

CointegratingForm				
Variables	**Coefficient**	**Std.error**	**t-statistic**	**Prob*.**
D(LOG_PIB_(-1))	0.448929	0.163574	2.744497	0.0178
D(LOG_PIB_(-2))	0.0628118	0.037222	1.687684	0.1173
D(LOG_SK_)	0.449187	0.029510	15.221733	0.0000
D(LOG_SK_(-1))	-0.212411	0.087739	-2.420936	0.0323
D(LOG_L_)	0.163149	0.061145	2.668241	0.0205
D(LOG_L_(-1))	-0.195827	0.07104	-2.793360	0.0162
D(LOG_L_(-2))	0.117486	0.038801	-3.027879	0.0105
D(LOG_GI_)	0.150899	0.047218	3.195821	0.0077
D(LOG_INF_)	-0.475317	0.108298	-4.388966	0.0009
D(LOG_INF_(-1))	0.385461	0.153772	2.506701	0.0276
CoitEq(-1)	-1.096778	0.184093	-5.957725	0.0001
Coiteq=LOG_PIB_(0.4147*LOG_SK_+0.3715*LOG_L_+0.1376*LOG_GI_-0.5285*LOG_INF_-1.6755)				
Long Run Coefficient				
Variables	**Coefficient**	**Std.error**	**t-statistic**	**Prob*.**
LOG_SK_	0.414725	0.027671	14.987831	0.0000
LOG_L_	0.371521	0.030655	12.119363	0.0000
LOG_GI_	0.137584	0.036373	3.782552	0.0026
LOG_INF_	-0.528509	0.099677	-5.302221	0.0002
C	-1.675530	0.190659	-8.788098	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09 (الملحق رقم(04))

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد تظهر معلمة تصحيح الخطأ (CoinEq(-1)=-1.096) بإشارة سالبة وذات دلالة معنوية مما يدل على صحة ودقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، أي أن 10.96% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة واحدة من الزمن (سنة واحدة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

وبالتالي تكون الصيغة النهائية للنموذج المقدّر كالتالي:

$$\Delta LOG(PIB)_t = -1.67 - 0.44\, LOG(PIB)_{t-1} + 0.41 LOG(SK)_{t-1} + 0.37 LOG(L)_{t-1} + 0.13 LOG(Gi)_{t-1} - 0.52 LOG(INF)_{t-1} + 0.44 \Delta LOG(PIB)_{t-1} + 0.06 \Delta LOG(PIB)_{t-2} + 0.44\, \Delta LOG(SK)_t + 0.21 \Delta LOG(SK)_{t-1} + 0.16 \Delta LOG(L)_t + 0.11 \Delta LOG(L)_{t-1} + 0.15 \Delta LOG(Gi)_t - 0.47 \Delta LOG(INF)_t + 0.38 \Delta LOG(INF)_{t-1} + 0.004$$

رابعًا: تقييم النموذج اقتصاديًا وقياسيًا

1-تقييم النموذج من الناحية الاقتصادية: يظهر من النموذج المقدّر وخاصة العلاقة طويلة الأجل (الجدول رقم (3-15)) أن:

- العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال (SK) والنمو الاقتصادي عي علاقة طردية ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5% (Prob=0.0000)، حيث أن زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.41 وحدة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

– وجود علاقة موجبة بين متغيّر العمالية (L) والنمو الاقتصادي، فإذا زادت العمالة بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.37 وحدة، وهي ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5% (Prob=0.0000)، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات السابقة؛

– يؤثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي تأثيرًا إيجابيًا لكنه ضعيف، حيث أن أي زيادة في حجم الإنفاق العام الاستثماري تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.13 وحدة، وبمعنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (Prob=0.0026)، وهذا لا يتنافى مع النظرية الاقتصادية خاصة الطرح الكينزي؛

– أما بالنسبة لمتغيّر التضخم فيتناسب عكسيًا مع معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الخام بـ 0.52 وحدة وهي علاقة ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5% (Prob=0.0002)، وهذا الأثر مقبول اقتصاديًا كونه يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

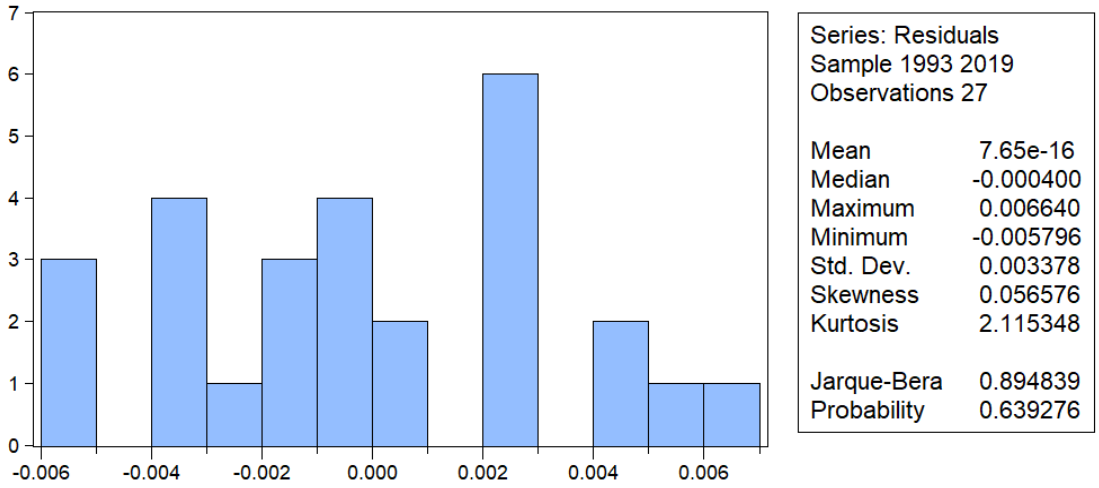
2–تقييم النموذج من الناحية القياسية: حيث نقوم بتقييم النموذج من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات كما يلي:

2–1– اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يعتبر اختبار جارك بيرا (Jarque-Bera) من أهم الاختبارات التي تكشف عن إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي من عدمه، فإذا كان الاحتمال المقابل بهذا الاختبار(α) أكبر من 5% فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي والعكس صحيح[1]، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل الموالي:

[1]ThorstenThadewald, Herbert Büning, **Jarque-Bera Test and itsCompetitors for TestingNormality - A Power Comparison**, Diskussionsbeiträge, No. 2004/9, FreieUniversität Berlin, FachbereichWirtschaftswissenschaft, Berlin,2004,p :10, availableat : https://www.econstor.eu/bitstream/10419/49919/1/668828234.pdf, 21/10/2021 ;

الشكل رقم(3-12): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نجد ضمن نتائج هذا الاختبار أن α=0.639 وهي أكبر من 5% وبالتالي فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2-2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

إن الاعتماد على إحصائية دربن واتسن (DW) وحدها لا تكفي لاختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية، وهي لا تعطي نتائج دقيقة ذات مصداقية، لذلك نقوم نستخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test الذي يعطي نتائج أدق، حيث تنص فرضية العدم (H_0) على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي، بينما تشير الفرضية البديلة (H_1) إلى أن النموذج يعاني مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي، والجدول التالي يوضح أهم النتائج المتحصل عليها من هذا الاختبار: (الملحق رقم (05) يوضح النتائج أدق تفصيلا)

الجدول رقم (3–16): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test)

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
0.1032	Prob. F(1,24)	2.87	F-statistic
0.0072	Prob.Chi-square (1)	9.85	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09 (الملحق رقم (05))

نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر F-statistic= 2.87 بمستوى دلالة P.value= 0.1032 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

2–3– اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء:

وذلك باستخدام اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين (ARCH) حيث تنص فرضية العدم (H_0) على ثبات التباين الأخطاء، وتنص الفرضية البديلة (H_1) على اختلاف تباين الأخطاء، وكانت النتائج المتحصل عليها من هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:(الملحق رقم (06) يوضح النتائج بتفصيل أدق)

الجدول رقم (3–17): نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (ARCH Test)

اختبار عدم ثبات التباين: Heteroskedasticity Test (ARCH)			
0.1839	Prob. F(1,24)	1.872	F-statistic
0.1701	Prob.Chi-square (1)	1.881	Obs*R-squared

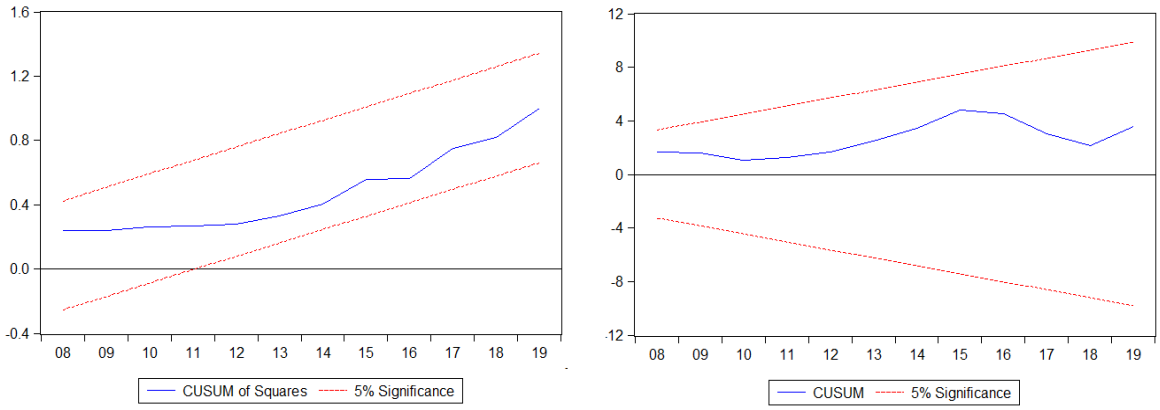
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09 (الملحق رقم(06))

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F-statistic= 1.87 بمستوى دلالة P.value=0.1839وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم بثبات تباين الأخطاء.

2-4- اختبار استقرارية النموذج:

يعتبر اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM Test) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares Test) من بين أهم الاختبارات المستخدمة للتأكّد من خاو معطيات الدراسة القياسية من وجود أي تغيرات هيكلية عليها، فالاختبار الأول يستخدم لاختبار وجود أي تغير هيكلي في البيانات، أما الثاني فيظهر مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدّرة إذا وقع الشكل البياني لمسار تصحيح الخطأ لكل من اختبارين السابقين داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%[1] ونتائج هذين الاختبارين موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3- 13):نتائج اختباري CUSUM وCUSUM of squares



المصدر: مخرجات برنامجEviews 09

نلاحظ من الشكل البياني لكل من الاختبارين يقع بين خطي الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أنه هناك استقرار جيّد وانسجام في النموذج، أي هناك استقرار بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

[1]Jonas KibalaKuma, **Économétrie Appliquée : Recueil des cas pratiques sur EViews (Régression linéaire simple et multiple)**, Licence, Congo-Kinshasa. 2018, pp :14-15, accessible sur : https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01771168/document, 14/12/2021 ;

خلاصة الفصل

تناولنا من خلال هذا الفصل سياسات الاستثمارات العمومية المطبقة في الجزائر ضمن المخططات والبرامج التنموية الخاصة بالفترة (1990-2019) وتحليل نتائجها، ثم قمنا بعرض وتحليل تطور حجم الاستثمارات العمومية ومعدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، لننتقل إلى إجراء دراسة قياسية للتعرف على طبيعة تأثير الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي وقياس هذه العلاقة في الجزائر خلال نفس الفترة، حيث أفرزت نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة عن استقرار كل هذه السلاسل عند المستوى أو عند الفرق الأول، لذا قمنا باختيار منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وتم تقدير النموذج والتأكد من سلامته باستخدام مجموعة من الاختبارات، وقد أظهرت النتائج أن للاستثمارات العمومية تأثير إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي إلاّ أنه كان تأثيرًا ضعيفًا رغم الحجم الكبير من الإنفاق الاستثماري خلال البرامج التنموية طول فترة الدراسة.

الخاتمـــــة

حاولنا من خلال دراستنا هذه تبيان العلاقة بين الاستثمارات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، فالنمو الاقتصادي يعتبر الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية، حيث تسعى مختلف الدول إلى رفع معدلاته من خلال رسم سياسات وتبني نظم اقتصادية مختلفة، وتعتبر الاستثمارات العمومية من بين السياسات المالية التي تستخدمها الحكومات ضمن سياسات الإنفاق العام في تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة ومستدامة، وهو ما سارت عليه الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، حيث قامت بوضع عدّة مخططات تنموية تشمل استثمارات عمومية ضخمة من أجل رفع معدلات النمو وتحسين معيشة المواطنين، إلا أن ظروفًا داخلية وخارجية حالت دون تحقيق ذلك مما دفعها إلى التحوّل نحو اقتصاد السوق وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة والاقتصار على الاستثمارات العمومية التي تعمل على تحسين إنتاجية القطاع الخاص، ثم مع مطلع الألفية الجديدة استعادت الدولة دورها في النشاط الاقتصادي من خلال وضع برامج تنموية على رأسها برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يضمن استثمارات عمومية ضخمة في قطاعات غير إنتاجية كقطاع المنشآت القاعدية وقطاعات التربية والتكوين والسكن، مما أثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي خاصة خارج المحروقات، أما من خلال الدراسة القياسية فتوصلنا إلى أن الاستثمارات العمومية تعدّ أحد محددات النمو خلال فترة الدراسة حيث أظهرت تقديرات النموذج القياسي أن هناك تأثير إيجابي للاستثمارات العمومية على معدلات النمو، إلاّ أن هذه العلاقة ضعيفة تشير إلى الفجوة بين الأهداف المسطّرة والنتائج المحقّقة من مخططات وبرامج التنمية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

نتائج اختبار الفرضيات

لقد خلصنا من هذه الدراسة إلى النتائج التالية والتي تعتبر اختبارًا للفرضيات المعتمدة في بحثنا، وهي كالتالي:

1- يقصد بالاستثمارات العمومية كافة المشاريع الاستثمارية التي تمتلكها الدولة وتسعى من خلالها إلى تحقيق منفعة عامة لجميع أفراد المجتمع، بتوفير السلع والخدمات العامة، ويندرج هذا النوع من الاستثمارات ضمن عدّة مجالات كمجال البنى التحتية، مجال تكوين رأس المال البشري، مجال التطور التكنولوجي والبحث العلمي ومجال الصناعات العمومية والتجهيزات. وتتميّز المشاريع الاستثمارية العمومية بضخامة حجمها وضآلة العائد منها كونها تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق منفعة عامة للمجتمع (على عكس الاستثمارات الخاصة التي تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح)، وتتولى الدولة دور الرقابة عليها، وتكمن أهميتها في كونها وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدولة في تحريك العملية التنموية نحو قطاعات أو مجالات معيّنة تخدم أهدافها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، كما تساهم في رفع مستوى التشغيل وإنشاء الثروة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- أجمعت تعاريف النمو الاقتصادي على أنه مفهوم خاص من التنمية يعبر عن الزيادة الكلية في إجمالي الناتج الوطني بما يضمن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.كما اعتبر التراكم الرأسمالي المسبب الرئيسي للنمو حسب الكلاسيك، غير أن كينز أشاد بدور الاستثمار كسبيل أمثل لتحقيق النمو من خلال أثر المضاعف، في حين قام مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية بإدراج علاقة الإحلال بين العمل ورأس المال،كما أثار روستو فكرة انتقال الاقتصاد من مرحلة لأخرى حتى يصل لتحقيق أقصى درجات النمو واهتمت النماذج النيوكلاسيكية ببناء نماذج على المدى الطويل ودراسة خاصية التقارب ومن أهمها نموذج سولو الذي أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغيير التوليفة الفنية بين العمل ورأس المال، إضافة إلى ظهور نماذج النمو الداخلي في نهاية الثمانينيات والتي أوعزت النمو لأسباب وعناصر داخلية في النموذج كالتمرن عن طريق التطبيق حسب رومر،

تراكم رأس المال البشري حسب لوكاس أو تدفق النفقات العامة الموجهة لتمويل المنشآت القاعدية حسب بارو، وهذا يوافق الفرضية الثانية، ومن خلال نماذج النمو الاقتصادي ومحدداته المذكورة، استنتجنا وجود فارق كبير بين مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى افتقار الدول الأولى لبعض هذه المحددات كالتقدم التقني والابتكارات والاستثمار في رأس المال البشري، رغم توفر معظمها على عنصري رأس المال المادي والعمل؛

3- قامت الجزائر خلال فترة الدراسة بسلسلة من الاستثمارات العمومية بهدف دفع وتيرة النمو في مختلف القطاعات وتدارك الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينيات خاصة إثر الأزمة النفطية لسنة 1986، فشرعت السلطات الجزائرية في مطلع فترة الدراسة إلى إبرام اتفاق موسع مع صندوق النقد الدول يشمل برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) وبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) وكان يهدف إلى رفع معدل النمو، القضاء على عجز الموازنة العامة، تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال اللجوء إلى التمويل الخارجي الثنائي ومتعدّد الأطراف مع إعادة جدولة الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج، تحرير التجارة الخارجية وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد. لتنتقل بعد ذلك إلى إطلاق مجموعة من البرامج التنموية منذ سنة 2001 بدءً ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له مبلغ يقارب 7 مليار دولار، ليتم تعزيزه ببرنامج تكميلي خلال الفترة (2005-2009) تزامنًا مع استمرار ارتفاع عوائد المحروقات، والذي أرفق ببرنامجين لتنمية مناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا خلال الفترة (2006-2009) وخصص له ما يفوق 180 مليار، لتتواصل سياسة البرامج التنمية بإطلاق البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) بمبلغ يعادل 286 مليار دولار وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) بمخصصات قدّرت بـ 262 مليار دولار، وتسعى السلطات العمومية من وراء هذه البرامج إلى استثمار عائدات المحروقات في مشاريع عمومية كبيرة تساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة من خلال رفع معدلات النمو في

مختلف القطاعات الاقتصادية ومحاربة البطالة والفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وقد ركّزت هذه البرامج التنموية على مشاريع تطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية بما يخدم توسيع وتطوير الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن ويساهم في تنويع الهيكل الاقتصادي الوطني بالشكل الذي يحد من التبعية للريع البترولي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

4- هناك أثر إيجابي للاستثمارات العمومية على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة وهذا ما أشرنا إليه في الفرضية الرابعة، إلا أنها تبقى علاقة ضعيفة جدا وهذا ما تثبته النتائج الإحصائية المتوصل إليها، رغم أن الجزائر أخذت على عاتقها مجموعة من التدابير والإجراءات في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي ناهيك عن المبالغ الضخمة التي أنفقتها في إطار البرامج التنموية إلا أن ذلك لم يعط النتائج المطلوبة والمسطرة.

نتائج أخرى للدراسة

1- عرف الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بموضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تطورًا ملحوظًا من خلال ما مرّ به من مراحل مختلفة باختلاف المدارس الاقتصادية، فكان يتغيّر ويتطور من مرحلة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة وحسب ما تملكه الدولة من إمكانيات، والمتتبع للمراحل التي مرّ بها دور الدولة في النشاط الاقتصادي يجد أنها كانت مرتبطة بالأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي، فمثلاً جاء الفكر الكينزي منتقدًا لأفكار المدرسة الكلاسيكية التي عجزت عن إيجاد حلول لأزمة الكساد الكبير (1929-1933) حيث فرضت الأوضاع الاقتصادية آنذاك ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة ليحل محلها مفهوم الدولة المتدخلة، تتدخل في الحياة الاقتصادية إلى جانب ممارسة وظائفها التقليدية وذلك من أجل خلق الطلب الفعلي وتحريك عجلة الاقتصاد، ثم برز الفكر النيوكلاسيكي عقب أزمة الركود التضخمي في منتصف السبعينيات والذي أوزع أسباب الأزمة إلى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية ونادى بالتحرير الاقتصادي والخصخصة والتحوّل إلى اقتصاد السوق الحر والتي فرضتها المنظمات الدولية على العالم النامي والدول الاشتراكية السابقة، ثم كان لأزمة النقد

الأوروبي 1992 دور كبير في عودة الكينزيين الجدد وظهور فكرة تدخل الدولة عبر قنوات سياسات الاقتصاد الكلي خلال فترة التسعينيات، ثم الأزمة المالية العالمية (2008-2010) التي تطلبت دخول أوسع من طرف الدولة بتقديم الحوافز والمخصصات والمشاركة في ممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية ومختلف مظاهر التنمية الاقتصادية، وأن هذا التدخل يمثّل مطلبًا ضروريًا للمجتمع لا يمكن الاستغناء عنه كليةً؛

2- رغم الاختلاف القائم حول حجم تدخل الدولة في الاقتصاد إلا أنه لا يمكن الجزم المطلق بحد معيّن يتوقف عليه هذا التدخل وإنما تمليه ظروف وخصائص كل دولة سواءً من ناحية نظامها الاقتصادي أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد، وحسب ما يمكن أن يخلّفه هذا التدخل من إيجابيات وسلبيات على الدولة المعنية؛

3- الهدف من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال النفقات العمومية بشقيها (الاستهلاكي والاستثماري) هو تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من خلال التأثير المباشر أو غير المباشر على المتغيرات الاقتصادية، وعلى رأسها الناتج الوطني، النمو الاقتصادي والتشغيل، مما يبرز أهمية الدور الذي تؤديه الاستثمارات العمومية في النشاط الاقتصادي وبالتالي تستخدمها الدولة كأداة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها؛

4- يعتبر الاستثمار من أهم عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي ولا يمكن تحقيق زيادة في الطاقات الإنتاجية لأي بلد دون استثمار وبالتالي فهو الدافع الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية؛

5- أثارت العديد من الدراسات والأبحاث مسألة وفرة الموارد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتنمية، حيث أشرات عدّة دراسات حديثة إلى أن البلدان النامية الغنية بالموارد كان أداؤها الاقتصادي أضعف من أداء البلدان الفقيرة للموارد، رغم امتلاكها لقدرة استيراد واستثمار عالية، ويعدّ "المرض الهولندي" أحد أهم النماذج المفسّرة لما يعرف بلعنة الموارد الطبيعية، وفي حقيقة الأمر إن الوفرة ليست السبب الحقيقي وراء الحالة الاقتصادية السيئة لبعض لبلدان الغنية بالموارد، وإنما يعود ذلك إلى الاعتماد الكلي لهذه البلدان على تلك الموارد وافتقارها للموارد البشرية

الخبيرة وعدم الاستقرار السياسي، ضعف المؤسسات وانتشار الفساد، عدم الشفافية في مجالات الأعمال، وعدم العدالة في توزيع الريع الناجم عن الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى عرقلة عجلة النمو الاقتصادي، وأفضل دليل على ذلك أن هناك مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية استفادت من ثرواتها واستطاعت كسر ما يسمى بقاعدة لعنة الموارد، وذلك بفضل قوة مؤسساتها وتنوّع اقتصاداتها وإتباعها لسياسات اقتصادية متماسكة مكّنتها من التعامل بفعالية مع الإيرادات الكبيرة والمتغيرة لثرواتها الطبيعية، وهذا ما يثبت التأثير الإيجابي لوفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي والتنمية وينفي وصفها باللعنة أو النقمة؛

6- تمثل الاستثمارات العمومية حلاً من الحلول التي تلجأ إليها الدولة لتحفيز الطلب الكلي وإنعاش الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية للدولة، وذلك من خلال توفير وتطوير الخدمات العامة، الاستثمار في المشاريع الكبرى التي لا يقوى القطاع الخاص على تنفيذها، توجيه الاستثمار نحو قطاعات وجهات معيّنة بهدف تنمية المناطق المحرومة، المساهمة في رفع مستوى التشغيل وخلق الثروة وبالتالي معدلات النمو من خلال أثر المضاعف والمساهمة في زيادة تراكم رأس المال البشري بالاستثمار في قطاعات التعليم الأساسي، التعليم العالي، التكوين المهني والصحة...الخ، وزيادة رأس المال العام بإنجاز وتطوير الهياكل العامة القاعدية كالطرق، الموانئ، السكك الحديدة والمطارات...الخ؛

7- تساهم الاستثمارات العمومية في تحسين بيئة وشروط الاستثمار من خلال إنشاء البنى التحتية ومختلف الهياكل القاعدية التي من شأنها تسهيل حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج وبالتالي تخفيض تكلفة الإنفاق على المشاريع وزيادة عوائدها، مما يشجّع الخواص على الدخول إلى مجال الاستثمار ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛

8- كغيرها من البلدان النامية، انتهجت الجزائر خلال فترة السبعينيات سياسة تصنيعية ثقيلة بهدف توفير المواد الأولية ووسائل الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ودعم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي،

فاعتمدت سياسات اقتصادية تميّزت بإطلاق خطط تنموية وتكثيف الاستثمار في مجال الصناعة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لكن سرعان ما باءت هذه السياسات بالفشل خاصة بعد الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول في السوق العالمية وظهرت عدّة اختلالات داخلية وخارجية على الاقتصاد الجزائري، فظهرت الحاجة إلى إجراء اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي تتعلق بإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية؛

9- غالبًا ما كان قطاع البناء والأشغال العمومية هو القطاع المستحوذ على أكبر حصة من مخصصات البرامج الاستثمارية للدولة خلال فترة الدراسة مقارنة بباقي القطاعات، بينما كانت مساهمة قطاعي الصناعة والفلاحة ضعيفة ومحدودة؛

10- إن بعض البرامج والمشاريع العمومية تجاوزت التكاليف المخصصة لها وذلك بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع مما يدل على غياب الرشادة في الإنفاق العام؛

11- ترتبط المخصصات المالية للاستثمارات العمومية في الجزائر بعائدات المحروقات دون النظر إلى قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات العمومية بفعالية؛

12- يلعب قطاع المحروقات دورًا مهمًا في إرساء قواعد الاقتصاد الوطني، إذ تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة، حيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية. لذلك، فإن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة تترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونًا بتقلبات أسعار النفط.

الاقتراحات والتوصيات

نظرًا لأهمية الاستثمارات العمومية واعتبارها مرآة تعكس الدور الذي تؤديه الحكومة في النشاط الاقتصادي فنرى أنها مجال خصب للعديد من الدراسات، نقترح منها مايلي:

1- إن استمرار تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة واستكمالها يقتضي تنويع مصادر التمويل وعدم الاقتصار على إيرادات الجباية البترولية، لأن التقلبات المفاجئة لهذه الأخيرة تؤدي حتمًا إلى تعطيل سيرورة هذه البرامج؛

2- رسم سياسات اقتصادية تكفل تعظيم استفادة الأجيال الحالية من عوائد الموارد الطبيعية الناضبة من جهة، وتضمن إدامة هذه الموارد بما يحفظ حقوق الأجيال المستقبلية؛

3- توجيه التدفقات المالية المتأتية من قطاع المحروقات نحو الاستثمار في الموارد البشرية خاصة التعليم والصحة، مما يساهم في انتشار استخدام التكنولوجيات الحديثة وتشجيع الابتكارات؛

4- اعتماد الرشادة الاقتصادية والمالية في اختيار مشاريع البنية التحتية وتبني البرامج التنموية المختلفة وتوزيعها بالنحو الذي يضمن التوازن الجهوي؛

5- إصلاح القطاع المصرفي وتطوير دوره في تمويل المشاريع الإنتاجية؛

6- السعي إلى تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات وتفعيل القطاعات المنتجة (الفلاحة والصناعة) وإعطائها الأولوية ضمن البرامج الاستثمارية العامة لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق تنمية مستدامة وجعل الاقتصاد في منأى عن الآثار السلبية للصدمات البترولية؛

7- الاهتمام بقطاعي الخدمي والسياحي باعتبارهما بدائل استخلافية للثروة البترولية؛

8- استغلال جزء من عوائد الثروة البترولية واستغلال الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في تنشيط وتحفيز ورفع القدرات الإنتاجية في القطاعات الحيوية على غرار قطاعي الصناعة والفلاحة لتلبية الطلب المحلي من جهة وتنويع صادرات البلد من جهة أخرى؛

9- تنويع مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار لتنويع المصادر التمويلية، وضمان التكافل لرفع معدلات التشغيل الإنتاجي وتخفيض مستويات البطالة؛

10- توفير المناخ الاستثماري المناسب لتشجيع وترقية الاستثمارات الوطنية، الخاصة والأجنبية من خلال توفير البيئة الاقتصادية المستقرّة وتهيئة البنية التشريعية المشجّعة للاستثمار؛

11- تقييم البرامج الاستثمارية العامة وفقًا لمؤشرات الاقتصاد الحقيقي لمعرفة مدى تحقيقها للنمو والتنويع الاقتصادي والفك التدريجي للارتباط بالثروة البترولية؛

12- تفعيل آليات الحوكمة العمومية في شفافية ومساءلة وتعزيز الرقابة والمتابعة في مجال تحقيق المشاريع الاقتصادية؛

13- السعي لتنويع الصادرات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات عن طريق تقليص الواردات وتغطيتها بالإنتاج المحلي، وكذا تقليص السياحة إلى الخارج وتشجيع السياحة الداخلية للحد من نزيف العملة الصعبة، إضافة إلى محاولة التوسع في الصادرات ودخول السوق الدولية.

14- إنشاء قاعدة معلومات توحّد مصادر الإحصائيات وتعزز مصداقيتها وشفافيتها؛

15- ضرورة الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية لمختلف الظواهر الاقتصادية والتركيز على الاقتصاد القياسي للانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي.

آفاق البحث

بعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، نرى أنه مازالت بعض النقاط التي يمكن أن يتعمق في بحثها أكثر ويمكن أن تكون أساسًا لبحوث لاحقة، نجملها فيما يلي:

1- أثر الاستثمارات العمومية على مستويات التشغيل في الجزائر؛

2- دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر؛

3- دور الحوكمة في تجسيد برامج الاستثمارات العمومية وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

قائمـــــة المراجـــــع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت؛

2- أحمد رشاد موسى، دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، 1999؛

3- آدم سميث، قراءة في اقتصاد السوق، ترجمة كامل وزنة، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، متاح على الموقع:https://download-scientific-pdf-ebooks.com/77363-free-book؛

4- اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والتنظيم السياسي، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986 ؛

5- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاديات التنمية (نظريات التنمية والنمو واستراتيجيات التنمية)، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت؛

6- الطاهر لحرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003؛

7- الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008؛

8- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996؛

9- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008؛

10- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، مصر، 1998؛

11- حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006؛

12- حسن أحمد توفيق، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996؛

13- حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011؛

14- حسين حمزة بندقجي، الدولة (دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية)، ط3، الناشر ح.ح.بندقجي، جدّة، المملكة العربية السعودية، 2003؛

15- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000؛

16- حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1992؛

17- حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، مصر، 1994؛

18- حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007؛

19- خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد علد الخالق عبد الله العبيدي، عباس خضير الجنابي، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014؛

20- خالد الخطيب، شامية شحادة، أحمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر ، الأردن، 2007؛

21- دريد كامل آل شبيب، الإدارة المالية، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008؛

22- دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة، عمان الأردن، 2012؛

23- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007؛

24- دريد محمد أحمد، الاستثمار (قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016؛

25- رشاد العصّار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001؛

26- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية: مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، دار الميسرة، عمان ،الأردن، 1997؛

27- كي رمزي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، مصر، 1985؛

28- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005؛

29- سالم النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988؛

30- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994؛

31- سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، مصر، 1991؛

32- سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، ج1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008؛

33- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر، 1997؛

34- شهاب مجدي محمود، الاقتصاد المالي، ط1، مطبعة الدار الجامعية ، بيروت، 1998؛

35- صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر،(د.ت)؛

36- صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية – التخلف والتنمية–، دار النهضة العربية، مصر، 1994؛

37- صلاح حسن، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية (دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011؛

38- طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007؛

39- طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010؛

40- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1998؛

41- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004؛

42- عبد الحليم كراجة، ربابعة علي، السكران ياسر وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم وتطبيقات)، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004؛

43- عبد الحميد زلوم، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ، الأردن، 2008؛

44- عبد الرحمان عطيّة، المحاسبة العامّة وفق النظام المحاسبي الجديد، دار اللنشر الجيطلي، الجزائر، 2009؛

45- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية : مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007؛

46- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999؛

47- عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ، بيروت، لبنان، 2015؛

48- عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1984؛

49- عبد الله امحمد شامية، دور الدولة في النشاط الاقتصادي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، ليبيا، أوت 2016، متاح على الموقع: https://loopsresearch.org/media/images/phototklzuqoluq.pdf ؛

50- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009؛

51- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003؛

52- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار في البورصة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010؛

53- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002؛

54- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001؛

55- عبد النافع عبد الله الزراري، غازي فرج، الأسواق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001؛

56- عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية، دراسات عراقية، بغداد، العراق، 2016؛

57- عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية ، معهد الدراسات الجغرافية، بغداد، 2013؛

58- عدنان حسين الخياط، مهدي سهر الجبوري، واثق على الموسوي، اقتصاديات الموازنة العامة، ج1، دار الأيام، الأردن، 2016؛

59- عدنان حسين يونس، علي إسماعيل عبد المجيد، الهيمنة المالية للدول الريعية، دار الأيام، الأردن، 2016؛

60- عرفات تقس الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان ، 1999؛

61- علي محمد عباس، الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008؛

62- عماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003؛

63- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991؛

64- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،(د.ت)؛

65- عناية غازي، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1991؛

66- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006؛

67- فؤاد إرشد التميمي، أسامة عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية (تحليل وإدارة)، دار المسيرة، الأردن، 2004؛

68- فورد ستون بوجين، التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1993؛

69- فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2004؛

70- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012؛

71- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003؛

72- كميل حبيب، حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2000؛

73- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2011؛

74- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004؛

75- محسن أحمد الخضيري، التمويل بدون نقود، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001؛

76- محمد أحمد دريد، الاستثمار (قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2016؛

77- محمد الصيرفي، تعلم كيف تحدّد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006؛

78- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل مؤسسات مالية، دار جنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014؛

79- محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991؛

80- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، لبنان، 1986،متاح على الموقع:

file:///C:/Users/pc/Downloads/%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A9%20%D9%86%D9%88%D8%B1%20%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%AD.pdf؛

81- محمد بن الضيف، مقوّمات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013؛

82- محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة -دراسة مقارنة-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2009؛

83- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص16؛

84- محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، الإدارة العامة –المبادئ والتطبيق-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003؛

85- محمد سعيد عبد الهادي، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008؛

86- محمدشفيق،دراساتفيالتنميةالاقتصادية،المكتبالجامعيالحديث،الإسكندرية، مصر،2000؛

87- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 1999؛

88- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008؛

89- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2007؛

90- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف عطية، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003؛

91- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،1999؛

92- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها ، نظرياتها و سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001؛

93- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر، الأردن، 2001؛

94- محمد محمود عبد ربه، طريقك إلى البورصة (مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية)، الدار الجامعية، مصر، 2000؛

95- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999؛

96- محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، ط4، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006؛

97- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، دار القاهرة، مصر، 2001؛

98- محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، دار الهدى للمطبوعات، الإسكندرية، 1994؛

99- محمود أمين زويل، بورصة الأوراق المالية (موقعها من الأسواق، أحوالها ومستقبلها)، دار وفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000؛

100- محي الدين محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة –دراسة تحليلية مقارنة-، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006؛

101- مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج)، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2007، متاح على الموقع: http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.pdf؛

102- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الأردن، 2007؛

103- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008؛

104- معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009؛

105- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005؛

106- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في التمويل، ط4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003؛

107- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998؛

108- مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010؛

109- نعيم الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة والنشر، القاهرة، مصر، 1999؛

110- هيثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006؛

111- واثق علي الموسوي، الاستقرار الاقتصادي (الصناديق السيادية، الريع، الموازنة العامة والسوق)، ج1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016؛

112- يوسف القريشي، بن ساسي إلياس، التسيير المالي: الإدارة المالية ـ دروس وتطبيقات ـ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007؛

2- الرسائل والأطروحات الجامعية:

113- أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2015/2014؛

114- حميد باشوش، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2016/2015؛

115- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2014/2013؛

116- عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2014؛

117- عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007/2006؛

118- عبد الحكيم سعيد، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي . دراسة قياسية للنمو حالة الجزائر (1974-1999). ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001؛

119- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003؛

120- عثمان علام، تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموًا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2014/2013؛

121- فتيحة بن نابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي . دراسة نظرية .، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2009/2008؛

122- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005؛

123- كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013/2012؛

124- محمد صلاح،دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية –حالة بعض اقتصاديات الدول العربية-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، 2015/2014؛

125- محمد كاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2014/2013؛

126- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005؛

127- معاذ صغير، تقدير دالة النمو في الجزائر. دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011-، رسالة ماجستير في العلوم تجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2013/2012؛

128- نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي – دراسة نظرية وقياسية 1970-2008-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2012/2011؛

129- نسيمة بن يحي، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013 (دراسة تحليلية قياسية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة المدية، 2014/2013؛

3- المجلات والدوريات:

130- إدريس بوالكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية: قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17 جوان2002؛

131- الحاج سعيد عمر، هواري معراج، واقع التأجير التمويلي في الجزائر –العقبات والحلول- دراسة لعدد من شركات التأجير التمويلي في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد14، العدد01، 2021؛

132- الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد02، 2009؛

133- العالية مناد، عاشور مزيرق، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال لإفريقيا، المجلد16، العدد 22، 2020؛

134- العيد صوفان، عبد المالك بوركوة، تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد01، العدد01، جوان2017؛

135- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد 95، الكويت، جويليا 2010، متاح على الموقع: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/22/22_develop_bridge95.pdf؛

136- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المساعدات الخارجية من أجل التنمية، مجلة جسر التنمية، العدد78، ديسمبر2008؛

137- النذير قمرة، غضبان مبروك، تأثير الفكر الاقتصادي على دور الدولة في المجال الاقتصادي في العالم الثالث، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد08، 2017؛

138- أنيسة بن رمضان، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03، 2012؛

139- بغداد كربالي، نظرة عامة على التحوّلات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد05، العدد08، سبتمبر 2005؛

140- بلقاسم رحالي، سمير بوعافية، أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد05، العدد01، سبتمبر 2018؛

141- بن جميل هناء، التمويل التضخمي كوسيلة لضبط عجز الموازنة العامة مع الإشارة لتجربة الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية، المجلد 01، العدد01، ماي2018؛

142- جمال زدون ، عائشة بن جدو ، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد03، ديسمبر 2018؛

143- جميل هيكل عجمي، الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية: الحجم، الاتجاه والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد32، 1999؛

144- جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية –الدول العربية نموذجًا-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد12، العدد01، جانفي2018؛

145- جورج قرم، في نقد الاقتصاد الريعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية، شؤون اقتصادية، بيروت، 2011؛

146- حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة(حالة دراسية في الأردن)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 03، العدد04، 05جوان2006؛

147- دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980-2013)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد03، العدد02، 2016؛

148- راضية بوشعور، مصطفى بلمقدم ، السياسة الاقتصادية وتدخل الدولة بين التأييد والمعارضة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد06، أفريل 2007؛

149- رضا حمزة بوجانة، ابراهيم برقوقي، الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول العربية، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، 2018؛

150- سهيلة دحو، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد06، العدد01، جوان2009؛

151- صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصادات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019؛

152- طاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، 2004؛

153- عابد بشيكر، دراسة تحليلية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد13، العدد02، ديسمبر2016؛

154- عبد الحكيم هشام طلعت، مصطفى حين أنور، تقييم الأسهم العادية باستخدام نموذج الخصم (نموذج جوردن) –دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد81، 2010؛

155- عبد السلام أديب، تاريخ اقتصاد الريع في المغرب، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 3911، 2012؛ مقال متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347&r=0؛

156- عبد العزيز شرابي، برنامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، مركز دراسات الوحدة العربية،الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، بيروت،لبنان، 2005؛

157- عبد العزيز نعوم، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة مابين (1970-2013)، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد17، الجزائر، 2017؛

158- عبد الله قاش، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة علوم إنسانية، العدد32، جانفي 2007؛

159- عبد الله كنعان حمه غريب، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد03، أفريل 2017؛

160- عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالكلية ، 2013؛

161- علي سايح جبور، علي عزوز، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 14، العدد19، 2018؛

162- علي سيف علي المزروعي، إلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي –دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات (1990-2009)-، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، سوريا، 2012، متاح على الموقع: http://damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/1-2012/a/611-650.pdf؛

163- عمار زيتون، التمويل التضخمي وأهميته في الدول النامية، مجلة الإحياء، المجلد 07، العدد01، 01 ديسمبر2005؛

164- عنتر بوتيارة، تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية آفاق 2017، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية-، المجلد28، العدد02، 2020؛

165- فطوم حوحو، سهام عيساوي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية "سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية،المجلد03، العدد01؛

166- قويدر معيزي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد08، ماي 2013؛

167- كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحوّل إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن،1998؛

168- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد04، العدد01، جوان 2010؛

169- متيم ربيع هادي، محمد علي ابراهيم، أساسيات أسواق مستقبليات السلع، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد22؛

170- محفوظ جبار، عمر عبده سامية، أسواق رأس المال الدولية: الهياكل والأدوات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جوان 2008؛

171- محمد سحنون، دور التجارة الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد01، العدد02، ديسمبر2011؛

172- محمد عبد الحميد الحمادي، نظرة إلى مؤشرات التخلف في البلدان النامية والطن العربي، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد21، 1998؛

173- محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي "المفهوم والإشكالية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، مقال متاح على الموقع:https://democraticac.de/?p=25453؛

174- محمد يحوي، فعالية الاستثمارات العمومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر 2001-2016، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، االمجلد11، العدد01، أفريل 2019؛

175- مليكة زغيب، استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد07، فيفري 2005؛

176- منال العرباوي، علاء الدين قادري، أثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية (اقتصاد السودان نموذجًا: دراسة قياسية 1997-2016)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد03، العدد01، مارس 2019؛

177- منال منصور، لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، مجلة دراسات، العدد03، ديسمبر 2015؛

178- موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، العدد14، ماي2015؛

179- ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر—بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10،العدد02، جامعة الوادي، الجزائر، 2017؛

180- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، العدد01، 2013؛

181- نبيل جعفر عبد الرضا، مفهوم الدولة الريعية، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 3631، العراق، 2012، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294425&r=0؛

182- نسرين معياش، أثر الاستثمارات العمومية غلى النمو الاقتصادي-دراسة قياسية للفترة(1980-2014)-، مجلة الباحث، العدد17، 2017؛

183- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020؛

184- وافي ناجم، عبد الجليل جلالية، نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد02، ديسمبر 2020؛

4- الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية:

185- أنيسة عثماني، لامية بوحصان، تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11و12 مارس2013؛

186- البشير عبد الكريم، بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة، متاح على: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf؛

187- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية–، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2004"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013؛

188- حيان تريكي، عماد بن تروش، التحولات الاقتصادية في الجزائر والآثار المترتبة عنها: مقاربة سوسيولوجية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل"، جامعة الطارف، الجزائر، يومي 23-24نوفمبر 2014؛

189- خوني رابح، حساني رقية، واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006؛

190- دحمان بن عبد الفتاح، أثر برامج الصندوق النقدي الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، 11-12 مارس 2008؛

191- راضية بوشعور، شكرية ديدوح، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: عرض وتقييم، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس، يومي04-05ديسمبر 2006؛

192- سعد محمد الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، بومي 14-15 نوفمبر2005؛

193- سيد حسن عبد الله، الأسواق المالية والبورصات من المنظور الشرعي والقانوني، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة والصناعة، دبي، يومي 15-17 ماي 2005؛

194- عبد الرزاق مدوري، عرض وتقييم البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر –نظرة تحليلية-، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2004"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013؛

195- علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004، مداخلة ضمن الملتقى العربي الأول الموسوم بـ "العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي"، المنعقد في شرم الشيخ، مصر، يومي 25-28 يناير 2015؛

196- غسان ابراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول "الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل" المنظمة من طرف جمعية العلوم الاقتصادية السورية؛

197- محمد دهان، عمار بن مالك، تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني عبر بوابة الإنفاق العام مقاربة تحليلية لبرامج الاستثمار العمومي في الجزائر للفترة 2001-2016، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول

"رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية –أي فرض للنموذج الاقتصادي الجديد–"، جامعة قسنطينة، الجزائر، يومي 22-23 أكتوبر2017؛

198- محمد راتول، توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمي، مداخلة ضمن المؤتمر السنوي السادس يومي 26-27 مارس 2002، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد23؛

5- التشريعات والقوانين:

199- ج ج د ش، قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، عدد78، الصادرة في 2014/12/31؛

200- ج ج د ش، قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، عدد78، الصادرة في 2014/12/31؛

201- ج ج د ش، قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، عدد31، الصادرة في 2015/12/31؛

202- ج ج د ش، قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، عدد31، الصادرة في 2015/12/31؛

203- ج ج د ش، قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر2016، يتضمن قانون المالية لسنة2017، الجريدة الرسمية، عدد77، الصادرة في 29 ديسمبر2016؛

204- ج ج د ش، قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر2017، يتضمن قانون المالية لسنة2018، الجريدة الرسمية، عدد:76، الصادرة في 28 ديسمبر2017؛

205- ج ج د ش، قانون رقم 18-18 مؤرخ في 27 ديسمبر2018، يتضمن قانون المالية لسنة2019، الجريدة الرسمية، عدد:79، الصادرة في 30ديسمبر2018؛

206- ج ج د ش، المرسوم التنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 17 يوليو سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية ، عدد41، الصادرة في 29 يوليو 2015؛

6- التقارير والمنشورات الرسمية:

207- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العامة العادية التاسعة عشر السداسي الثاني 2001؛

208- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003؛

209- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016؛

210- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2017؛

211- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر2019؛

212- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 53، مارس 2021؛

213- بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، المنعقد يوم 24 ماي 2010، ص 01، متاح على الموقع:http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf؛

214- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، متاح على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ ؛

215- صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، 2007، ص 04، متاح على الموقع:https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/guidea.pdf؛

216- محمد لكصاسي، الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أما المجلس الشعبي الوطني، سنة 2008؛

217- محمد لكصاسي، الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أما المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015؛

218- محمد لكصاسي، الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، عرض التقرير السنوي 2010، في 25 أوت 2010؛

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

1- الكتب:

219- Abdouni Abdeljabbar et Hanchane Saïd, Ouverture, capital humain et croissance économique : fondements théoriques et identification des liens à l'aide de données de panel , la revue des économistes critiques, critique économique n°17, Hiver 2006, accessible sur : http://www.ledmaroc.ma/pages/numeros_parus/1507-5389-1-PB.pdf;

220- Alexandre Nshue M. Mokime, Modèles de croissance économique, Kinshasa, Juillet2012, , accessible sur :https://www.academia.edu/5030072/Mod%C3%A8les_de_croissance_%C3%A9conomique_Contenu_du_cours;

221- Ben Bitour Ahmed, L'Algérie au troisième millénaire défits et potentialités, Edition marinoor, Algérie,1998 ;

222- Charles I.jones, Introduction to économic growth, Stanford university copyright, USA, 1998 ;

223- Dwigtht Perkins, Economie du développement, , édition de Boek, 3eme édition Belgique, 2008;

224- Michael P.Todaro, Stephen C.Smith, Economic development, pearson, 11thedition, united Kingdom,2012 ;

225- Michelle de Mourgues, Macroéconomie, Paris, Dépôt légal :Janvier 2000;

226- OECD, Banchmark, Definition of foreign direct investment, 4thedition, Paris,2008 ;

227- Raymond Bertrand, Economie Financière International, Edition PUF, Paris,1997 ;

228- Richard M.Auty, Sustaining Development in Mineral Economies :The resource curse thesis, 1st edition, Routledge, london, 1993, p :01, ebook site : https://www.taylorfrancis.com/books/sustaining-development-mineral-economies-richard-auty/10.4324/9780203422595;

2- البحوث والمجلات:

229- Brigham Eugene & Gapenski Louis, Financial Management : theory and practice, 7thedition, The Dryden press, New York, 1994 ;

230- Christa N. Brunnschweiler, Erwin H. Bulte, The Resource Curse Revisited and Revised: A Tale of Paradoxes and Red Herrings, CER-ETH Center of Economic Research at ETH Zurich, Working Paper 06/61, 13 December 2006, p 03, available at : https://www.econstor.eu/bitstream/10419/171504/1/wp-06-061.pdf;

231- Daniel Lederman, William F. Maloney, Natural Resources Neither Curse nor Destiny, A copublication of Stanford Economics and Finance, an imprint of Stanford University Press, and the World Bank, 2007, p :03, available at : https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/7183/378930LAC0Natu101OFFICIAL0USE0ONLY1.pdf?sequence=1&isAllowed=y;

232- Elissaios Papyrakis, Reyer Gerlagh, Resource-Abundance and Economic growth in the U .S, Social Science Research Network (SSRN), April 2004, p 04 ,available at : https://core.ac.uk/download/pdf/6264365.pdf ;

233- Emeka Nkoro, Aham Kelvin, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016, available at : http://www.scienpress.com/Upload/JSEM/Vol%205_4_3.pdf ;

234- Guio-Ann.C, Dejardin.M, Croissance endogène spatialisé et développement régional, Article 01, OCDE, 2004 ;

235- Gylfason T, Natural resources, education, and economic development, European Economic Review Volume 45, Issues 4–6, 2001, pp 850-851, available at : https://notendur.hi.is/gylfason/_borders/pdf/eer2001.pdf ;

236- Jeffrey D.Sachs, Andrew M.Warner, Natural resource abundance and economic growth, National bureau of economic research (NBER), working paper n° 5398, Cambridge, 1995, pp 21-23 ,available at : https://www.nber.org/system/files/working_papers/w5398/w5398.pdf ;

237- Jonas Kibala Kuma, Économétrie Appliquée : Recueil des cas pratiques sur EViews (Régression linéaire simple et multiple), Licence, Congo-Kinshasa. 2018, pp :14-15, accessible sur : https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01771168/document;

238- Jonas Kibala Kuma, Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de TodaYamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels, Licence. Congo-Kinshasa, 2018, accessible sur : https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214/document;

239- Karine PELIER, Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, Une analyse cliométrique du modèle de Romer, université Montpellier I, accessible sur : https://www.iprsonline.org/download/DT/WP2003-23.pdf;

240- Pesaran M.H., Shin Y. et Smith R.J, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships , in Journal of Applied Econometrics, Vol.16, n°3, 2001, available at : https://www.repository.cam.ac.uk/bitstream/handle/1810/418/pss1.pdf?sequence=1&isAllowed=y;

241- Roger C.Riddell, Does Foreign Aid Really Work ? ,Oxford University Press,2008,p02 ;

242- Terry Karl, Oil-led Development : Social, Political, and Economic consequences, Center on Democracy, Development, and The Rule of Law Freeman spogli institute for international studies (CDDRL), Working paper n°80, Stanford January 2007, p :01, available at : https://fsi-live.s3.us-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/No_80_Terry_Karl_-_Effects_of_Oil_Development.pdf;

243- Thorsten Thadewald, Herbert Büning, Jarque-Bera Test and its Competitors for Testing Normality - A Power Comparison, Diskussionsbeiträge, No. 2004/9, Freie Universität Berlin, Fachbereich Wirtschaftswissenschaft, Berlin,2004,p :10, available at : https://www.econstor.eu/bitstream/10419/49919/1/668828234.pdf;

244- World trade report 2010, Trade in natural resources, p :46, accessible sur :https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/world_trade_report10_e.pdf;

ثالثًا: المواقع الالكترونية

245- www.bank-of-algeria.dz ;

246- www.imf.org ;

247- www.ons.dz;

248- www.worldbank.org ;

249- www.mf.gov.dz ;

250- www.asjp.cerist.dz;

251- www.sndl.cerist.dz.

الملاحـــــق

الملحق (01): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LOG_PIB_	LOG_SK_	LOG_L_	LOG_GI_	LOG_INF_
With Consta	t-Statistic	-11.6857	-6.0822	-3.2787	-3.2740	-2.2464
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0254***	***0.0257***	***0.1953***
		***	***	**	**	n0
With Consta	t-Statistic	-2.5126	-0.9979	-2.3465	-1.7718	-1.5616
	Prob.	***0.3201***	***0.9288***	***0.3977***	***0.6921***	***0.7833***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Con	t-Statistic	3.9541	2.5313	3.8968	4.3840	-1.4232
	Prob.	***0.9999***	***0.9962***	***0.9999***	***1.0000***	***0.1410***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LOG_PIB	d(LOG_SK_	d(LOG_L_)	d(LOG_GI_)	d(LOG_INF_)
With Consta	t-Statistic	-4.4890	-5.1227	-3.9822	-5.3606	-5.6429
	Prob.	***0.0014***	***0.0003***	***0.0052***	***0.0002***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
With Consta	t-Statistic	-12.2235	-9.0239	-4.5573	-6.1446	-8.4227
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0058***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
Without Con	t-Statistic	-3.1064	-4.5895	-3.0181	-3.4691	-5.5467
	Prob.	***0.0031***	***0.0000***	***0.0039***	***0.0012***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		LOG_PIB_	LOG_SK_	LOG_L_	LOG_GI_	LOG_INF_
With Consta	t-Statistic	-4.4230	-2.7295	-3.4566	-3.2740	-2.2591
	Prob.	***0,0016***	***0.0813***	***0.0169***	***0.0257***	***0.1913***
		***	*	**	**	n0
With Consta	t-Statistic	-2.3099	-1.5585	-2.3465	-1.6794	-1.6414
	Prob.	***0.4158***	***0.7845***	***0.3977***	***0.7345***	***0.7509***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Con	t-Statistic	5.2164	2.3605	4.8870	0.4626	-1.2303
	Prob.	***1.0000***	***0.9942***	***1.0000***	***0.8076***	***0.1955***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LOG_PIB	d(LOG_SK_	d(LOG_L_)	d(LOG_GI_)	d(LOG_INF_)
With Consta	t-Statistic	-4.4691	-5.1072	-4.0199	-5.4114	-5.3656
	Prob.	***0.0015***	***0.0003***	***0.0045***	***0.0001***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
With Consta	t-Statistic	-5.4559	-6.1369	-4.5785	-5.9114	-5.4807
	Prob.	***0.0007***	***0.0001***	***0.0056***	***0.0002***	***0.0007***
		***	***	***	***	***
Without Con	t-Statistic	-3.1008	-4.5851	-1.4564	-1.4338	-5.4722
	Prob.	***0.0032***	***0.0000***	***0.1325***	***0.1380***	***0.0000***
		***	***	n0	n0	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الملحق (02): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test)

ARDL Bounds Test
Date: 09/15/22 Time: 15:32
Sample: 1993 2019
Included observations: 27
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.402168	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

Test Equation:
Dependent Variable: D(LOG_PIB_)
Method: Least Squares
Date: 09/15/22 Time: 15:32
Sample: 1993 2019
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_PIB_(-1))	0.379165	0.168688	2.247731	0.0442
D(LOG_PIB_(-2))	0.049347	0.037999	1.298653	0.2185
D(LOG_SK_)	0.268389	0.041527	6.463028	0.0000
D(LOG_SK_(-1))	-0.289845	0.078260	-3.703604	0.0030
D(LOG_SK_(-2))	-0.125755	0.042992	-2.925100	0.0127
D(LOG_INF_)	-0.556038	0.104273	-5.332503	0.0002
D(LOG_INF_(-1))	0.407073	0.164041	2.481528	0.0289
D(LOG_PP_)	0.468072	0.028973	16.15564	0.0000
D(LOG_PP_(-1))	-0.203500	0.092265	-2.205611	0.0477
C	-1.778411	0.406280	-4.377301	0.0009
LOG_SK_(-1)	0.395336	0.079521	4.971445	0.0003
LOG_L_(-1)	0.125433	0.044413	2.824216	0.0153
LOG_INF_(-1)	-0.547578	0.158945	-3.445071	0.0048
LOG_PP_(-1)	0.440854	0.088334	4.990762	0.0003
LOG_PIB_(-1)	-1.043742	0.188380	-5.540628	0.0001

R-squared	0.992459	Mean dependent var	0.047827
Adjusted R-square	0.983662	S.D. dependent var	0.041026
S.E. of regression	0.005244	Akaike info criterion	-7.363290
Sum squared resi	0.000330	Schwarz criterion	-6.643380
Log likelihood	114.4044	Hannan-Quinn criter.	-7.149223
F-statistic	112.8130	Durbin-Watson stat	2.479083
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الملحق (03): نتائج تقدير النموذج بطريقة ARDL

Dependent Variable: LOG_PIB_
Method: ARDL
Date: 09/16/22 Time: 19:11
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LOG_SK_ LOG_L_ LOG_GI_ LOG_INF_
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 768
Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_PIB_(-1)	0.352151	0.191709	1.836909	0.0911
LOG_PIB_(-2)	-0.386111	0.158630	-2.434032	0.0315
LOG_PIB_(-3)	-0.062818	0.037222	-1.687684	0.1173
LOG_SK_	0.449187	0.029510	15.22173	0.0000
LOG_SK_(-1)	-0.206737	0.102864	-2.009817	0.0675
LOG_SK_(-2)	0.212411	0.087739	2.420936	0.0323
LOG_L_	0.163149	0.061145	2.668241	0.0205
LOG_L_(-1)	-0.068985	0.086025	-0.801921	0.4382
LOG_L_(-2)	0.195827	0.070104	2.793360	0.0162
LOG_L_(-3)	0.117486	0.038801	3.027879	0.0105
LOG_GI_	0.150899	0.047218	3.195821	0.0077
LOG_INF_	-0.475317	0.108298	-4.388966	0.0009
LOG_INF_(-1)	0.281121	0.176217	1.595315	0.1366
LOG_INF_(-2)	-0.385461	0.153772	-2.506701	0.0276
C	-1.837685	0.386870	-4.750136	0.0005

R-squared	0.999920	Mean dependent var	3.846155
Adjusted R-squared	0.999827	S.D. dependent var	0.377755
S.E. of regression	0.004973	Akaike info criterion	-7.469438
Sum squared resid	0.000297	Schwarz criterion	-6.749529
Log likelihood	115.8374	Hannan-Quinn criter.	-7.255371
F-statistic	10715.39	Durbin-Watson stat	2.494074
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الملحق (04):نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد (ARDL-UECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LOG_PIB_
Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 0, 2)
Date: 09/15/22 Time: 21:12
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_PIB_(-1))	0.448929	0.163574	2.744497	0.0178
D(LOG_PIB_(-2))	0.062818	0.037222	1.687684	0.1173
D(LOG_SK_)	0.449187	0.029510	15.221733	0.0000
D(LOG_SK_(-1))	-0.212411	0.087739	-2.420936	0.0323
D(LOG_L_)	0.163149	0.061145	2.668241	0.0205
D(LOG_L_(-1))	-0.195827	0.070104	-2.793360	0.0162
D(LOG_L_(-2))	-0.117486	0.038801	-3.027879	0.0105
D(LOG_GI_)	0.150899	0.047218	3.195821	0.0077
D(LOG_INF_)	-0.475317	0.108298	-4.388966	0.0009
D(LOG_INF_(-1))	0.385461	0.153772	2.506701	0.0276
CointEq(-1)	-1.096778	0.184093	-5.957725	0.0001

Cointeq = LOG_PIB_ - (0.4147*LOG_SK_ + 0.3715*LOG_L_ + 0.1376 *LOG_GI_ -0.5285*LOG_INF_ -1.6755)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_SK_	0.414725	0.027671	14.987831	0.0000
LOG_L_	0.371521	0.030655	12.119363	0.0000
LOG_GI_	0.137584	0.036373	3.782552	0.0026
LOG_INF_	-0.528509	0.099677	-5.302221	0.0002
C	-1.675530	0.190659	-8.788098	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الملحق (05): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.874063	Prob. F(2,10)	0.1032
Obs*R-squared	9.855103	Prob. Chi-Square(2)	0.0072

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 09/16/22 Time: 20:10
Sample: 1993 2019
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_PIB_(-1)	0.228122	0.225705	1.010709	0.3360
LOG_PIB_(-2)	0.017920	0.179264	0.099963	0.9223
LOG_PIB_(-3)	0.016880	0.036192	0.466390	0.6509
LOG_SK_	-0.027859	0.028788	-0.967726	0.3560
LOG_SK_(-1)	-0.113447	0.108266	-1.047851	0.3194
LOG_SK_(-2)	-0.011267	0.088967	-0.126638	0.9017
LOG_L_	0.023246	0.054415	0.427207	0.6783
LOG_L_(-1)	-0.081676	0.088515	-0.922739	0.3779
LOG_L_(-2)	-0.016967	0.068105	-0.249137	0.8083
LOG_L_(-3)	-0.013726	0.035111	-0.390944	0.7040
LOG_GI_	-0.028963	0.043779	-0.661574	0.5232
LOG_INF_	0.060044	0.097914	0.613231	0.5534
LOG_INF_(-1)	0.189761	0.177563	1.068697	0.3103
LOG_INF_(-2)	0.046328	0.149160	0.310594	0.7625
C	0.683950	0.442589	1.545340	0.1533
RESID(-1)	-1.019547	0.456863	-2.231626	0.0497
RESID(-2)	-0.546088	0.460229	-1.186558	0.2628

R-squared	0.365004	Mean dependent var	3.28E-17
Adjusted R-squared	-0.650990	S.D. dependent var	0.003378
S.E. of regression	0.004341	Akaike info criterion	-7.775426
Sum squared resid	0.000188	Schwarz criterion	-6.959529
Log likelihood	121.9683	Hannan-Quinn criter.	-7.532817
F-statistic	0.359258	Durbin-Watson stat	2.425424
Prob(F-statistic)	0.966928		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

الملحق(06): نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (ARCH Test)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.872602	Prob. F(1,24)	0.1839
Obs*R-squared	1.881823	Prob. Chi-Square(1)	0.1701

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/15/22 Time: 16:26
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.54E-06	3.10E-06	2.760235	0.0109
RESID^2(-1)	0.274399	0.200521	1.368431	0.1839

R-squared	0.072378	Mean dependent var	1.14E-05
Adjusted R-squared	0.033727	S.D. dependent var	1.19E-05
S.E. of regression	1.17E-05	Akaike info criterion	-19.80540
Sum squared resid	3.27E-09	Schwarz criterion	-19.70862
Log likelihood	259.4702	Hannan-Quinn criter.	-19.77753
F-statistic	1.872602	Durbin-Watson stat	1.985068
Prob(F-statistic)	0.183852		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09